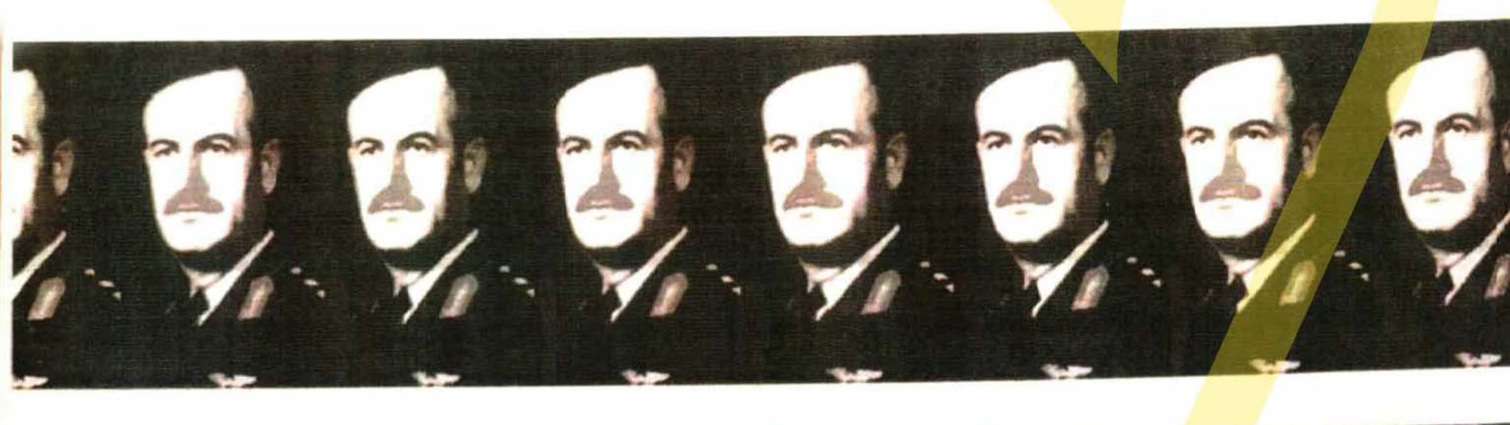
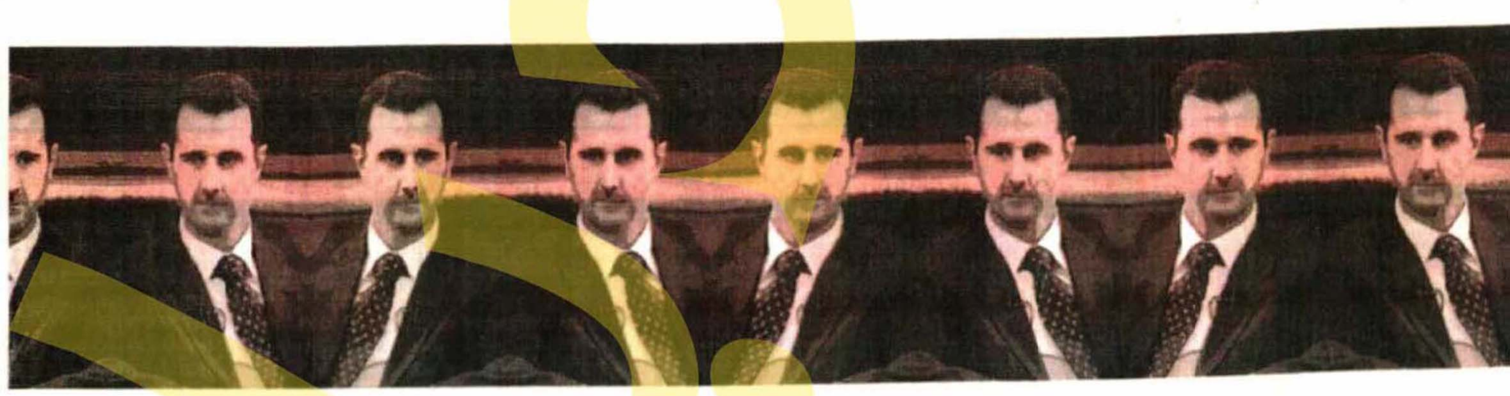
البَعث السُّوري

تـاريخ مُوجَز







حَـازم صَاغية



ليس حزب البعث والحكم السوريّ شيئاً واحداً، وهناك في تاريخ هذا الحزب بعوث كثيرة يصحّ في وصفها التضارب أكثر ممّا يصحّ الانسجام والتماسك. مع هذا يبقى البعث مهمّاً بوصفه القاطرة التي تمّ توسّلها إلى السلطة كما بوصفه الذريعة الإيديولوجيّة لتلك المهمّة.

يحاول هذا الكتاب عرض جوانب من تاريخ البعث في حكم سوريّا منذ ١٩٦٣، مع الاحتفاظ بهامش عريض لتناول ما هو غير بعثيّ في الحكم البعثيّ. وغنيّ عن القول إنّ الموضوع هذا، وإن كان سوريّاً أساساً، لبنانيّ وفلسطينيّ وعراقيّ في الوقت نفسه، حتّى لو اتّخذت أوجهه تلك أشكالاً متفاوتة. وهو، من ناحية أخرى، يتّصل بطريقة في التفكير والسلوك السياسيّين سيطرت لسنوات على أجزاء واسعة من العالم العربيّ، لا سيّما منه منطقة المشرق.

أمّا الحصاد البائس الذي كشفه اندلاع الانتفاضة التي انطلقت من درعا، والتي يتوقّف عندها سرد الكتاب، فيقول ذلك كلّه ببلاغة لا تُجارى ولا يسع أيّ كتاب أن ينافسها عليه.

حازم صاغية كاتب سياسيّ ومعلّق في جريدة «الحياة». أصدر عدداً من الكتب في السياسة والثقافة السياسيّة العربيّتين، منها «بعث العراق: سلطة صدام قياماً وحطاماً»، «العرب بين الحجر والذرة: فسوخ في ثقافة سائدة»، «وداع العروبة»، «هذه ليست سيرة»، «نواصب وروافض»، «نانسي ليست كارل ماركس»، «مذكّرات رندا الترانس» «هجاء السلاح» الصادرة عن دار الساقي.

ISBN 978-1-85516-840-4





البعث السوري

تاريخ موجز

تصميم الغلاف: شذا شرف الدين
خطوط العناوين: علي عاصي

حازم صاغية

البعث السوري

تاريخ موجز



دار الساقي
بيروت - لندن

دار الساقي

الطبعة الأولى ٢٠١٢

ISBN 978-1-85516-840-4

دار الساقي

بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان

الرمز البريدي: ٦١١٣ - ٢٠٣٢

هاتف: ٨٦٦٤٤٢ ١ ٩٦١ ٠، فاكس: ٨٦٦٤٤٣ ١ ٩٦١ ٠

e-mail: info@daralsaqi.com

يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

www.daralsaqi.com

المحتويات

إلى ذكرى إبراهيم قاشوش

مقدّمة

أنا واحد من الذين أحبّوا سوريّا. لي فيها أصدقاء، ولي فيها أقارب، ولو أنّ القرابة بعَيدة نسبيّاً. وهناك أمكنة سوريّة ارتبطت بطفولتي، كسوق الحميديّة والجامع الأمويّ وفندق سميراميس الذي كان خالي، حين يزور دمشق ويصطحبني معه، ينزل ويُنزلني فيه.

وأمري مع سوريّا لا يقتصر على دمشق. فهناك أيضاً حمص التي كنت أقصدها مع الأهل، وأذكر أنّي نمت مرّة في واحد من فنادقها الذي كان اسمه، في ما أذكر، فندق رغدان. وغالباً ما فضّلتْ جدّتي حمص على طرابلس لأنّ الأخيرة، في نظرها، تنشدّ أكثر ممّا ينبغي إلى بيروت وجبل لبنان فتبتعد بالتالي عنها. وهناك طرطوس التي كان ذكرها يتردّد لسبب أو آخر وأظنّ أنّ الشنكليش، وهو أجود ما نتباهى به نحن العكاريّين، نتاج تعاون مزمن وغير مرئيّ بين محيطي عكّار وطرطوس، أو ربّما وفقاً لفقه الطوائف، بين المسيحيّين الأرثوذكس والعلويّين.

وأذكر أنّي كنت دائماً ألحّ على خالي أن يصطحبني معه إلى اللاذقيّة وحلب. فالأولى كنتُ أتخيّل، لدى ذكر اسمها، الماء وزرقته، ولسبب أجهله كنت أتخيّل الملبّس باللوز أيضاً. وأغلب الظنّ أنّ زائراً زارنا آتياً من اللاذقيّة حمل لنا معه ملبّساً باللوز، ما أنشأ في وعيي هذا الزواج الغريب. أمّا حلب فكانت توحي لي المسافة والمدى. ففي الحديث عنها، كان السائق عبدو يستخدم تعبير «نُسافر» الذي لا يستخدمه في وصف الطريق إلى المدن السوريّة الأخرى. ولسبب ما، حُملت على الاعتقاد أنّ هاتين المدينتين تنطويان على ألوان كثيرة، وأظنّ أنّي لم أخطئ.

ولئن أقامت دمشق وحمص في دواخلنا، فقد أقامت حلب واللاذقيّة على تخوم دول مُتَخيَّلة، أو ربّما على ضفاف أنهر مُتَخيّلة، فكأنّهما فينا وخارجنا، تحثّاننا على اكتشافهما وتلحّان علينا أن نأتي إليهما. ولسنوات ظللت أتصوّر المدينتين مكاناً يمتلئ بالفنادق والخانات، وأتصوّر أشياءهما معرضاً لالتباس الأشياء. فالقدود الحلبيّة والفرق الصوفيّة والمآكل التي تقوى فيها التوابل والنكهات ارتسمت كلّها قريبة جدّاً وغريبة جدّاً في آن معاً، فكأنّنا صنعناها «نحن» و«هُم» بأيدٍ متشابكة.

وكانت حماه التي لم أزرها شيئاً آخر، فارتبط ذكرها بأكرم الحوراني الذي كان اسمه يُتداول في بيت جدّي كما لو أنّه واحد من الأعمام المسافرين. وبين وقت وآخر، كان مؤمنون ومؤمنات يُخبروننا أنّهم زاروا صيدنايا ويتحدّثون عنها. لكنّ جبل العرب وسيّده سلطان باشا الأطرش ظلاّ أقرب إلى اسمين صوفيّين أو

مصطلحين مقدّسين. ويتراءى لي أنّ قصائد «الشاعر القرويّ» رشيد سليم الخوري ومدائحه لهما هي التي منحتهما هذا التنزيه وأضفت على ذكرهما رائحة البخور.

والمآكل أيضاً كان فيها شيء من سوريّا. فبيت جدّي مثلاً لم يخلُ من البرازق، وحتّى الألبان والأجبان التي كان يؤتى بها من شتورة اللبنانيّة كانت تُحسب على دمشق. ذاك أنّ زيارة سوريّا شرط الحصول على ألبان شتورة، بل إنّنا بسبب دمشق تعرّفنا إلى شتورة، كما تعرّفنا، من قبيل الاستطراد، إلى زحلة. وأقوى ممّا عداه كان ذاك النقاش الدائم في ما إذا كانت البقلاوة الدمشقيّة «أطيب» من البيروتيّة أم العكس. ولأنّ جدّتي كانت حَكَماً منحازاً، حقّقت الثانية انتصارات لا تُحصى على الأولى.

وفي الصورة التي تكوّنت لديّ عن سوريّا اندمج الممكن والمُتخيّل. وكانت ضخامة البلد، قياساً بلبنان، توسّع المجال لهذه الألعاب الكيماويّة. كنت، مثلاً، أفلش الخريطة وأقارن حجم سوريّا بحجم لبنان، ثمّ يُدهشني ويُفرحني أنّها، رغم هذا كلّه، راغبة في أن تكبر أكثر. فحين بتّ، بعد عام أو عامين، أستمع إلى أغنية «وطني حبيبي الوطن الأكبر»، تأكّدتُ من هذه النيّة التي تحمل على الاطمئنان. ذاك أنّ سوريّا التي تضمّ إليها مصر، ومصر التي تضمّ إليها سوريّا، تكبّرانني كلبنانيّ ذي بلد مجهريّ وتكبّرانني كطفل في الوقت نفسه. وهذا ما أوجد سحراً كانت تستحضره كلمات بعينها، كلماتٌ تخبّئ قدراً من الغموض الذي نحبّه ونتواطأ معه، كأنْ يقال «ليرة سوريّة» فيما المقصود ليرة لبنانيّة، أو كأنْ نقول باعتزاز

«عربٌ» ويدخل واحدنا في الثاني.

ومن المصدر إيّاه كان يفدنا الشعر، وسوريّا، في ذاك الوعي، شعر كثير وفرسان يضربون في الأرض ويتلاعبون بسيوفهم فوق خيول أصيلة. من هناك، مثلاً، جاءنا عمر أبو ريشة الذي «يشتم الحكّام»، وفي وقت لاحق نزار قبّاني الذي لا يتعب من الحبّ. أمّا سليمان العيسى فرفعنا كلّ كلفة بيننا وبينه وغطسنا في «رماله العطشى».

واللهجة السوريّة كانت، وظلّت، محبّبة، بل مفضّلة على سائر لهجات المشرق، إذ فيها أقامت تلك الخفّة وذاك الانسياب اللذان يفضحان رعونة واونا العكّاريّة التي استعضنا بها، غير هيّابين، عن الألف. لقد بدت لي اللهجة الدمشقيّة كأنّها تمشي بسرعة وتتقافز طالبةً منّا اللحاق، فيما تصيبنا لهجتنا بعدوى القعود والانزراع حيث نحن، كما لو أنّ الألسنة فيها تثقل على الأقدام.

يومها لم يكن نشيد البيت، إذا صحّ التعبير، «كلّنا للوطن»، بل «يا ظلام السجن خيّم». أمّا متى استبدّ بنا الغضب للشعب والأمّة، وفقاً للغة ذاك الزمن، فاستعدنا بدويّ الجبل الذي شمت بباريس حين دخلها «فاتحها» النازيّ بينما كانت باريس تنتدبنا. فإذا استرخينا استعدنا سعيد عقل في دمشق التي «التاريخُ. من فضلة» أهلها، وتناسينا لبرهة حقدنا على سعيد عقل. لكنّنا إذا استمتعنا غنّينا «ان ما سهرنا ببيروت منسهر بالشام».

وهذا ليس من مبالغات الكلام ولا انسياقاً وراء رصف المحفوظات واستعراضها. ذاك أنّ سوريّا أحاطت بنا من كلّ

جانب، حتّى إنّنا في السياسة وفدنا منها إلى فلسطين وإلى مصر الناصريّة ولم نَفد من فلسطين ومصر إليها، على ما كانته مدارس أخرى في العروبة.

وهذا حبّ تعدّلت مقاديره وتحوّل الكثير من معانيه مع الزمن، إلاّ أنّ البعث كان دائماً، وعلى نحو أو آخر، في قلبه. فسوريّا التي تفكّر هي ميشيل عفلق، وسوريّا الرصينة هي صلاح الدين البيطار، أمّا سوريّا التي تثور فليست سوى أكرم الحوراني، وكثيراً ما تثور سوريّا. وفي طور لاحق، وهذه كانت لديّ آخر لوحات العصر الجميل، ارتسمت سوريّا صلاح جديد، فكانوا في بيت جدّي يقولون، أواخر الستينات وأوائل السبعينات، إنّ دبّاباته وصلت إلى حلبا، مركز قضاء عكّار. ولم يكن السبب الداعي لاعتزازنا أقلّ من دعم تلك الدبّابات لـ«ثورة فلاّحي سهل عكّار» ضدّ بكواتهم.

وهذه، على عمومها، صور طفليّة كان يمكن لصاحبها أن ينسحب منها بهدوء، من دون توتّر ومن دون كراهية، فينظر إليها كمن ينظر إلى ألعاب لعبها في سنواته المبكرة. بيد أنّ البعث، البعث نفسه، جعل المسألة أعقد: فهو في إهانته لنا كلبنانيّين، وفي إهانته لسوريّا وأهلها، جعل النضج يتطلّب قتل ذاك الماضي، وكثيراً ما اتّخذ القتل شكل الدقّ بالحجر أو الطعن بالسكّين.

وكان أسوأ ما في الأمر أنّ كثيرين صاروا يحبّون سوريّا بطريقة غير الطريقة البريئة التي أحببناها بها. هؤلاء باتوا يحبّونها عملاً منهم بقيم العبيد والمنافقين، تزلّفاً لضابط يقيم فوق رؤوسنا، أو استجداءً

لمنفعة، صغيرة أو كبيرة، يؤتى بها من هناك. وبعض هؤلاء كانوا دليلاً لا يخطئ على السلوك الواجب: فالذي يفعلونه هو ما ينبغي ألاّ يُفعل والذي يحبّونه هو ما ينبغي ألاّ يُحَبّ.

فحينما اندلعت الانتفاضة بدا لواحد مثلي أنّه بات قادراً على التصالح مع طفولته والانسحاب الهادئ منها. وأمام البطولة التي راح يبديها شركاء في الألم، تراءى أنّه لا بدّ من تصفية حساب أخيرة مع البعث صوناً للنفس واحتراماً لسوريّا.

ويصحّ القول، بالطبع، إنّ البعث شيء والحكم السوريّ الذي استولى على البلد منذ ١٩٦٣ شيء آخر. وفي المعنى هذا تبقى بعوث ميشيل عفلق وأكرم الحوراني وحافظ الأسد وبشّار الأسد بعوثاً عدّة، بعضها يناقض البعض الآخر. لكنّ ما يصحّ، في المقابل، أنّ ذاك الحزب وتلك الأفكار الفقيرة كانت القاطرة التي نقلت الحكّام إلى حيث صاروا حكّاماً، كما كانت الذرائع التي استخدموها كي يحكموا، وبالطريقة الخشنة التي حكموا بها.

وهذا وصفٌ لا يدّعي الإحاطة بأوجه الخراب التي أُنزلت بالسوريّين واللبنانيّين، فضلاً عن الفلسطينيّين والعراقيّين. فتلك مهمّة موسوعيّة لا ينتجها إلاّ تضافر الجهود الكثيرة فضلاً عن التجارب السوريّة الغنيّة على امتداد ٤٨ سنة كالحة. لكنْ لا ضير في خطوة صغيرة على طريق طويلة جدّاً لا بدّ أن يسلكها قريباً مَن هم أعرف منّي وأقدر.

ح ص.

عفلق والأرسوزي:

البدايات الأولى

في ١٩٤٧، بعد عام واحد على الجلاء الفرنسيّ عن سوريّا، ولد «حزب البعث العربيّ». كانت تلك هي الولادة الرسميّة، إذ سبقها تبشير بـ«البعث» في مقاهٍ دمشقيّة كان الطلاّب يتحلّقون فيها حول أستاذين عائدين من باريس، هما المسيحيّ الأرثوذكسيّ ميشيل عفلق والمسلم السنّيّ صلاح الدين البيطار، ومعهما دمشقيّ ثالث لم يعمّر طويلاً اسمه مدحت البيطار.

و«البعث» هذا كانت مقدّماته قد ظهرت في «الإحياء العربيّ»، ذاك العنوان الذي يستعيد «عصر النهضة» وعناوينه، والذي في ظلّه أطلق الثلاثة دعوتهم أوّلاً، قبل أن ينشطوا تبشيريّاً. لكنْ في أجواء مشابهة، كان أستاذ آخر درس أيضاً في باريس، يُدعى زكي الأرسوزي، يبشّر بـ«البعث العربيّ». والأخير، وهو علويّ المذهب، لم يكن دمشقّياً، بل جاء لاجئاً من أنطاكية في لواء الاسكندرون بعد استيلاء الأتراك عليه في ١٩٣٨، بموجب اتّفاق بينهم وبين الفرنسيّين.

والثلاثة ربطتهم صلة متفاوتة بتجربة سابقة هي «عصبة العمل القوميّ» التي أسّسها، في ١٩٣٣، اللبنانيّ علي ناصر الدين ومعه بعض شبّان سوريّين وعراقيّين ولبنانيّين. بيد أنّ «العصبة» التي توقّف عملها بعد ستّ سنوات، كانت أشبه بمحفل ضمّ وجهاء متعلّمين بعضهم يمتّ بالنسب إلى الأرستوقراطيّة القديمة، فيما يتّسم نشاطهم بخطابيّة وإنشائيّة موسميّتين لا تتجاوزان محيط المحفل المغلق.

وعفلق والبيطار والأرسوزي، لم يُعرفوا بودّ متبادل، وقد نُقلت عن ثالثهم عبارة شهيرة في أوّلهم تقول إنّ «الأدب خسره فيما ابتُليت به السياسة» لكنّ الأمر كان أكثر من عبارة شاردة، إذ الأرسوزي رأى في منافسه الدمشقيّ تجسيداً للفشل ولانحطاط الهمّة والكسل الفكريّ. وبينهما قامت فوارق أعمق في عدادها أنّ المعلّم الأنطاكيّ اعتبر الجاهليّة، لا الإسلام، عصر العرب الذهبيّ، كما عوّل، متأثّراً بالأدبيّات العرقيّة الأوروبيّة، على «عنصر» عربيّ متفوّق، فقال بـ«العروبة قوة الجميع»، وهو ما لا أثر لمثله في كتابات الأستاذ المنافس. وإذ اهتمّ الأستاذ الاسكندروني بفقه اللغة (الفيلولوجيا) ودوره المفترض في قيام الأمّة وتكوّن القوميّة، قصر الأستاذ الدمشقيّ تركيزه على «وحدة» اللغة والتاريخ والوجدان. إلاّ أنّ الطباع الشخصيّة الحادّة للأرسوزي كانت، على ما يبدو، ما نفّر الرفاق الصغار منه دافعاً بهم إلى أحضان الأستاذين الآخرين.

وكان ممّن ورثهم هذان عنه شبّان لعبوا لاحقاً أدواراً مهمّة في

تاريخ البعث، كسامي الجندي ووهيب الغانم، فأضيفوا إلى أوائل البعثيّين الذين كان منهم جلال السيّد، صاحب الملكيّات الزراعيّة في دير الزور والهاجس بتفوّق عرقيّ للعرب على سواهم، ومنصور الأطرش، نجل قائد الثورة الدرزيّة في العشرينات، سلطان باشا الأطرش، وجمال الأتاسي، الطبيب النفسيّ وابن العائلة السياسيّة الحمصيّة العريقة.

لكنّ كتلة البعثيّين الأوائل، ممّن سمّاهم عفلق «الأنبياء الصغار»، ظلّت ضعيفة محدودة العدد، أقرب إلى الشَلل منها إلى الفعّاليّة. وهي تميّزت، كذلك، بملامح سوسيولوجيّة لا تخطئها العين: فأكثريّتها شبّان صغار من الطلاّب والتلاميذ، يغلب عليها أبناء المناطق الريفيّة الصادرون عن طوائف أقليّة، درزيّة وعلويّة واسماعيليّة. وهؤلاء وفدوا إلى دمشق للدراسة فواجهوا غربة عالمها وصدّه لهم وتعاليه عليهم. هكذا وفّر البعث تعويضاً إيديولوجيّاً مزدوجاً لهم يقاومون به تشاوُف «عاصمة الأمويّين»: فهم، من جهة، صاروا أصحاب «رسالة خالدة» توارثوها جيلاً عن جيل، كما أنّهم، من جهة أخرى، مَن كُلّفوا الردّ على تفتّت الوطن وتقطّع الجماعات الأهليّة بطوبى «الأمّة العربيّة الواحدة» المتعالية والممتدّة «من المحيط إلى الخليج».

والأفكار الدائرة في الفلك البعثيّ كانت بسيطة، مصوغة بلغة عفلق الإنشائيّة والأنيقة التي احتوتها مقالات قصيرة نُشر معظمها افتتاحيّاتٍ في جريدة «البعث». ووفقاً لتلك الأفكار، مثّل البعث «الانقلاب» العميق على النفس، والعودة إلى «الفطرة» التي شوهها استعمار لا

يقتصر على الأوروبيّين بل يضرب جذره في «الشعوبيّات» الفارسيّة والتركيّة التي لم تظهر في التاريخ الإسلاميّ إلاّ لتسويد صفحة ذاك التاريخ والإساءة إلى صنّاعه العرب. وإنّما عبر البعث والعودة إلى الفطرة يستعيد العرب وحدةً لم تبارحهم، في ظنّ عفلق، إلاّ مؤخّراً جدّاً، كما يحرزون حرّيّتهم التي هي حريّة الأمّة العربيّة قبل أن تكون حرّيّة العرب الأفراد. أمّا الاشتراكيّة، التي لم يُسمَّ بها الحزب في البداية ولا تكنّى، فلا تمتّ بصلة إلى الماركسيّة وصراعها الطبقيّ، إذ هي، مثل القوميّة، «حبّ قبل كلّ شيء»، حبٌّ لا تنقطع الوشائج بينه وبين أصالة العرب ونبلهم. وهذا جميعاً ما سوف يسوقهم بيده إلى حيث «ظفر الحياة على الموت».

وفي هذه المعاني الغامضة والجريحة، عُدّ البعث صيغة بسيطة أخرى من صيغ النزعة الخلاصيّة واقتراحاتها التي تأخذ بأيدي طالبيها من العتمة الشاملة إلى النور الساطع، ومن عوالم الخطأ والظلم والإجحاف والبعثرة إلى رحاب الصواب والعدالة والتمكّن في الأرض.

ولئن كان عفلق مدعوّاً لأن يدلي بدلوه في أمر الإسلام، لأنّه يحتلّ ما يحتلّه في الحياة العربيّة، ولأنّه هو نفسه مسيحيّ، فقد سمّى الإسلامَ معجزة العروبة وخير ما أنتجته العرب، كما اعتبر نبيّه بطلهم الأبرز الذي كان «كلّ العرب»، فما على العرب اليوم كي يظفروا إلاّ أن يكونوا «كلّهم» محمّداً. وقد حاول «الأستاذ»، جرياً على تقليد محافظ شائع آنذاك، أن يضع الدين العربيّ في مواجهة «الإلحاد» الشيوعيّ والمتغرّب، فضلاً عن تطويعه في الصراع ضدّ

«الشعوبيّين» من أعداء القوميّة ومن كارهي العرب ووحدتهم.

بيد أنّ البيئة الإسلاميّة السنّيّة العريضة لم تعثر في عفلق على أستاذها، ولا في صورته عن الإسلام على صورتها. فمحمّد خاتم الأنبياء الذي أُرسل للعالمين، ومن ثمّ فإنّ سيامته بطل العرب والعروبة أقرب إلى كسر رتبة منها إلى إعلاء شأن. هكذا بدا «الأستاذ»، منذ البدايات، مهدّداً بالوقوع في فراغ: لا الأكثريّة السنّيّة تهضم آراءه التي تنقل التركيز من الإسلام إلى العروبة، ومن النبوّة إلى البطولة، ولا الأقليّات الدينيّة والمذهبيّة تستسيغ عروبيّته الحادّة الكارهة لـ«الشعوبيّين» و«التجزيئيّين».

وعفلق، الذي كتب قصائد رومنطيقيّة في شبابه، استقرّت فيه تأثّرات ألمانيّة عدّة لم تتجانس، مطرّزةً بقليل من التأثّرات الفرنسيّة المبعثرة، لكنّ إعجابه بوحدتي إيطاليا وألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر ظلّ يحفر عميقاً في نفسه، مثله في ذلك مثل كثيرين من أبناء جيله. وإلى تعريجه على نيتشه، ومن قبله فيخته، وربّما هيردر، اجتمعت له عموميّات ماركسيّة لا يبدو أنّها تركت عليه أثراً ملحوظاً، مع أنّه بُعيد عودته من باريس خالط أجواء الشيوعيّين السوريّين وساهم، بمقطوعات أدبيّة، في نشراتهم، لا سيما منها «الطليعة». لكنّ أكثر ما يدلّ على نقص الانسجام والتجانس في وعي عفلق أنّ العموميّات الليبراليّة وجدت، هي الأخرى، طريقاً إلى تفكيره الانتقائي. فقد نصّ، مثلاً، المبدأ الثاني من دستور الحزب على أن «حرّيّة الكلام والاجتماع والاعتقاد والفنّ مقدّسة لا يمكن لأيّة سلطة أن تنتقصها».

يومذاك، في ١٩٤٧، كانت سوريّا التي استقلّت لتوّها تبني دولة وتوسّع إدارة وجيشاً، وفيها كانت تتبلور مصالح اجتماعيّة للطبقة الوسطى على اختلاف شرائحها، كما تبحث عن تعبير يكون خاصّاً بتلك الطبقة ويتولّى حمل مصالحها الصاعدة. وقد اقتطع البعثيّون لأنفسهم جزءاً صغيراً من هذا الطموح ومن لغته الجديدة، آملين أن يعمل المستقبل على توسيع رقعته. غير أنّ المستقبل سريعاً ما اصطفى الضبّاط الذين قفزوا، في ١٩٤٩، إلى السلطة، بقيادة قائدهم الغريب الأطوار حسني الزعيم.

والانقلابات التي توالت بين ١٩٤٩ وأواسط الخمسينات كانت، من ناحية أخرى، وثيقة الصلة بـ«الصراع على سوريّا» بين الهاشميّين في العراق ونموذجهم الملكيّ وبين مصر الملكيّة ثمّ، منذ يوليو ١٩٥٢، الجمهوريّة. ويبدو أنّ عفلق وحزبه كانا محيّرين في هذا الصراع، مع أنّ إشارات كثيرة ترجّح انحيازهما الأصليّ إلى العراق الهاشميّ. وقد كانت إحدى الإشارات توزير «الأستاذ» نفسه، إذ سُلّم حقيبة المعارف بعد انقلاب سامي الحنّاوي على حسني الزعيم، الذي اعتُبر انقلاباً عراقيّ الهوى على النفوذ المصريّ وأتباعه. صحيح أنّ عفلق وحزبه كرها النموذج الملكيّ في بغداد، لكنّهما كرها أكثر الانقلاب العسكريّ المصريّ الذي قاده جمال عبد الناصر وخافا تعطيله الحياة الدستوريّة والحزبيّة، على غرار ما كان يفعله انقلابيّو دمشق. فوق هذا، لم يغب العنصر العاطفيّ عن الخيار ذاك. فبعثيّو سوريّا ارتبط شبابهم الأوّل بالحماسة لرشيد عالي الكيلاني في انقلابه المتعاطف مع الألمان والفاشية ضد الإنكليز

عام ١٩٤١، مساهمين في لجان «نصرة العراق» لهذا الغرض. هكذا امتلكوا هوى عراقياً لم يكنّوا مثله حيال مصر التي بدت دائماً بعيدة وغريبة وناقصة العروبة في نظر عروبيّي المشرق الآسيويّ على عمومهم. وهم، من ناحيتهم، أوكلوا إلى أنفسهم مهمّة استكمال تعريبها حين تحين الفرصة. وبعد كلّ حساب فإنّ العَلم الذي اختاره البعثيّون الأوائل لحزبهم لم يكن سوى علم «الثورة العربيّة الكبرى» في ١٩١٦، وهي «ثورة» الهاشميّين المدعومين آنذاك من الإنكليز قبل أن تكون أيّ شيء آخر.

كذلك لعب القطب البعثيّ جلال السيّد دوراً مميّزاً في دفع حزبه إلى الاندماج في هذا الهوى العراقيّ. فهو، فضلاً عن تعاطفه مع الهاشميّين العائد إلى خرافات الدم والنسب والأرومة، يصدر عن مناطق سوريّا الشرقيّة الشديدة التداخل مع العراق، لا بسبب التلاصق الجغرافي والمصاهرات فحسب، بل أيضاً بفعل توزّع ملكيّات الأراضي العشائريّة على أراضي البلدين. هناك، في تلك التخوم الحدوديّة، كانت الدعوة العروبيّة تعني أوّلاً، وقبل أيّ شيء آخر، إعادة جمع العشائر والملكيّات التي قسّمتها حدود الدول الوطنيّة الناشئة. وهذا ما وسم البعث مبكراً بميسم رجعيّ لم يستطع محوه كلّ الضجيج التقدّميّ اللاحق.

عفلق والحوراني:
انقلابات المغامرين

في أواخر ١٩٤٩ حدث الإنقلاب العسكريّ الثالث في سوريّا المستقلّة، والذي قاده أديب الشيشكلي. وبالتدريج وطّد الزعيم الجديد ديكتاتوريّة عسكريّة لم تُتح لسابقيه حسني الزعيم وسامي الحنّاوي اللذين اقتصر عهداهما على أشهر معدودة لا أكثر. ثمّ في خطوة تالية تعود إلى ١٩٥٣، تولّى الشيشكلي مباشرة رئاسة الجمهوريّة فتخلّص بهذا من الواجهات التي كان يتلطّى خلفها، أكانت مدنيّة كالرئيس هاشم الأتاسي، أم عسكريّة، كزميله فوزي سلو.

آنذاك، وفي مواجهة الديكتاتوريّة العسكريّة، طرأ التحوّل الأهمّ حتّى ١٩٦٣ في تاريخ البعث السوريّ: إنّه الاندماج مع حزب جماهيريّ وفلاّحيّ الطابع أسّسه السياسيّ الحمويّ أكرم الحوراني وأطلق عليه اسم «الحزب العربيّ الاشتراكيّ» وعن الاندماج هذا نشأ «حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ».

لكنّ الحوراني، الذي انضمّ في شبابه إلى السوريّين القوميّين، حزب أنطون سعادة، اختلف اختلافاً بيّناً عن عفلق والبيطار، لا سيّما عن الأوّل. فهو فضلاً عن كونه قائداً شعبيّاً كاريزميّاً وشجاعاً، سياسيّ برلمانيّ استطاع أن يقارع عائلات كبّار الملاّكين في حماه، خصوصاً عائلتي العظم والبرازي، وأن ينتزع منها زعامة فقراء المدينة ومتعلّميها ومحيطها الريفيّ.

بيد أنّ صعود الحوراني كان يقتات على برلمانيّته ويُضعف التزامه بها. فقد آمن بالضغط على الحياة السياسيّة، التي يسيطر عليها ملاّكو الأراضي «الرجعيّون»، من خارجها، أي من المؤسّسة العسكريّة. ولمّا كانت اليد العليا في هذه الأخيرة لأبناء الأُسَر السنيّة والمدينيّة الثريّة، راهن الحوراني على دفع الشبّان الصغار من أرياف حماه إلى الجيش، وبين هؤلاء كانت نسبة الشبّان العلويّين مرتفعة نسبيّاً. إلاّ أنّ هذا التعديل في سلك الضبّاط وفي تركيبه ما كان ليُتاح لولا تجديد العهد الاستقلاليّ للكليّة العسكريّة التي ثُبّت موقعها في مدينة حمص. فقد تولّت الأخيرة توسيع نطاق المنتمين إليها، فاتحةً باب الانتساب أمام فئات طبقيّة ومذهبيّة ومناطقيّة لم تكن حصّتها في الجيش تتعدّى كثيراً الجنود العاديّين. وفي الوقت نفسه باشر أبناء المدن السنّيّون انكفاءهم عن التطوّع فيه، يجذبهم القطاع الخاصّ النامي أو إكمال الدراسة والتخصّص العلميّ.

ولئن سعى عفلق والبيطار من وراء اندماج الحزبين إلى تأمين قاعدة شعبيّة أوسع، أراد الحوراني من ورائه الانفتاح على بيئة من المثقّفين الشبّان الذين يقيمون في دمشق من غير أن يكونوا

بالضرورة دمشقيّين. لكنّ كلفة الاندماج هذا لم تكن، في أيّ حال، بسيطة. ذاك أنّ نزعة الحوراني الحاسمة في جمهوريّتها، واشتراكيّته الشعبويّة، وعداءه للهاشميّين في العراق والأردن، بدأت تدفع الحزب في اتّجاه مصر الناصريّة وشعبويّة نجمها الصاعد. وفي السياق هذا خرج جلال السيّد ومَن يمثّل من حزب البعث، ناعياً عليه فلاحيّته وإيثاره العامّة على أبناء الأرومات والدماء الأصفى، ومن ثمّ تفضيله ضابطاً مصريّاً أبوه ساعي بريد على أحفاد رسول الله وذرّيّته من الهاشميّين.

وفي شباط (فبراير) ١٩٥٤ أطيح أديب الشيشكلي بانقلاب عسكريّ آخر لعب فيه الضبّاط البعثيّون، لا سيّما منهم الحمويّين الأقرب إلى الحوراني، مصطفى حمدون وعبد الغنّي قنّوت، دوراً محوريّاً. وبالفعل أعيد الاعتبار للحياة السياسيّة بعد الانقلاب، واعتُرف للأحزاب بشرعيّة عملها، بحيث اكتسب النظام ظاهراً ديموقراطيّاً برلمانيّاً. إلاّ أنّ التناقضات التي كانت تعصف بسوريّا، وضراوة التنافس الدائر حولها بين مصر الناصريّة وبين العراق والأردن الهاشميّين، حرمت الحياة السياسيّة المستعادة الاستقرار والإقلاع فقد اغتال عناصر من الحزب السوريّ القوميّ، الملتحق يومها بالمحور العراقيّ الأردنيّ، الضابط البعثيّ عدنان المالكي. وما لبث الاغتيال أن شكّل فرصة مثلى للأحزاب المتعاطفة مع القاهرة، لا سيّما منها البعث والشيوعيّين، كي تباشر حملة استئصال للقوى المقرّبة من الهاشميّين دفع ثمنها غالياً السوريّون القوميّون و«حزب الشعب» الحلبيّ. ولم يحل

هرب الضابط السوريّ القوميّ غسّان جديد إلى لبنان، الذي كان يحكمه حليف الهاشميّين كميل شمعون، دون اغتياله في بيروت برصاص موظّف في «المكتب الثاني» السوريّ.

في هذه الغضون، وفي مناخ التصفيات الجسديّة، باتت قبضة من الضبّاط القوميّين العرب واليساريّين تمارس الحكم الفعليّ، من خلف الواجهة السياسيّة التي يقف على رأسها الرئيس شكري القوتلي. وكان أبرز هؤلاء رئيس أركان الجيش المقرّب من الشيوعيّين، عفيف البزري، وصديق البعثيّين حتّى ذاك الحين، رجل «المكتب الثاني»، عبد الحميد السرّاج.

وإذ تحوّل جمال عبد الناصر، بعد حرب السويس في ١٩٥٦، بطل العرب المعبود، تحوّل سفيره في دمشق، ووزير خارجيّته اللاحق، محمود رياض، إلى ما يشبه المفوّض السامي، تتحلّق حوله القوى الصاعدة المناوئة للهاشميّين بمدنيّيها وعسكريّيها طالبةً رأيه ومشورته.

وكان البعث الطرف الذي تولّى دفع الأمور، ودفع اللغة السياسيّة، أبعد كثيراً ممّا كان يمكن أن تستقرّ عنده. هكذا وُضعت الوحدة الفوريّة مع مصر الناصريّة على رأس جدول الأعمال الساخن، كما حُوّلت شعاراً تُسلّح به جماهير المدن التي وجدت في «الأسمر العربيّ» منقذها، وفي الوحدة معه إنقاذها. ولئن عُمّمت في وصف الوحدة المصريّة – السوريّة صورة الكمّاشة التي تطبق على إسرائيل من طرفيها الشماليّ والجنوبيّ، كان واقع الأمر شيئاً آخر مختلفاً تمام الاختلاف.

ذاك أنّ وضع سوريّا كان يومها ما يحتاج إلى إنقاذ فعليّ. فمنذ التوصّل إلى صفقة تسلّح مع تشيكوسلوفاكيا، في ١٩٥٥، بدأ كسر الاحتكار الغربيّ لتسليح الجيوش في الشرق الأوسط، وهو ما لبث أن أكمله عبد الناصر بصفقة أكبر مع الطرف الشيوعيّ ذاته. وكان لهذا التطوّر الضخم، معطوفاً على ما أشيع عن سيطرة «الشيوعيّ» عفيف البزري على الجيش السوريّ، وتهيّؤ الشيوعيّين لـ«قضم» سوريّا، أن حوّل البلد قاعدة للراديكاليّة العاصية في أنظار الغربيّين المنخرطين في حرب باردة، لكنْ حامية الوطيس، مع الاتّحاد السوفياتيّ والشيوعيّة. وبالفعل أقدمت تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسيّ، والتي سبق أن شاركت قبل بضع سنوات في الحرب الكوريّة، على حشد جيشها على الحدود الشماليّة لسوريّا، ما أثار رعباً فعليّاً لدى الكتلة العسكريّة الحزبيّة التي تمسك بزمام السلطة الفعليّة في دمشق.

لكنْ داخل الكتلة ذاتها، استولى رعب من نوع آخر على البعثيّين وعلى أصدقائهم القوميّين العرب المأخوذين بعبد الناصر وزعامته. ذاك أنّ الصعود «الأحمر»، معزّزاً بوصول الأمين العام للحزب الشيوعيّ خالد بكداش إلى البرلمان، ليكون أوّل شيوعيّ يجلس في برلمان عربيّ، جعلهم يخلطون أوراق التحالف الجبهويّ. ومَن غيرُ جمال عبد الناصر، المكلّل بغاري «الحياد الإيجابي» و«عدم الانحياز»، فضلاً عن مواجهة الاستعمار الغربيّ وإسرائيل، يسعه الوقوف في وجه الشيوعيّة باسم القوميّة العربيّة؟

على أنّ الأسباب الدافعة إلى الوحدة مع مصر كانت أكثر من ذلك وأعقد. فصراعات أواسط الخمسينات كانت قد أقنعت البعثيّين والقوميّين العرب بأنّ أحداً لا يستطيع أن يحكم سوريّا، وأنّ بقاء الأمور على توازنها القلق هذا سيردّ البلاد إلى مسلسل الانقلابات العسكريّة التي استهلكت خمس سنوات من عمر دولة لم يكن حينذاك يتجاوز الأعوام السبعة. فالجمع بين دمشق وحلب، وبين المدن والأرياف، وبين المدنيّين والعسكريّين، وبين العرب السنّة والأقليّات الدينيّة أو المذهبيّة أو الإثنيّة، بدا من قبيل جمع الماء إلى النار. وكان يحفّ بالتناقضات هذه جميعاً ضغط العشائر الثقيل على الحياة المدينيّة الناشئة.

فوق هذا كان حزب البعث نفسه مسرحاً لصراع ضارٍ بين الأساتذة الثلاثة، عفلق والبيطار والحوراني، لا سيّما بين أوّلهم المتأمّل الذي كوفئ بلقب «فيلسوف القوميّة العربيّة»، والثالث المبادر الذي استعجل السياسة العمليّة بمبادئها كما بمناوراتها الخطرة. وقد أُريد من الوحدة مع مصر وعبد الناصر أن تفضّ هذا الاشتباك اليوميّ داخل حزب أملى الاضطرارُ العسكريّ في عهد الشيشكلي وحدتَه المصطنعة.

البعث والوحدة:

تحدّي عبد الناصر

حين توجّه وفد من كبار الضبّاط السوريّين إلى القاهرة، لمطالبة جمال عبد الناصر بالوحدة الاندماجيّة والفوريّة، رفع الرئيس المصريّ في وجوههم شرطين اثنين كان كلٌّ منهما يمسّ حزب البعث ويطال مصيره على نحو مباشر: ألاّ يتدخّل الجيش السوريّ بتاتاً في الحياة السياسيّة لدولة الوحدة، وأن يتعهّد ضبّاطه ذلك تالياً، وأن تُحلّ الأحزاب السياسيّة جميعاً في سوريّا، كائنةً ما كانت عقائدها أو توجّهاتها. والشرطان هذان كانا، في نظر القاهرة، شارطين لقيام «جمهوريّة عربيّة متّحدة» تضمّ البلدين.

فعبد الناصر، الضابط الذي نفّذ انقلاباً عسكريّاً في مصر أطاح من خلاله عهد فاروق الملكيّ وباشر العهد الجمهوريّ، كان يعرف الضبّاط كما يعرف نفسه، وكان يخشى طموحهم الضخم والمكتوم الذي لا بدّ أن يشابه طموحه يوم إقدامه على تنفيذ انقلابه.

وسوريّا، ما بين ١٩٤٩ و١٩٥٤، كانت قد اشتُهرت بانقلاباتها

العسكريّة المتتالية وبضبّاطها المغامرين والطامحين، كالزعيم والحنّاوي والشيشكلي، الذين لا يدخلون حلبة التاريخ إلّا مصحوبين بالبيان الرقم واحد وبتعليق الدستور. لكنّ الضبّاط البعثيّين بدوا، ولو على مضض، مستعدّين لكبح اعتراضهم، جزئيّاً في سبيل مُحرّم «الوحدة» التي تبلور عليها شبابهم واستوعبت حماستهم آنذاك، وجزئيّاً لأنّ رُتَبهم الدنيا كانت تستبعد استعجال المغامرة كما تؤجّل تلبية الطموح المتورّم وتُسكّن الأنا الهائجة.

أمّا الأحزاب السياسيّة على عمومها فكرهها عبد الناصر، تبعاً لتجربته المصريّة ولتكوينه الذي أغراه بأن ينوب بنفسه عن السياسة والاجتماع وعن قواهما. لهذا رأى في الأحزاب أداة خبيثة لتجزئة الأمّة التي أراد لها أن تتوحّد من حوله، ولم يكن ليتخيّل وحدتها من دونه.

هكذا بات على أحزاب سوريّا أن تكرّر طوعاً ما فُرض قسراً على مثيلاتها في مصر. فإذا بدا ممكناً طرد «الوفد» و«جماعة الإخوان المسلمين» من جنّة الصراع على السلطة في القاهرة، بل من الوجود الشرعيّ أصلاً، فما الحائل دون تكرار الأمر ذاته مع أحزاب في دمشق وحلب تقلّ عنها قوّة وعراقة وامتداداً؟

وبالفعل بادرت الأحزاب السوريّة إلى حلّ نفسها، فيما تُرك لحزب البعث، لكونه حزباً «قوميّاً»، مكتبٌ لـ«القيادة القوميّة» يرتاده ميشيل عفلق وقلّة من معاونيه، ومنه يديرون الفروع في «أقطار الوطن العربيّ»، لكنْ حكماً ليس في «الجمهوريّة العربيّة المتّحدة».

وشعر البعثيّون ضمناً بغصّة ومرارة. فبعضهم كان قد تراءى له أنّ عبد الناصر سوف يدين بقيام الوحدة لحزب البعث فيتقاسم الحكم معه ويعهد إليه بأمر سوريّا ويقصر حكمه المباشر على مصر وحدها. وهذا السخاء ليس من طباع الزعيم المصريّ الذي شاء أن يتجاوز كلّ القوى السوريّة في علاقة مع «الجماهير» لا وسائط فيها ولا متوسّطين. صحيحٌ أنّ البعثيّين سُلّموا بعض المناصب الرفيعة في الدولة الجديدة، فعيّن أكرم الحوراني أحد نائبي رئيس الجمهوريّة عن «الإقليم الشماليّ»، وهو الاسم الجديد للوطن السوريّ، وسمّي بعثيّون، في عدادهم صلاح الدين البيطار، وزراءَ في الحكومتين الاتّحادية والإقليميّة. لكنّ الذين شاركوهم هذه المناصب الجديدة كانوا ممّن يعتبرهم البعثيّون «رجعيّين» مشكوكاً في ولائهم للوحدة ومطعوناً في اشتراكيّتهم. يكفي القول مثلاً إنّ الزعيم الدمشقيّ التقليديّ صبري العسلي عُيّن، مثله مثل أكرم الحوراني، نائباً لرئيس الجمهوريّة، كما حظي بمناصب سياسيّة رفيعة ضبّاطٌ من بقايا حاشية أديب الشيشكلي، شأن أمين النفوري، وسياسيّون تقليديّون كانوا في «حزب الشعب» قبل أن ينحازوا إلى الناصريّة، كنهاد القاسم وعلي بوظو وعبد الوهاب حومد. وفوق هذا جيء بوجوه تقنيّة غير سياسيّة كالمهندس نور الدين كحّالة الذي كُلف بمديريّة «المجلس التنفيذيّ» للدولة وأعطيت له اسميّاً صلاحيّات موسّعة.

هكذا لم تأت «ثورة الوحدة»، بحسب تسمية معروفة لميشيل عفلق، مكافأة لمن هم أكثر ثوريّة وأشدّ وحدويّة، بل اختلط غثّها

بسمينها وانتفى التمايز فيها بين الأخيار والأشرار. وفي هذا وُجد ما يكفي من أسباب الإحباط والقنوط.

وأسوأ من ذلك أنّ المناصب الرفيعة التي تولاّها سوريّون في دولة الوحدة لم تُعزّز بالصلاحيّات الفعليّة، فيما السوريّ الوحيد الذي حظي بثقة جمال عبد الناصر كان العقيد عبد الحميد السرّاج، وزير الداخليّة الذي صار الرجل الأقوى في «الإقليم الشماليّ» وأحد رموز القمع في تاريخ القمع السوريّ. فالسرّاج ما لبث أن أنشأ نظاماً أمنيّاً مُحكَماً لم ينجُ من اضطهاده بعثيّون بدا ولاؤهم لعبد الناصر ولدولته موضع شبهة. أمّا الاضطهاد الذي أنزله بسواهم، لا سيّما منهم الشيوعيّين، فذهب فيه بعيداً، خصوصاً أنّ الأخيرين عارضوا الوحدة علناً، وبسبب معارضتهم هذه انتقل أمينهم العامّ خالد بكداش للعيش في بلدان «الكتلة الاشتراكيّة»، كما أيّدوا رفاقهم العراقيّين المتحالفين مع ديكتاتوريّة عبد الكريم قاسم ضدّ ديكتاتوريّة عبد الناصر.

وتحت هذا التوتّر تململ إحساس بالغربة والتمايز. ذاك أنّ المصريّين، على عكس السوريّين، كانوا يتعرّفون على «العروبة» و«الوحدة» اللتين انتشرتا بين السوريّين انتشار داء فتّاك. ثمّ إنّ عروبيّتهم المستجدّة بدت دائماً أقرب إلى ترتيب جغرافيّ سياسيّ موصول بنفوذ مصر ودورها، على عكس العروبيّة السوريّة الضالعة في التغنّي بأصول العرب الخرافيّة في قحطان وعدنان وسواهما.

لقد بدت عروبة مصر للبعثيّين أقرب إلى النثر، فيما عروبتهم هم شعرٌ خالص.

في هذه الغضون كان ما يوسّع شهيّة الزعيم المصريّ لاحتقار البعث والبعثيين أنّ كلّ واحد من قادتهم الثلاثة راح يوغر صدره على رفيقيه الآخرين، محاولاً إقناع السيّد الجديد بأنّه هو الأشدّ ولاءً له والأكثر تأهيلاً لأن يكون لسانه وذراعه في سوريّا.

والحال أنّ الاحتقار هذا اتّخذ أشكالاً أخرى لا تقلّ إيلاماً. فالبعثيّون، وقد صاروا بعد حلّ الحزب بعثيّين سابقين، حُشروا حشراً في «الاتّحاد القوميّ» الذي هو التنظيم الشرعيّ الوحيد في «الجمهوريّة العربيّة المتّحدة». و«الاتّحاد القوميّ» هذا لم يؤسّس في المقاهي ولا في السجون، بل أسّسه عبد الناصر من منصّته السلطويّة ليكون وريثاً لـ«هيئة التحرير» التي أنشأها بعيد انقلاب يوليو ١٩٥٢ ثمّ مدّه، في ١٩٥٨، إلى «الإقليم الشماليّ». أهمّ من ذلك أنّ «الاتّحاد القوميّ»، الذي يتحرّك في مواكبة شفّافة للأجهزة الأمنيّة واحتياجاتها وتأطيرها للمواطنين، ضمّ على نحو عشوائيّ أعداداً من المنتفعين والانتهازيّين المستعدّين لأن يمحضوا الحاكم، أيّ حاكم، ولاءهم، وأن يحتشدوا للهتاف والتصفيق في المناسبات العامّة.

بيد أنّ المأساة الأكبر ما لبثت أن نزلت بالضبّاط البعثيّين الذين نُقل أهمّهم وأكثرهم حيويّة ونشاطاً إلى مصر. وما بين القاهرة وطنطا والإسكندريّة والإسماعيليّة، لم يشعر هؤلاء بالغربة فحسب، بل شعروا أيضاً بالعطالة التامّة واللاجدوى. فهم لم يكن مطلوباً منهم، في آخر المطاف، سوى التمتّع بشمس مصر والبقاء بعيداً عن بلدهم سوريّا حيث يستطيعون التأثير. وقد بدا إجراءٌ كهذا، في عرف عبد

الناصر البالغ الحذر من الضبّاط، ضرباً من تشتيت الشياطين ومن تعطيل قدرتهم على الشيطنة.

وعلى العموم أحسّ البعثيّون، قادةً وقاعدةً، مدنيّين وعسكريّين، أنّهم باتوا، في الزمن الوحدويّ الذي ناضلوا لأجل قدومه، لزوم ما لا يلزم، وأنّ حزبهم المنحلّ أكبر ضحايا الوحدة التي هي أقنومهم الإيديولوجيّ الأوّل. ولئن بدا مستحيلاً تحدّي عبد الناصر، وهو من «دحر العدوان الثلاثيّ» في ١٩٥٦، فقد غدت الاستحالة من أضغاث الأحلام في ١٩٥٧ -١٩٥٨ ففضلاً عن إقامة الوحدة التي نُسب الفضل فيها إليه وحده، جاعلةً منه صلاح الدين العصر الحديث، ساهم عبد الناصر في هزّ عرش الملك حسين في الأردن، وفي إسقاط عرش الملك فيصل الثاني في العراق، وفي إطلاق حرب أهليّة ضدّ كميل شمعون في لبنان. ولأجل مكافحة نفوذه الطاغي نزلت القوّات البريطانيّة في عمّان كما نزلت القوّات الأميركيّة في بيروت حمايةً لـ«عميليها» في البلدين.

هكذا لم يعد أمام الرسميّين البعثيّين في الدولة الجديدة إلاّ التقدّم باستقالاتهم، يعتصرهم شعور عارم بالعزلة والتهميش، وبندم على حلّ الحزب مشوب بندم على الدفع الطائش نحو وحدة بدّدت شملهم على نحو لم يأت مثله أديب الشيشكلي.

الضبّاط من دون أب:

«اللجنة العسكريّة»

لم تعمّر طويلاً الوحدة مع مصر، التي أُعلنت رسميّاً في ٢٢ شباط ١٩٥٨ ففي ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦١ انقضّ عليها كبار الضبّاط الدمشقيّين من أبناء الأُسر التقليديّة، الذين وثق جمال عبد الناصر ببعضهم أكثر ممّا وثق بالبعثيّين.

وكان الانقلاب شعبيّاً، خاطب مشاعر استقلاليّة عريضة وأخرى تتّصل بالحرّيّات العامّة، كما استقطب عواطف المتذمّرين ممّا سمّوه ابتلاع السلع المصريّة للسوق السوريّة. لكنّ العنصر الأهمّ في شعبيّة الانقلاب عاد إلى التآكل التدريجيّ الذي ألمّ بشعبيّة الناصريّة ونظامها الأمنيّ المحكم.

والحال أنّ الأقليّات الدينيّة والمذهبيّة والإثنيّة بدت، مع قيام الوحدة، على مسافة بعيدة نسبيّاً منها. كذلك وقف ضدّ عبد الناصر، منذ البداية، حزب الشعب الحلبيّ والحزب السوريّ القوميّ وباقي أصحاب الهوى الهاشميّ ممّن اكتسحهم الإعصار

الناصريّ قبل حصول الوحدة، وإليهم انضاف لاحقاً جمهور الزعماء التقليديّين الرجراج في دمشق ثمّ بيئة حزب البعث، وهذا كلّه عطفاً على معارضة الاخوان المسلمين والحزب الشيوعيّ ممّن كبّدتهم الناصريّة أكلافاً دمويّة باهظة، في مصر أوّلاً ثمّ في سوريّا. وإلى البورجوازيّة الكبرى، وقد هالها تأميم مصالحها وشركاتها الذي صدرت قراراته قُبيل الانفصال، جاء تنفير النظام الوحدويّ لقطاعات عريضة لم تحتمل الإحكام البوليسيّ الصارم، ليجعل الانقلاب واسع التأييد واستقلاليّ الطابع

لكنْ حيال الانفصال عصفَت بالبعثيّين الحيرة والتردّد: هل يسيرون وراء الانقلاب الذي أطاح الحلم القديم ويخونون ولاءهم الوحدويّ الذي يُفترض، نظريّاً، أنّه علّة وجودهم السياسيّ والحزبيّ، أم يمضون في تأييد الوحدة والنضال لاستعادتها على حساب أنفسهم وحساب حزبهم.

والارتباك بدا جليّاً على صعيد القيادات كما على صعيد القواعد. فأمام تنازع الواقع والطوبى، لاذ بالصمت ميشيل عفلق، اللاجئ إلى بيروت، ليعلن بعد أشهر على انهيار «الجمهوريّة العربيّة المتّحدة»، أنّ «أخطاء الوحدة لا تبرّر الانفصال». أمّا صلاح الدين البيطار فوقّع على «وثيقة الانفصال» ثمّ سحب توقيعه لاحقاً. وكان أكرم الحوراني الوحيد الذي بارك فسخ «الجمهوريّة العربيّة المتّحدة» بلا تردّد ولا اعتذاريّة، مشاركاً في الحياة السياسيّة لعهد الانفصال وفي حكوماته، ومعتبراً إيّاه انتصاراً للوطنيّة والكرامة السوريّتين ودحراً لطغيان عبد الناصر واسترجاعاً للاستقلال.

هكذا بات الحوراني الذي رعى الدور البعثيّ في الجيش، وكان أباً لضبّاطه، خارج البعث تماماً. لكنّ الأخير وجد نفسه يلملم من الصفر أجزاءه التي سبق أن تناثرت بسبب حلّه. فحين أعيد توحيد الحزب، بدا الأمر أشبه بتجميع كتل تفرّقت وتناثرت وكادت تنهار القواسم المشتركة القليلة التي تجمع بينها. فهناك «جماعة عفلق»، وفي عدادها شبلي العيسمي وعبد الله عبد الدائم والياس فرح، و«جماعة البيطار»، كمنصور الأطرش وخالد الحكيم، وهناك المحيّرون بين البعث وعبد الناصر، كجمال الأتاسي وسامي الدروبي وعبد الكريم زهور وسامي الجندي وسامي صوفان، وكذلك المَحيّرون بين البعث والحوراني كرياض المالكي ووهيب الغانم. لكنّ أهمّ الكتل كانت بالتأكيد كتلة العسكريّين التي لم يفتر حقدها على الأساتذة الثلاثة، بمن فيهم أبوهم الحوراني، بسبب موافقتهم على حلّ الحزب وما استتبعه الحلّ والوحدة من تشتيتهم بإبعادهم إلى مصر ومن بؤرة الحقد هذه تطوّرت مواقف انقلابيّة ضدّ الأساتذة تأخذ عليهم تقليديّتهم وكونهم، هم أيضاً، من بقايا النظام القديم. وكان الأقرب إلى عسكريّي البعث كتلة «القطريّين»، وهم مدنيّون تأثّروا بشعارات يساريّة وخلائط ماركسيّة وشعبويّة كانت رائجة في عموم «العالم الثالث» عهد ذاك. وقد تزعّم هؤلاء أطبّاء ثلاثة تطوّعوا للخدمة في الجزائر إبّان حربها الاستقلاليّة، هم نور الدين الأتاسي، ويوسف زعيّن وإبراهيم ماخوس.

لكنّ كتلة العسكريّين كانت الأرفع تنظيماً بلا قياس. ففي

مصر، إبّان الوحدة، شكّل خمسة من الضبّاط البعثيّين ما عُرف بـ«اللجنة العسكريّة» لتكون ذراعهم في الإمساك بالحزب ومن ثمّ التدخّل في الشأن العامّ. ومن دون أن تكون الأمور مصمّمة على نحو تآمريّ مسبق، قضى تركيب الحزب أن يكون ثلاثة من قادة «اللجنة العسكريّة» علويّين، وهم أبرزهم محمّد عمران، وثانيهم صلاح جديد، ثمّ حافظ الأسد، أمّا الاثنان الآخران، عبد الكريم الجندي وأحمد المير، فكانا إسماعيليّين. وبالطبع توسّعت تدريجاً اللجنة التي حافظت على سرّيّتها لتضمّ الضبّاط البعثيّين من سائر الطوائف، كأحمد سويداني ومصطفى طلاس من السنّة، وحمد عبيد وسليم حاطوم الدرزيّين، إلاّ أنّ قيادتها الفعليّة بقيت في أيدي المؤسّسين الخمسة.

وتباعاً راح دور «اللجنة العسكريّة» يتعاظم حزبيّاً ووطنيّاً. فهي استفادت من تفتّت الحزب ومن تعدّد كتله مثلما استفادت من ضعف النظام «الانفصاليّ» الجديد الذي فتكت به صراعات كتله العسكريّة، ونزاعات عسكريّيه ومدنيّيه، ومن ثمّ الانقلابات والمحاولات الانقلابيّة التي تسارعت في سنتيه القصيرتين. وليس من المبالغة القول إنّ «اللجنة» كانت الوريث الفعليّ للحزب من داخله، تستخدم عضويّته لتبني إطارها داخل إطاره المنحلّ.

فوق هذا افتُتح العام ١٩٦٣ بحدث عراقيّ كان شديد التأثير على سوريّا، مقصّراً عمر «نظامها الانفصاليّ». ففي ٨ شباط / فبراير وصل إلى السلطة في بغداد حزب البعث من خلال انقلاب عسكريّ مدعوم أميركيّاً، أطاح ديكتاتوريّة عبد الكريم

قاسم، وتسلّم بموجبه الضابط البعثيّ أحمد حسن البكر رئاسة الحكومة. ولئن عُهد برئاسة الجمهوريّة، التي جعلها البعثيّون منصباً احتفاليّاً، لعبد السلام عارف، الحائر حتّى ذاك الحين بين صداقته للبعث وولائه لجمال عبد الناصر، فإنّ القادة الحزبيّين، كعلي صالح السعدي وحازم جواد، كانوا من تولّى بعض أهمّ المناصب التنفيذيّة.

وما هو إلاّ شهر واحد على الانقلاب العراقيّ، حتّى شارك ضبّاط سوريّا البعثيّون في انقلاب عسكريّ آخر. هكذا ولد في ٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ عهد سيكون أحد أطول العهود السلطويّة في التاريخ العربيّ الحديث، كما سيكون واحداً من أقساها.

بيد أنّ الضبّاط البعثيّين لم يكونوا من غير شركاء. فقد لعب زياد الحريري دوراً بارزاً في تنفيذ الانقلاب، وهو ضابط مغامر كان مقرّباً من أكرم الحوراني قبل أن يبدأ العمل لحسابه الخاصّ. كذلك كانت هناك إسهامات ملحوظة لضبّاط ناصريّين، كجاسم علوان وراشد القطيني ومحمّد الصوفي، قادتهم بساطتهم إلى الظنّ أنّ استعادة الوحدة مع مصر سوف تتمّ في أيّام قليلة مقبلة.

والتوازنات هذه انعكست على التركيبة السلطويّة الجديدة فقد عيّن لؤي الأتاسي، الضابط القريب من البعثيّين والذي يكنّ في الوقت نفسه عواطف ناصريّة، رئيساً لمجلس قيادة الثورة، وسُميّ زياد الحريري رئيساً لأركان الجيش، فيما كُلّف صلاح الدين البيطار بتشكيل حكومة هي مرآة القوى المشاركة في الانقلاب، لكنّها أيضاً مرآة الكتل البعثيّة الكثيرة والمتنافرة

فقد مُثّل الناصريّون فيها بنهاد القاسم وعبد الوهاب حومد، وبمحمّد الصوفي الذي سُلّم وزارة الدفاع، وبسامي صفوان الذي انشقّ عن البعث وأسّس حركة ناصريّة سمّاها «الوحدويّين الاشتراكيّين»، فضلاً عن هاني الهندي وجهاد ضاحي القياديّين في «حركة القوميّين العرب» المستظلّة يومذاك بمظلّة الناصريّة. ووُزّر من البعثيّين جمال الأتاسي وسامي الدروبي وسامي الجندي وعبد الكريم زهور ومنصور الأطرش وشبلي العيسمي والوليد طالب وإبراهيم ماخوس وأحمد أبو صالح وغيرهم، وهم يتوزّعون على تكتّلات البعث العديدة لكنّ ما فاق الأسماء والحقائب أهميّةً كان منح الضابط البعثيّ أمين الحافظ حقيبة الداخليّة. فالوزير الجديد الذي جيء به من الأرجنتين، بعدما أبعده «النظام الانفصاليّ» ملحقاً عسكريّاً في بوينس آيريس، عُرف بخليط من الخفّة والدمويّة والتربية العشائرية بوّأه، بعد أشهر قليلة، أرفع المناصب في دولة البعث الوليدة.

وبالفعل كان الحافظ أولى أدوات البعث في صبغ وجه سوريّا الجديدة بالدم، ساعده في ذلك الإنجاز الأكبر والأطول عمراً لـ«ثورة ٨ آذار»: حالة الطوارئ والحكم العرفيّ.

سوريّا مُلك البعث:

التخلّص من الشركاء

لم يطل الوفاق بين صنّاع انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣، وكان لكلّ واحد منهم أجندته الخاصّة: فالناصريّون أرادوا العودة بأسرع ما يمكن إلى الوحدة الاندماجيّة الكاملة مع مصر وعبد الناصر، والبعثيّون، أقلّه عسكريّوهم، أرادوا كسب الوقت لتمكين قبضتهم على السلطة والتخلّص من شركائهم المزعجين تمهيداً لبناء سلطتهم الذاتيّة. أمّا زياد الحريري، وكان على رأس كتلة من الضبّاط، فكانت تداعبه شهوات الحكم التي داعبت ضبّاطاً سوريّين كثيرين منذ نشأة سوريّا الحديثة.

مع هذا كان القاسم المشترك الذي جمع بين الأطراف الثلاثة التخلّص من «الانفصاليّين» على أنواعهم، والقضاء تالياً على سلطة الأعيان التقليديّين لمدينتي دمشق وحلب الذين ظُنّ أنّ دولة الوحدة أزاحتهم. هكذا ما لبث أن أصدر الانقلابيّون لوائح طويلة بالعزل السياسيّ والحرمان من الحقوق المدنيّة طالت سياسيّي «الانفصال»

والصحافيّين الذين دافعوا عنه ورجال الأعمال الذين داروا في فلكه، كما عطّلوا الصحف ونزعوا الشرعيّة عن أحزاب «العهد البائد». وكان الإجراء هذا بمثابة عمل تأسيسيّ ينظّم الثأر والانتقام ويمأسسهما. وبدورها لم تقتصد إذاعة دمشق في الإفصاح عن هذه الوجهة، فقالت الأغنية الأولى التي راحت تُبثّ بعد الانقلاب من دون انقطاع:

«البعث قامت ثورته
والثأر دارت دورته»

ووسط الشكّ والحذر المتبادلين، استقرّ رأي الأطراف الممسكة بالوضع الجديد على التفاوض مع عبد الناصر لاستعادة الوحدة. أمّا في ما يخصّ البعثيّين تحديداً، فبدا اقتراح كهذا شراءً للوقت وعنصر تهدئة وتسكين لشركائهم الناصريّين، وللقوى التي لا تزال تؤيّد القاهرة في شوارع المدن السوريّة. وكان ما أسبغ بعض الجدّيّة على نوايا البعثيّين إصرارهم على ألاّ تكون الوحدة الجديدة ثنائيّة تقتصر على مصر وسوريّا وحدهما، بل أن تكون ثلاثيّة هذه المرّة، تضمّ إليهما العراق أيضاً. ذاك أنّ الرفاق في دمشق وجدوا في الرفاق العراقيّين الوزن الإضافيّ الذي يوازنون به ثقل مصر وعبد الناصر، وهذا من أجل أن يبنوا لاحقاً دولة متوازنة قابلة للحياة.

لكنّ هذه الإضافة، على ما اتّضح سريعاً، لم تكن مفيدة تماماً. ذاك أنّ الزعيم المصريّ الذي أكّد مراراً أنّه لا يثق بالبعث، زادت قلّة ثقته بهم. هكذا راح يجهد للاستفادة من تناقضات البعثيّين، ما بين عراقيّين وسوريّين، فضلاً عن إلحاحه على كشف التهافت

الفكريّ الذي يزعمه البعثيّون لأنفسهم فيما هم يتّهمون عبد الناصر بالافتقار إلى الأفكار والنظريّات المتماسكة.

أهمّ من ذلك أنّ البعثيّين في سوريّا، في موازاة انتقادهم لديكتاتوريّة عبد الناصر ودعوتهم إلى «قيادة جماعيّة» تحلّ محلّ قيادته الفرديّة، و«تنظيم شعبيّ» يحلّ محلّ «الاتّحاد القوميّ»، مضوا في تضييق الخناق على شركائهم الناصريّين. هكذا حرموهم الصلاحيّات وحاصروا مواقعهم في السلطة الجديدة، غير عابئين بالتوصّل، في ١٧ نيسان / أبريل، إلى توقيع ميثاق لوحدة ثلاثيّة تجمع مصر والعراق وسوريّا. وفي معزل عمّا اتُّفق عليه في القاهرة، بدت الأجواء أجواء حرب أهليّة في دمشق ما بين الطرفين «الوحدويّين». وبالفعل ففي ١٨ تمّوز حاول الناصريّون، بقيادة ضابطهم المغامر جاسم علوان، تنفيذ عمليّة انقلابيّة سحقها البعثيون وأغرقوها في الدم.

وردّاً على أحكام الإعدام التي أصدرها أمين الحافظ، بوصفه وزير الداخليّة والحاكم العرفيّ، أعلن عبد الناصر إبطال العمل بمشروع الوحدة الثلاثيّة، مجدّداً تخوين البعث، ومذكّراً بموقفه المائع من الانفصال، ومحرّضاً عليه «الوحدويّين الشرفاء». أمّا في سوريّا نفسها، فاستقال لؤيّ الأتاسي وبدأت تتجمّع السلطات الأمنيّة والدفاعيّة في يد الحافظ الذي سُمّي أيضاً رئيس المجلس الوطنيّ لقيادة الثورة.

وإذ حان حين زياد الحريري وضبّاطه «المستقلّين»، فقد بدوا هدفاً سهلاً. فهو ما إن توجّه في مهمّة عسكريّة إلى الجزائر، في

حزيران / يونيو، حتّى اعتُقل ضبّاطه وأُعلن تعيينه ملحقاً عسكريّاً في الخارج. ويبدو أنّ زياد الحريري عرف أن لا مكان له في دولة البعث ولجنته العسكرية، فرفض المنصب وتقاعد في باريس.

وبالتخلّص من الناصريّين ومن الحريري، لم يعد للبعثيّين منافس فعليّ على السلطة. فـ«الانفصاليّون»، بمن فيهم مؤيّدو أكرم الحوراني ومحازبوه، مُقصَون عن الحياة السياسيّة، والشيوعيّون الذين يئنّون تحت ضربات دولة الوحدة، معيّرون بمواقفهم منها ومن النزاع العربيّ – الإسرائيليّ. أمّا العسكريّون المهنيّون من أبناء العائلات المدينيّة التقليديّة فاقتُلعوا تباعاً من الجيش. وإذا عطفنا هؤلاء على القوى الموالية للهاشميّين، كحزب الشعب والقوميّين السوريّين ممّن صُفّوا أواسط الخمسينات، أمكن القول إنّ سوريّا غدت احتكاراً بعثيّاً.

بيد أنّ الوجه الآخر لتأميم الحياة السياسيّة كان احتدام الصراع على السلطة داخل أجنحة البعث نفسها. فتحت عنوان التخلّص من «التقليديّين اليمينيّين»، لا سيّما «الأستاذين» عفلق والبيطار الذي أُبعد عن رئاسة الحكومة، نشأ حلف ما لبث أن تبيّن أنّه عابر بين كتل أربع: هكذا جذبت كتلتا «اللجنة العسكريّة» و«القطريّين» الضبّاط المتحلّقين حول الحافظ الذي تُرك له الموقع المتصدّر على رأس الدولة، كما جذبتا جماعة المثقّفين والناشطين المتأثّرين بتنويعات على الماركسيّة – اللينينيّة. وكان في عداد هؤلاء الأخيرين ياسين الحافظ الذي سبق أن انتقل من الحزب الشيوعيّ إلى البعث تحفّظاً منه على الخلاف الشيوعيّ مع عبد الناصر إبّان عهد الوحدة.

وعلى العموم استطاعت المجموعات الأربع هذه أن تعقد، في أواخر ١٩٦٣، المؤتمر القوميّ السادس للحزب حيث أُسقط البيطار من القيادة الحزبيّة، فيما تبنّى المؤتمرون أفكاراً «اشتراكيّة علميّة» و«منطلقات نظريّة» حلّت محلّ الأطروحات «القوميّة الصوفيّة» لعفلق.

وفي هذه الغضون سقطت سلطة البعث في العراق في تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٦٣ بعد أشهر قليلة على قيامها. ذاك أنّ الصراع الحادّ بين جناح «يمينيّ» قاده حازم جواد وطالب حسين شبيب، وآخر «يساريّ» تزعّمه علي صالح السعدي، منح عبد السلام عارف وضبّاطه فرصة الانقضاض على الطرفين وإطاحتهما معاً. وجاء التحوّل العراقيّ ليُحكم العزلة العربيّة على البعث في سوريّا: فإلى الحرب السياسيّة والإعلاميّة الشعواء مع مصر الناصريّة، التي قوّاها عارف بنقله الثقل العراقيّ إلى كفّة القاهرة، لم تكن البلدان الخليجيّة والأردن مطمئنة إلى النظام البعثيّ، فيما اعتُبر لبنان في عهد فؤاد شهاب شوكة مصريّة في الخاصرة السوريّة. ووفّر الأداء الخطابيّ والعشائريّ لأمين الحافظ على رأس دولة البعث والمحاكمات الصورية والكاريكاتيرية التي ارتبطت باسم الضابط صلاح الضلّلي، عنصراً إضافيّاً في الاستهانة بهذا الحكم وعدم حمله على محمل الجدّ.

وكان لتنامي العزلة أن عزّز الصراع حول السلطة، وإن عمل التحوّل العراقيّ على خلط بعض الأوراق والتحالفات. فقد التقت أجنحة البعث كلّها، بـ«اليمينيّ» فيها و«اليساريّ»، على استبعاد

من اعتُبروا.أقصى اليسار المتحالف مع علي صالح السعدي في العراق. ولأنّ هذا الأخير ومؤيّديه قد صُنّفوا مسؤولين رئيسيّين عن سقوط الحزب في بغداد، اعتُقل حليفهم السوريّ حمّود الشوفي فيما لجأ ياسين الحافظ إلى لبنان.

كان هذا من جهة «اليسار». أمّا من جهة «اليمين»، فكان على البعث، وسط أزمة اقتصاديّة خانقة، أن يواجه انتفاضة صغرى أعلنها الإخوان المسلمون وناصريّون وجماعات أهليّة في مدينة حماه. ففي نيسان ١٩٦٤، انطلق ذاك التمرّد من جامع السلطان وارتكب منظّموه الإسلاميّون أعمالاً عنفيّة وطائفيّة عبّرت عن رفضهم حكم البعث، لكنّها نمّت، من ناحية أخرى، عن تعصّبهم ونزعتهم الدمويّة. بيد أنّ النظام، من خلال أمين الحافظ، ردّ بدمويّة مضاعفة تأدّى عنها مقتل ما يقرب من مئة شخص، فضلاً عن قصف المسجد نفسه. وكان لهذا الحدث الأخير الذي شكّل لكثيرين سابقة غير معهودة، أن نبّه البيئات السنّيّة والمدينيّة المحافظة إلى دور أبناء الأقليّات الريفيّة في السلطة الجديدة. وبالطبع شابت هذا التنبّهَ مشاعر لم تحمل إلى أصحابها الاطمئنان والثقة.

البعث من دون عفلق:

العهد الثاني

لم يفض كبح الاسلاميّين في حماه إلاّ إلى تجدّد النزاع بين أجنحة البعث نفسه. فقد نشأ تكتّل ضمّ محمّد عمران والعفلقيّين الذين سُمّوا «جماعة القيادة القوميّة»، تبعاً لسيطرتهم عليها، في مواجهة التحالف بين قيادات «اللجنة العسكريّة» و«القطريّين» ممن عزّزو موقع أمين الحافظ بوصفه مجرّد واجهة لهم. والخلاف هذا، فضلاً عمّا شابَهُ من منافسات شخصيّة وأوجه تآمريّة مألوفة، انطوى على تنازع سياسي: ذاك أنّ الطرف الأوّل آثر اتّباع سياسة أكثر اعتدالاً في العلاقات العربيّة وأشدّ ميلاً إلى ترطيب العلاقة مع جمال عبد الناصر، فضلاً عن تخفيف الفئويّة والعصبويّة في الداخل، كما رأى ألاّ نذهب إجراءات التأميم إلى حيث أرادها صلاح جديد و«القطريّون» المتشدّدون أن تذهب. لكنّ الأخيرين، من خلال مواقعهم المفصليّة في الجيش، تمكّنوا، في كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٦٤، من إبعاد عمران إلى إسبانيا

كي «يخدم الثورة» سفيراً لها في مدريد، هو الذي أفشى لعفلق سرّ «اللجنة العسكريّة» فاستحقّ معاملتهم له معاملة المؤمن للمرتدّ

أهمّ من ذلك أنّ عفلق نفسه أُبعد عن الأمانة العامّة للحزب الذي أسّسه وأُعطي، في المقابل، لقباً تزيينيّاً إذ غدا «القائد المعلّم». وقد جيء بالبعثيّ الأردنيّ ذي الأصل السوريّ منيف الرزّاز ليتولّى الأمانة العامّة للحزب، ظنّاً من «القطريّين» أنّهم بهذا يستميلونه ويضعونه في مواجهة القيادة التاريخيّة، وهو ما لم يطاوعهم الرزّاز فيه.

بعد ذاك ردّت «القيادة القوميّة» فوطّدت صلاتها بالحافظ، مستفيدةً من كيمياء العلاقة السيّئة بينه وبين صلاح جديد، ومن شعوره بالحرمان من الصلاحيّات الفعليّة. ثمّ استخدمت سلطاتها الحزبيّة، فحلّت «القيادة القطريّة» وعيّنت قيادة حزبيّة عليا تنوب منابها أفرادها كلّهم يدينون بالولاء لعفلق. وفي السياق هذا أعيد تكليف صلاح الدين البيطار بتشكيل حكومة جديدة، كما سُمّي عمران، المُستدعى من مدريد، وزيراً للدفاع فيها. وكان في هذه الإجراءات والقرارات الآيلة إلى ردّ الاعتبار للتاريخيّين، قدر غير ضئيل من السذاجة، إذ افتقر أصحابها إلى مواقع مؤثّرة في القوّات المسلّحة، وظنّوا أنّ الحزبيّ، كائناً من كان، لا بدّ أن يمتثل لمن هو أعلى منه في الهرميّة الحزبيّة.

وعلى عكس هذا التقدير توصّل صلاح جديد وحليفه حافظ الأسد إلى خلاصة أخرى مفادها أنّ الحلّ الوحيد المتبقّي تنفيذ

انقلاب عسكريّ يطيح «القيادة القوميّة» ومناصريها، مُدخلاً سوريّا في عهد بعثيّ ثان.

وبالفعل ففي ٢٣ شباط ١٩٦٦ استولى ضبّاط «اللجنة العسكريّة» على السلطة بعد هجوم دامٍ شنّوه على منزل أمين الحافظ. وكان من السهل على كثيرين تأويل الحدث تأويلاً طائفيّاً، حيث إنّ الضبّاط الثلاثة الذين قادوا الهجوم على أبرز الوجوه السنّيّة في النظام البعثيّ هم العلويّان عزت جديد ورفعت الأسد، يعاونهما الدرزيّ سليم حاطوم.

وللتوّ سرّح النظام الجديد ٤٠٠ ضابط ورسميّ من الجيش والإدارة، مسمّياً حافظ الأسد وزيراً للدفاع، على أن يتولّى صلاح جديد الإمساك بالمنظّمات الحزبيّة وقيادتها. وكان يكفي أنّ نضيف هذه الدفعة من المسرّحين إلى الدفعات التي تتالت منذ ٨ آذار ١٩٦٣، شاملةً الضبّاط المحترفين من أبناء العائلات التقليديّة ثمّ من الناصريّين و«القوميّين المستقلّين» والحريريّين، لنعرف كيف استعدّت سوريّا البعثيّة للحرب التي اندلعت في ٥ حزيران ١٩٦٧

وكان من الإجراءات والقرارات الأخرى المجيء بالأقطاب المدنيّين الثلاثة، نور الدين الأتاسي ويوسف زعيّن وإبراهيم ماخوس، وتسليمهم، على التوالي، رئاسة الجمهوريّة ورئاسة الحكومة ووزارة الخارجيّة. هكذا ذاع يومذاك تعليق لاذع للصحافيّ اللبنانيّ إدوار صعب الذي كتب عن تلك التطوّرات فرأى أن «سوريّا التي يحكمها أطبّاء ثلاثة لا بدّ أنّها مريضة جدّاً».

أمّا عفلق فانتقل إلى بيروت ومنها إلى البرازيل، معلناً، بسوداويّة وتشاؤم يشبهانه، أنْ «لا هذا البعث بعثي ولا هذا العسكر عسكري». وفي البرازيل، وفي ما بدا هجرة نهائيّة وأخيرة، مكث عند أقارب له مهاجرين. إلّا أن عودة حزب البعث، عام ١٩٦٨، إلى الحكم في العراق، خلطت أوراقه مجدّداً، بحيث انتقل إلى بغداد واستقرّ فيها. وأمّا الحافظ وعمران فأُودعا السجن ولم يُطلق سراحهما حتّى حرب حزيران ١٩٦٧

لقد غدا البعث، بانقلاب شباط ١٩٦٦، بعثين، واحداً هو الذي يتربّع في سدّة السلطة ويتبع «القيادة القطريّة»، والآخر الذي استمرّ يدين بولائه لـ«القيادة القوميّة» وعلى رأسها عفلق. وإذ استبدل البعث الأوّل، الذي صار يُعرف منذ ١٩٦٨ بـ«البعث السوريّ»، أبوّة عفلق بأبوّة زكي الأرسوزي المُستَحضَر من النسيان، تمسّك البعث الثاني، الذي غدا يُعرف بـ«البعث العراقيّ»، بمرجعيّة «الأستاذ ميشيل» المتكيّفة مع وطأة صدّام حسين وعُظامه. وكان الانشطار هذا بمثابة الاستكمال والتتويج لعمليّة الفرز بين نظامين في بلدين مستقلّين. ذاك أنّ وصول فئات اجتماعيّة معيّنة، في سوريّا والعراق، إلى السلطة، ألغى الحاجة إلى القاطرة الوحدويّة وإلى الزعم الإيديولوجيّ اللذين تولّيا إيصالها.

لكنّ النظام البعثيّ تميّز، ما بين ١٩٦٦ و١٩٧٠، حين انقلب حافظ الأسد على رفاقه، بسمات خاصّة نسبيّاً. ففي الداخل، عُوّل على جهاز المخابرات العسكريّة تعويلاً غير مسبوق، كما اتُّبعت سياسة

تأميم متطرّفة لم تراع بعض أصغر الملكيّات الخاصّة، مصحوبة بتعزيز الصداقة مع الاتّحاد السوفياتيّ والصين الشعبيّة، وبتوزير شيوعيّ هو سميح عطيّة للمواصلات، ليكون بهذا أوّل شيوعيّ يحتلّ منصباً وزاريّاً في العالم العربيّ كلّه. لكنّ الكلام عن «علويّة النظام» حيناً، وعن «ريفيّته» حيناً آخر، بدأ يتردّد خارج سوريّا بدرجة ملحوظة من التوكيد. ذاك أنّ الطبيبين السنّيّين اللذين تولّيا رئاستي الجمهوريّة والحكومة، الأتاسي وزعيّن، والمسكونين بهمّ إيديولوجيّ صافٍ، اعتُبرا واجهة للعسكريّين العلويّين، لا سيّما أقواهم صلاح جديد.

وتبنّى النظام الجديد سياسة متشدّدة فلسطينيّاً وعربيّاً. فقد دعا إلى اعتماد «الحرب الشعبيّة الطويلة الأمد» ومحاربة إسرائيل على الطريقة التي حارب بها الشيوعيّون الصينيّون والفيتناميّون اليابانيّين والأميركيّين. ولهذا الغرض نشر مصطفى طلاس، الضابط المقرّب من حافظ الأسد، كتاباً عن حرب العصابات بوصفها الأداة التي توصل وحدها إلى «تحرير فلسطين». وقد أكد النظام أن «تحرير فلسطين» هو ما حمله على إنشاء منظّمة «الصاعقة» التي عُهد إلى يوسف زعيّن أمر الإشراف عليها. كذلك اعتُمدت راديكاليّة قصوى حيال العراق، قبل استيلاء البعث على سلطته وبعده، وحيال السعوديّة والأردن وسائر «الأنظمة الرجعيّة العربيّة»، فضلاً عن اعتراض أنابيب النفط السعوديّ الذي تنقله شركة «أرامكو» الأميركيّة إلى جنوب لبنان، وتعبئة المنطقة بشعار «بترول العرب للعرب» والمطالبة تالياً بتأميمه. ولم تكن اللهجة

المستخدَمة حيال تركيا، «مغتصبة لواء الإسكندرون»، وحيال إيران، «مغتصبة عربستان»، والبلدان حليفان للغرب، أقلّ حدّة وتوتّراً. وقد حصل، في المقابل، انفتاح على القاهرة الناصريّة بوصفها قوّة تقدّميّة واشتراكيّة مناهضة للإمبرياليّة، تشارك دمشق الدوران في الفلك السوفياتيّ. غير أنّ التوكيد على الشراكة التقدميّة مع عبد الناصر صار يستبعد تماماً مسألة وحدة البلدين التي طوى النظام البعثيّ صفحتها بالكامل، منصرفاً إلى تعزيز سلطته «القطريّة».

لكنّ التوجّهات الطفوليّة هذه التي أحكمت العزلة على سوريّا، لم تكن بريئة تماماً. ففلسطينيّاً، حاصرت دمشق منظّمةَ «فتح» التي تُعتبر الأب الشرعيّ للوطنيّة الفلسطينيّة، كما اعتقلت زعيمها ياسر عرفات، فضلاً عن جورج حبش، مؤسّس «الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين»، التنظيم الفلسطينيّ الثاني قوّةً وتأثيراً. أمّا «الصاعقة» التي ضمّت بعثيّين فلسطينيّين يقيمون في سوريّا، فكانت عين النظام وأذنه على النشاط الفدائيّ الفلسطينيّ، تماماً كما كانت «جبهة التحرير العربيّة» التي أنشأها البعث العراقيّ وتكوّنت نواتها من فلسطينيّين يعيشون في العراق، عينَ بغداد وأذنها على النشاط المذكور. وكان أبعد من هذا أنّ المزايدة اللفظيّة التي اعتمدتها دمشق في الموضوع الفلسطينيّ قد نجحت في إحراج عبد الناصر وتوقيعه اتفاقيّة عسكريّة وأمنيّة مع سوريّا وجرّه، من ثمّ، إلى سحب القوّات الدوليّة من شرم الشيخ، وهو ما قضت به تسوية حرب ١٩٥٦ هكذا انتشرت، في العالم العربيّ

وفي العالم، نظريّة مفادها أنّ السياسة الدمشقيّة كانت وراء حرب ١٩٦٧ التي وقعت وقعاً كارثيّاً على العرب كلّهم، لا سيّما على المعنيّين المباشرين بها، أي مصر وسوريّا والأردن. وقد استنتج أصحاب هذه النظريّة، معزّزين بقدر من واقعيّة التحليل وقدر من النزعة التآمريّة، أنّ البعث السوريّ هدف، أوّلاً بأوّل، إلى توريط عبد الناصر، من على يساره هذه المرّة.

جديد والأسد:

صراع الواقع والطوبى

خلال فترة حكم «البعث القطريّ»، ما بين ١٩٦٦ و١٩٧٠، لُخّصت مراكز القوى البعثيّة والعسكريّة الواحد بعد الآخر، كما جاء أغلب هذا التلخيص عنفياً من دون أن يخفي مساراً طائفيّاً متنامياً. فحتّى ١٩٦٨ كان الاهتمام الداخليّ للسلطة متركّزاً على استئصال القيادات العسكريّة الموالية، على نحو أو آخر، لـ«القيادة القوميّة» وميشيل عفلق. وكادت تصفية القيادات هذه تتطابق مع تصفية النفوذ الدرزيّ في الجيش كما في المنظّمات الحزبيّة المدنيّة. ذاك أنّ وجوهاً بعثيّة درزيّة وغير عسكريّة، كحمّود الشوفي وطارق أبو الحسن، كانت قد استُبعدت لدى التخلّص من «أقصى اليسار» قبل انقلاب شباط ١٩٦٦. فحين وقع الانقلاب المذكور انحاز قطبان بعثيّان ودرزيّان آخران، هما منصور الأطرش، نجل سلطان، وصديقه شبلي العيسمي، إلى «القيادة القوميّة» فسقطا بسقوطها وانتهى ثانيهما لاجئاً في بغداد.

أمّا في الجيش نفسه، فأعدّت «القيادة القوميّة» لمحاولة انقلابيّة كان يُفترض أن يرعاها، بقليل من التنسيق والتكامل، الضابطان فهد الشاعر وسليم حاطوم، والاثنان، بدورهما، بعثيّان ودرزيّان.

والشاعر كان قد شغل نيابة رئاسة أركان الجيش، وكان أيضاً مَن انتدبته حكومة البعث، بُعيد ٨ آذار ١٩٦٣، لقيادة قوّات سوريّة تشارك القوّات العراقيّة حربها على أكراد الشمال الذين سمّاهم القاموس العنصريّ الحاكم «العصاة البارزانيّين». بيد أنّ محاولة الشاعر الانقلابيّة، التي كان مقرّراً لها أن تتمّ في أيلول ١٩٦٦، افتُضحت مسبقاً، وبافتضاحها اضطرّ صاحبها إلى الهرب والتخفّي. ولئن اعتقل الضابط السيّئ الحظّ في النهاية، فقد أخضع لتعذيب شديد، أريد من ورائه إذلاله، شاعت أخباره في سوريّا وخارجها.

في غضون ذلك كان سليم حاطوم، الذي جمع بين الطيش والرعونة والطموح الفائض، قد استغلّ زيارة رسميّة قام بها نور الدين الأتاسي وصلاح جديد إلى السويدا، ومعهما الوزير الدرزيّ جميل شيّا، فاحتجزهما هناك ليكون احتجازهما جزءاً من العمليّة الأوسع للاستيلاء على السلطة. إلاّ أنّ إرسال حافظ الأسد، بوصفه وزير الدفاع، طائرات جويّة إلى السويدا لإنقاذ رفيقيه أودى بآمال حاطوم فآثر الفرار إلى الأردن المجاور لجبل الدروز. ويبدو أنّ الأخير اندفع إلى ما اندفع إليه مسوقاً بشعوره أنّ رفاقه الضبّاط العلويّين تسبّبوا بغبن شخصيّ وطائفيّ طاله وطال المقرّبين منه. فهو لم يكتم استياءه من تسريح عدد كبير نسبيّاً من الضبّاط الدروز، ومن فقدان القياديّين الدروز مواقعهم في القيادة الحزبيّة. وبما

يذكّر بالعلاقات التي ينسجها مرتكبو الجرائم من حول الجرائم التي يرتكبونها، انساق حاطوم وراء خوف آخر هو أن يُحمّل وحده مسؤوليّة الدم الذي أريق في انقلاب ٢٣ شباط، وأن يُقدّم كبش فداء بالتالي.

على أيّة حال، عاد النقيب المغامر إبّان حرب حزيران ١٩٦٧ إلى سوريّا قائلاً إنّ الهدف من عودته المشاركة في مقاتلة إسرائيل. لكنّ رئيس جهاز الأمن العسكريّ عبد الكريم الجندي ما لبث أن قبض عليه وتولّى تعذيبه وكسر أضلاعه، قبل أن يُنفّذ فيه حكم الإعدام بوصفه خائناً للوطن متآمراً على الحزب.

هكذا لم يبق بين كبار القادة البعثيّين والعسكريّين الدروز سوى حمد عبيد، الذي شغل وزارة الدفاع لأشهر بعدما كان قد تولّى قيادة «الحرس القوميّ» لدى تأسيسه. والتنظيم الحزبيّ الموازي هذا إنّما أنشأه النظام البعثيّ إثر ولادته في ٨ آذار ١٩٦٣، تيمّناً بـ«الحرس القومي» الذي سبق للبعثيّين العراقيّين أن أنشأوه قبل أسابيع قليلة، والذي ارتكب أعمال بطش ذائعة في بغداد. وقد وقف عبيد إلى جانب جديد في انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦، إلاّ أنّ تسمية الأسد وزيراً للدفاع أغضبته ونقلته إلى خانة المعارضة، لينتهي في السجن قبل أن ينتقل، في ١٩٦٧، إلى لبنان.

على أيّة حال ففي ١٩٦٨ اندلع النزاع بين صلاح جديد، المهيمن على الحزب والممسك بمفاصله، وحافظ الأسد، القابع في قمّة المؤسّسة العسكريّة. لكنّ النزاع هذا، الذي فجّره ارتباك النظام أمام هزيمة ١٩٦٧ وتبادل التهم وتحميل المسؤوليّات

عنها، كاد يتطابق مع تصفية الضبّاط البعثيّين الاسماعيليّين، تماماً كما كاد اجتثاث «القيادة القوميّة» ونفوذها يطابق التخلّص من الضبّاط البعثيّين الدروز. هكذا استُهدف على التوالي القياديّان غير العلويّين المؤسّسان لـ«اللجنة العسكريّة»، أي أحمد المير وعبد الكريم الجندي اللذان انحازا، هما أيضاً، إلى جديد ضدّ الأسد.

ولأنّ المير كان قائد الجبهة في الجولان إبّان حرب ١٩٦٧، حيث ارتبط اسمه بالانهيار والهرب، فقد سهُل على وزير الدفاع استخدام سمعته المشينة ضدّه، وإبعاده بالتالي إلى مدريد سفيراً لسوريّا في إسبانيا. أمّا الجندي، رجل الأمن المهووس والسفّاح، فكُلّف رفعت الأسد، شقيق حافظ الأصغر، بمحاصرته وبالتضييق عليه إلى أن اندفع في آذار ١٩٦٩ إلى الانتحار. وقد ترافق انتحار الجندي مع ابتعاد أو إبعاد البعثيّين المدنيّين من أبناء الطائفة الإسماعيليّة. يصحّ هذا في أحد أوائل البعثيّين وأحد أبرز مثقّفيهم، سامي الجندي، الذي انشقّ في باريس بعد تولّيه السفارة هناك، ولم يعد إلاّ وهو كهل إلى بلاده، كما يصحّ في شقيقه خالد الذي تولّى رئاسة الاتّحاد العمّالي وعُرف بتطرّفه اليساريّ الشعبويّ، والذي فرض عليه الأسد الإقامة الجبريّة إلى أن فرّ في وقت لاحق إلى الخارج، والاثنان ابنا عمّ لعبد الكريم.

كذلك اعتُبر إبعاد أحمد سويداني، المنحاز أيضاً إلى صلاح جديد، من رئاسة أركان الجيش، في شباط ١٩٦٨، إطاحةً لأبرز موقع مستقلّ يحظى به البعثيّون السنّة الريفيّون في الجيش، خصوصاً أنّ

مصطفى طلاس الذي حلّ محلّه كان معروفاً بتبعيّته التامّة لحافظ الأسد. وفي أيّة حال، ما لبث سويداني أن اعتُقل صيف ١٩٦٩ بتهمة التحضير لانقلاب عسكريّ آخر، فيما كان نزاع الأسد وجديد يدخل طوره المتقدّم.

وفي وسع من يراقب الاصطفافات الحزبيّة والعسكريّة الخروج بملاحظة لن يكتمل معناها إلاّ بعد سنوات. ذاك أنّ الأغلبيّة الساحقة من غير العلويّين، داخل المجمّع الحزبيّ – العسكريّ، توزّعت ولاءاتها بين «القيادة القوميّة» وصلاح جديد. أمّا حافظ الأسد فبقي الأقرب إلى التمثيل الصافي، وإن ظلّ موقعه في المؤسّسة العسكريّة يبدّد كلّ خوف لديه من كراهية الحزبيّين له.

وعلى العموم لم يبق من الخمسة المؤسّسين لـ«اللجنة العسكريّة»، بل من سائر أقطاب البعث، لا سيّما منهم العسكريّين، سوى الاثنين هذين، جديد والأسد. وقد تبدّى بقدر من التوقّع السهل، إن لم يكن الآليّ، أنّ لعبة العبث المتمادي، منذ ١٩٦٣، بالمجتمع والمؤسّسات والسياسة، وبالبشر طبعاً، سوف تستدعي قيام واحدهما بتصفية الثاني.

شيء آخر بدا مؤكّداً يومذاك، هو أنّ جديد، على رغم شهرة الذكاء التي أحاطت به ولازمته طويلا، ارتكب الخطأ نفسه الذي سبق أن ارتكبه الحافظ وعفلق وعمران. فهو بعد ٢٣ شباط ١٩٦٦ تخلّى عن بزّته العسكريّة، ظانّاً أنّ إمساكه بالحزب وتولّيه الأمانة العامّة القطريّة، وسيطرته، من خلال حلفائه الأطبّاء، على أبرز المناصب

في الدولة، تكفل له التحكّم بتوازن القوى وحركته. وفي المقابل، تصرّف الأسد، الذي لم يوصف من قبل بأيّ ذكاء، تماماً كما تصرّف ستالين بعد رحيل لينين: فهو بعدما أضاف وزارة الدفاع إلى قيادته للقوّات الجويّة، راح، من موقعه هذا في الجيش، يقضم المناصب المؤثّرة، كرئاسة المخابرات ورئاسة الأركان، ويستتبعها، دافعاً التلخيص الطائفيّ للسلطة بعيداً وجاعلاً منه ركيزته وترسه في وقت واحد. هكذا بدا الواقع، وهو في أيّة حال واقع مريض وملوّث، حليفاً له، بينما بدت الطوبى رفيقة خصمه الساذج.

الأسد وحده:

العهد الثالث

ما إن حلّت هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ المهينة، وكان حافظ الأسد يومها وزير الدفاع، حتّى انفجر الخلاف الذي وصفه البعض بنزاع «اليمين» و«اليسار» البعثيّين، ووصفه غيرهم بنزاع العسكر والمدنيّين.

فالأسد، بوصفه المسؤول المباشر عن فقدان الجولان واقتراب الإسرائيليّين من دمشق، بدا مهجوساً بتجميد المسائل الإيديولوجيّة على خلافها لمصلحة بناء قوّة عسكريّة يحيطها انفراج في علاقات سوريّا العربيّة والدوليّة. هكذا اعتمد نحو الخارج التوجّهات الواقعيّة التي سبق أن دافعت عنها «القيادة القوميّة» ومحمد عمران قبل إطاحتهما على يد الأسد نفسه.

والحال أنّ وزير الدفاع الصاعد، والذي يستحوذ على مواقع التأثير واحداً بعد آخر، شاء تحسين العلاقات السوريّة مع البلدان العربيّة جميعها، أكانت «تقدّميّة» كمصر والجزائر، أم «رجعيّة»

كدول الخليج والمغرب. وحين، في ١٩٦٨، وصل البعث النقيض إلى السلطة في بغداد، بدا الأسد أشدّ استعداداً من رفاقه لاستعادة الحوار معه ومع القيادة العفلقيّة تالياً. فهناك، في بغداد، بات يقيم ميشيل عفلق وأمين الحافظ وشبلي العيسمي وسواهم من التاريخيّين المنبوذين في وطنهم الأمّ. ولئن تمسّك الأسد بالصلات الممتازة مع الاتّحاد السوفياتيّ وبلدان كتلته، وهي مصدر سلاح الجيش السوريّ وعتاده، فإنّه عمل على تبريد حرارة التأميمات وما يصحبها من لفظيّة اشتراكيّة منتفخة. أمّا أولويّة الحزب في صناعة القرار، فرأى ضرورة الالتفاف عليها وترويضها، ومن ثمّ تحويل الحزب واجهة شكليّة فحسب، فيما يُترك للجيش وحده أن يتمتّع بالأولويّة الفعليّة. وإذا كان تابعه مصطفى طلاس قد تسلّى في الوقت الضائع بـ«الحرب الشعبيّة الطويلة الأمد»، فإنّ الوقت الجدّيّ لم يكن يتّسع، في نظر الأسد، إلاّ لمؤسّسة الحرب الكلاسيكيّة. وبالطبع فإنّ معدة هذه الأخيرة لا تهضم مقولة «الجيش العقائديّ» التي روّج لها صلاح جديد وحلفاؤه «القطريّون».

في المقابل، استولت على مخيّلة «اليساريين» صورة عن دولة عقائديّة وإسبارطيّة تتعالى على المجتمع مثلما تتعالى على انقساماته، فتسوّر نفسها بجدار حديديّ وتعمل لتوليد «إنسان جديد» ولئن خاطبت نزعة استعجال «المستقبل الاشتراكيّ» أبناء الأقليّات والأطراف الهاجسين بالقطع مع ماضٍ ظالم ساده أعيان المدن السنّة، فإنّهم حاولوا ألاّ يُصرّفوا أقليّتهم في مشروع أقليّ. لقد كانوا، مثل كلّ قبضة إيديولوجيّة قليلة المعرفة وضيّقة الخيال،

شديدي الثقة بالصواب الذي يحملونه وبالطريق التي تُسلك إليه، وشديدي الاعتداد بتمثيلهم «الشعب» من دون الاضطرار إلى استشارته. فالمجموعة تلك اجتمعت لأغلب أفرادها البراءة والدوغمائيّة، واجتماع هاتين معاً لا يفضي إلاّ إلى سعي متجهّم وقاسٍ وراء طوبى تكون نبيلة وكارثيّة في آن واحد.

وعلى العموم بدا كأنّ الأفق الذي يتّجه إليه وزير الدفاع القويّ أفق ديكتاتوريّة عسكريّة تستلهم، في التاريخ المحليّ، أديب الشيشكلي، أو تستلهم ضبّاطاً أميركاناً لاتيناً من صنف الأرجنتينيّ خوان بيرون تمكّنوا، في أوقات مختلفة، من إرساء سلطة ذات ديمومة ومهابة. والتماسك الذي تستدعيه الديمومة والمهابة هو ما لا يُبلَغ إليه إلاّ بمقرّبين موثوقين يؤتى بهم من الطائفة والقرية ومن الماضي الشخصيّ أكثر ممّا يُعوّل فيه على الأفكار والصبوات المستقبليّة المشتركة.

لقد استدرج الأسد الماضي، وهو في مجتمعاتنا الراكدة التي تلوك انقساماتها وتقاليدها، حاضرٌ كثيف، فيما ترك لمنافسيه الاتّكال على مستقبل خرافيّ لا يأتي ولا يبقى منه إلاّ الكلمات الكبيرة والساخنة.

وعلى امتداد سنوات ١٩٦٨–١٩٧٠ المُرّة، انفجرت صراعات عدّة بين الجناحين كان بعضها ينتقل إلى العلن ويفيض على الشارع، وبعضها يُترجم نفسه دماً صريحاً أو حقداً يظلّ مخبّأً، لكنّ الأسد كان يخرج منها كلّها أقوى ممّا دخلها. بيد أنّ النزاع الذي جعل التخلّص من الرفاق الإيديولوجيّين و«اليساريّين»

أمر حياة وموت، كان انفجار الحرب الأهليّة في الأردن، أو ما عُرف بـ«أيلول الأسود» ١٩٧٠ يومذاك، وفيما راح الصدام بين الجيش الأردنيّ وقوّات الفدائيّين الفلسطينيّين يهدّد باحتمالات تدخّل إسرائيليّ وأميركيّ، توجّهت ألوية برّيّة من الجيش السوريّ إلى الأردن، بأمر من «القيادة القطريّة»؛ دعماً منها للمقاومة الفلسطينيّة، المضطهَدَة في دمشق نفسها، ضدّ «نظام عميل». إلاّ أن رفض الأسد، الخائف من تدخّل إسرائيليّ مضادّ، أن يوفّر لها الغطاء الجوّيّ، تركها لقمة سائغة للدبّابات الأردنيّة التي توالت على حصدها.

وكانت تلك تجربة بليغة في تدليلها على حدود المغامرة التي يصل إليها ضبّاط وضعت الانقلابات العسكريّة في أيديهم مسؤوليّات أكبر بكثير ممّا تحدّه مداركهم. فالذين أرسلوا الجيش إلى الأردن غامروا بإثارة حرب إقليميّة لا يملكون أدنى الاستعداد لخوضها، هم الخارجون للتوّ من هزيمة ١٩٦٧ المدمّرة. أمّا الذي لم يوفّر الغطاء الجوّي لقوّاته البرّيّة، فكان يغامر بانشقاق في الدولة ومؤسّساتها، وفي المجتمع تالياً، وذلك كلّه كي يقطع الطريق على منافسين ألدّاء.

هكذا قرّرت «القيادة القطريّة»، بغباء حزبيّ لا تُحسد عليه، تجريد الأسد وطلاس من مرتبتيهما العسكريّتين، فضلاً عن إجراءات أخرى تضمن وضع الشخص الملائم، أي الحزبيّ العقائديّ، في المكان الملائم. لكنّ وزير الدفاع، بما يملك من حذر لا مكان فيه لذرّة من المخاطرة، عاجل الجميع بانقلاب خاطف وسهل وأبيض، نفّذه يوم

١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، وأعطاه مذّاك تسمية «الحركة التصحيحيّة».

والتسمية هذه لم تكتم الرغبة في إعلان الاستمراريّة واستبعاد القطع: فهي ابنة انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ كما أنّها حفيدة انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣، لكنّها، مع هذا، تشذّب الأمّ والجدّة من شوائبهما الكثيرة. وخيار كهذا بدا امتداداً للسلوك الذي سلكته «اللجنة العسكريّة» حين احتفظت ببعثيّتها واستفادت من أُطرها ومن إمكاناتها كي تنفّذ أجندة يصعب ربطها بالبعث الأصليّ.

لكنْ كائناً ما كان الأمر لم تحل الاستمراريّة المعلنة دون إيداع صلاح جديد ونور الدين الأتاسي ويوسف زعيّن السجن الذي سيمكثون فيه طويلاً، فلا يخرجون منه إلاّ موتى أو مرضى على فراش الموت.

وبحافظ الأسد ابتدأ عهد جديد في سوريّا، هو العهد البعثيّ الثالث الذي قُيّض له، بحكم القوّة المحضة، أن يستمرّ طويلاً بعد ذاك، فلا يغيّر الحزب فحسب بل يغيّر سوريّا الحديثة كلّها. وقد تكثر الاجتهادات في شأن الأسد وعقله السياسيّ، إلاّ أنّ أمرين يصعب الخلاف في شأنهما: أنّه صاحب أعصاب فولاذيّة تُعفيه من كلّ حساسيّة حيال القتل بدم بارد، وأنّ «الاستقرار»، عبر القوّة والهيبة، كان دينه وديدنه. وهنا، خدمه ضعف المخيّلة بأن طرد من رأسه الأوهام التي تشوب كلّ مخيّلة خصبة أو توشّيها.

ولم يكن بلا دلالة أنّ الأسد، وهو سليل تقاليد الحذر الفلاّحي والأقليّ في آن، كان من اكتشف في ما خصّ سوريّا الدرس الذي

اكتشف مثله الرفاق العراقيّون لبلدهم، والاكتشافان حصلا في وقت واحد. فقد استخلص «السيّد الرئيس» حافظ الأسد و«السيّد نائب الرئيس» صدّام حسين أنّ بلديهما اللذين حفل تاريخهما بالانقلابات العسكريّة وعدم الاستقرار وبنوازع الانفصال العديدة عن المركز، آن لهما أن يستقرّا بحدّ السيف. وكم يستدعي اكتشاف كهذا من بعثيّ شبّ على أفكار «الوحدة» المثاليّة، وعلى أهميّة اللغة والتاريخ، احتقار الأحزاب والأفكار على عمومها!؟

إلاّ أنّ شيئاً آخر كان ينقص الأسد كي يتحوّل من «السيّد الرئيس» إلى «الزعيم القائد». وهذا الشيء إنّما وفد بقدر من السرعة وقدر من التسرّع في آن واحد.

«الزعيم التاريخي»:
رحيل عبد الناصر وحرب تشرين

قبل أقلّ من شهرين على استيلاء حافظ الأسد على السلطة، توفّي في القاهرة جمال عبد الناصر.

كان ذاك الحدث غير المتوقّع فرصة لانفجار الطموح الكبير لدى كثيرين ممّن شاؤوا ملء المقعد الشاغر للزعامة العربيّة. فالبلدان المحافظة، وعلى رأسها المملكة العربيّة السعوديّة، فركت يديها لهذه الفرصة التي تضع الزعامة حيث الثروة، وتعطي الملك فيصل بن عبد العزيز التأثير والفعّاليّة اللذين سبق أن احتكرهما عبد الناصر. أمّا في البلدان والقوى الراديكاليّة، فتبارى ضمناً أنور السادات الذي ورث القائد الراحل في رئاسة مصر، والعقيد الليبيّ معمّر القذّافي الذي كان قد وصل إلى السلطة قبل عام واحد، و«السيّد النائب» صدّام حسين في بغداد، والزعيم الفلسطينيّ ياسر عرفات. وقد ظنّ كلّ واحد منهم أنّه يستجيب بطريقته دفتر الشروط المطلوبة: الأوّل رفيق درب منذ يوليو ١٩٥٢ وتتمّة بدت

يومها طبيعيّة، والثاني ناصريّ وغنيّ وشابّ ومغامر في وقت واحد، والثالث مؤهّل لـ«الدفاع عن الوطن العربيّ» ضدّ إيران والأكراد الذين يتهدّدون «بوّابته الشرقيّة»، فيما الرابع، وإن كان لا يتربّع في سدّة دولة وسلطة، فيمثّل «قضيّة العرب المركزيّة».

بيد أنّ الخامس، وهو الأسد، بات يتحكّم بـ«قلب العروبة النابض» سوريّا. وهذه الأخيرة، فضلاً عن ثقل التاريخ، معنيّة بالقضيّة الفلسطينيّة على نحو لا يقلّ عن عناية الفلسطينيّين بها، ومؤثّرةٌ في أحوال لبنان والأردن والعراق، ناهيك عن كونها تقليديّاً مصدر الاحتكاك الأوّل مع كلّ نفوذ غربيّ في المنطقة أجاءها من تركيا أم من لبنان أم من البحر المتوسّط

وهذا في مجموعه لا يكفي لتعويض موقع مصر. لكنّ الأهمّ أنّ حافظ الأسد بعيد جدّاً من أن يكون جمال عبد الناصر. فهو، بعزوفه عن الناس وبطلّته القليلة الهيبة وخطابته العاديّة والضئيلة التأثير وعجزه عن استنطاق الأحاسيس وتحريكها، لا يملك شيئاً من الكاريزما التي توافرت لـ«زعيم القوميّة العربيّة». والأسد، فوق هذا، لم يخض معارك مصيريّة كحرب السويس في ١٩٥٦ ولم يصنع وحدة كوحدة ١٩٥٨ أمّا المعركة الوحيدة التي خاضها في ١٩٦٧ بوصفه وزير الدفاع، فخسرها وخسر معها هضبة الجولان. وإذا كان عبد الناصر قد حوصر في الفالوجة في ١٩٤٨ و١٩٤٩، فإنّه ما لبث أن ردّ بانقلاب غيّر فيه وجه مصر والمنطقة، بينما انصرف همّ الأسد، بعد هزيمته الكبرى، الى مؤامرات داخليّة لتصفية رفاقه حيكت في الغرف المغلقة وفي الزنازين والأقبية.

والأسد، إلى ذلك كله، باهت وبارد، في شكله وردود فعله وتعابيره. حتى الظلال المسرحية لشخصيّات صدّام حسين ومعمّر القذّافي وياسر عرفات لا تتخلّل شخصيّته التي لا تخلو من الغرائبي فحسب، بل تخلو من الغريب أيضاً.

هكذا بدا أنّ الطموح الضخم في حاجة إلى ما يخدمه. وما كان متوافراً، في ظلّ بقاء الجولان مُحتلاّ، بدا قليلاً ومتواضعاً. والحال أنّه في ترتيب الأولويّات، احتلّ الصدارةَ ترسيم الحدود السلطويّة، لا سيّما حيال الرفاق الألدّاء في العراق ونظامهم. هكذا صدر في ١٩٧١ حكم بالإعدام على ميشيل عفلق وأمين الحافظ المقيمين في بغداد بحجّة إعدادهما لانقلاب كان يُفترض تنفيذه قبل عام واحد. وبحشر المؤسّس عفلق في خانة الخونة المتآمرين، أمكن أن يعاد تأسيس البعث، في ظلّ الأسد، انطلاقاً من صفر. فهو من لم يكن قبله قبلٌ، ومن لن يكون بعده بعدٌ بالتالي. ولئن أُحلّ زكي الأرسوزي في الموقع الأبويّ، إلاّ أنّ غربته عن ماضي الحزب وكبر سنّه وطباعه الشخصيّة جعلته يكتفي، من مجد التأسيس المختلف عليه، بالإقرار والاعتراف فحسب.

أمّا محمّد عمران، الذي كان ذات مرّة قائد الأسد في «اللجنة العسكريّة»، فاغتيل في مدينة طرابلس التي انتقل إليها إثر اطلاق سراحه، وهو ما حصل في آذار ١٩٧٢ ردّاً على ما نُسب إلى عمران، هو الآخر من تخطيط لإطاحة الأسد. بهذا أيضاً بدء تاريخ البعث العسكريّ من صفر على يد القائد الجديد، سيّما وأنّ القيادي الثاني لـ«اللجنة العسكريّة»، أي صلاح جديد، كان يومذاك يتعفّن في

سجنه.

وبمساعدة الاتّحاد السوفياتيّ استجمع الأسد، في آذار ١٩٧٢، ما عُرف بـ«الجبهة الوطنيّة التقدميّة» التي ضمّت مجموعة تنظيمات تزيّن حكم الحزب الواحد وتموّهه. فمن حول البعث، رُصفت بقايا أحزاب لم تكن السلطة غريبة عن شرذمتها والإمعان في إضعافها. فقد تمثّل فيها حزبان شيوعيّان، واحدهما بقيادة الوجه التاريخيّ خالد بكداش والآخر بقيادة يوسف فيصل، وحزبان ناصريّان على الأقلّ، هما «الاتّحاد الاشتراكيّ العربي» و«حزب الوحدويّين الاشتراكيّين»، وبقايا الحورانيّين الذين تعبوا من مواكبة العناد الذي ظلّ يبديه أكرم الحوراني. وإلى تلك الأحزاب جيء بأخرى أسماؤها أكبر من حجمها التمثيليّ. لكنّ الأكثر لفتاً للفضول كان ضمّ «الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ» إلى تلك الجبهة. فهذا الأخير الذي بقي محرّماً في سوريّا منذ اغتياله الضابط البعثيّ عدنان المالكي، والذي قال بـ«أمّة سوريّة» يُفترض أنّها النقيض الإيديولوجيّ لـ«الأمّة العربيّة»، أتى استحضاره ليضفي دلالة رمزيّة تفوق أهميّته الفعليّة. ذاك أنّ آل مخلوف الذين صاهرهم حافظ الأسد كانوا من العائلات العلويّة التي ترعرع فيها الحزب المذكور. والقوميّون السوريّون، في الحالات كافّة، إنّما بنوا مواقعهم في الطائفتين العلويّة والمسيحيّة أساساً، في الرقعة الممتدّة ما بين اللاذقيّة شمالاً وطرطوس ووادي النصارى جنوباً، أي في البيئتين الأكثر تحفّظاً عن قوميّة عربيّة سنّيّة الروح والقوام.

هكذا بات يجوز القول إنّ ضمّ القوميّين السوريّين إلى الجبهة كان إشارة إلى صعود آخر أحرزه البُعد الطائفيّ والمناطقيّ في تركيب السلطة البعثيّة وفي همومها.

وفي مادّته الثامنة قطع الدستور الذي صدر في شباط ١٩٧٣ في أمر الحزب الواحد والجبهة الشكليّة، حيث إنّ «حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنيّة تقدّميّة تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في خدمة أهداف الأمّة العربيّة». ومع الأسد، بوشر بتضخيم الجسد الحزبيّ بوصفه جهاز سلطة من غير أن يكون جهازاً إيديولوجيّاً على ما كانه طوال ماضيه. فبعدما كان البعثيّون لا يعدّون في ١٩٧٠، تاريخ تولّيه السلطة، سوى ٦٥ ألفاً، راحت أعدادهم تتنامى إلى أن بلغت نصف مليون في ١٩٨٠، وصولاً إلى مليون في ١٩٩٠! وفي جعله مجرّد أداة لتوسّع قاعدة الحكم وتوسيعها، تراجعت العناية بالتثقيف العقائديّ وبالالتزامات والواجبات التنظيميّة تراجعاً نوعيّاً عمّا كانته في العهد البعثيّ الثاني. فالتلميذ الابتدائيّ بات حكماً عضواً في تنظيم «طلائع البعث»، لينتقل في التكميليّ والثانويّ إلى عضويّة «اتّحاد شبيبة الثورة» ومنه إلى «اتّحاد الطلبة» وهذه الأبواب المفتوحة والإجباريّة في الوقت عينه فرص للترقّي الاجتماعيّ ولجني ثمار التميّز في التعليم، ثمّ في العمل، على حساب سواه. أمّا «القيادة القوميّة» التي كان يناط بها وضع سياسة الحزب على نطاق عربيّ، فتقلّصت لتقتصر على وجوه لبنانيّة وعراقيّة وفلسطينيّة وأردنيّة

ملتحقة بأجهزة النظام السوريّ.

في المقابل، وجدت الوجهة الحزبيّة ما يوازنها في انفتاح نظام الأسد منذ أيّامه الأولى على البورجوازيّة السنّيّة في دمشق فقد خُفّفت القيود الاقتصاديّة التي اعتمدها العهد البعثيّ الثاني، عهد جديد و«القطريّين»، والتي حاصرت مصالح التجّار نزولاً إلى العاملين في التجارة الصغيرة وأصحاب الدكاكين والحِرَف.

والتوجّه هذا لم يكن معزولاً عن توجّه أكبر مفاده الانفتاح على العربيّة السعوديّة ودول الخليج «الرجعيّة» التي لعبت لاحقاً أدواراً بالغة الأهميّة في تمكين الأسد وقبضته. هكذا أُلّفت معادلة غير مسبوقة في السياسة العربيّة قوّامها الجمع بين صداقة موسكو الشيوعيّة وصداقة الرياض الإسلاميّة. لكنّ هذه التوجّهات بقيت كلّها محكومة بخدمة الغرض الأوحد الذي هو تعزيز سلطة الأسد. ولأجل الغرض هذا، الذي لاحظ نقّاده مُحقّين خلوّه من كلّ مبدئيّة، نشأت موازنات، في الداخل والخارج، تتعدّى الجمع بين الرياض وموسكو فلئن أشهر الأسد إسلامه السنّيّ مع تولّيه رئاسة الجمهوريّة، فقد حمل السيّد موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلاميّ الشيعيّ الأعلى في لبنان، على اصدار فتوى تنسّب الطائفة العلويّة إلى الشيعة الاثني عشريّة. ولئن مضى في مدّ المسلّحين الفلسطينيّين في لبنان بالسلاح والذخيرة، لم تهتزّ علاقاته الممتازة بالرئيس اللبنانيّ سليمان فرنجيّة، وقد قيل إنّ صداقة ترقى إلى ١٩٥٨ تجمع بينهما. ذاك أنّ دين العهد البعثيّ الثالث وديدنه «الإمساك بأكبر عدد ممكن من الأوراق»، بحسب

التعبير الذي بدأ يذيع يومذاك.

لكنّ الورقة الكبرى التي تحوّل الأسد زعيماً تاريخيّاً إنّما تقع في مكان آخر. إنّها الحرب لاستعادة الجولان أو بعضه على الأقلّ. هكذا كان الرئيس المصريّ أنور السادات أحد الذين استهدفهم الأسد بانفتاحه، تماماً كما استهدف الساداتُ الأسدَ لسبب مشابه هو استعادة سيناء.

وبالفعل طرح الاثنان مشروعاً للاتّحاد الثلاثيّ يجمع ليبيا القذّافيّة إلى بلديهما. لكنّ المشروع الذي لم يملك من المواصفات ما يتعدّى الاستعراض والاستهلاك، نجح في تحقيق إنجازين، أحدهما إنقاذ الرئيس السودانيّ جعفر نميري، حليف الرؤساء الثلاثة يومها، من محاولة انقلابيّة نفّذها ضبّاط شيوعيّون، والثاني تطوير علاقة حارّة، ظاهريّاً على الأقلّ، بين السادات والأسد. وبناءً على العلاقة هذه، وبالاستفادة من مصادقة السلاح السوفياتيّ والمال السعوديّ، خيضت حرب تشرين / أكتوبر ١٩٧٣ هكذا رُفع الرئيس السوريّ زعيماً تاريخيّاً لا مثيل له وسُمّي «بطل الجولان» الذي خسره ولم يستعده البتّة بعد ذاك.

المخدوع ذكياً:

لبنان بدل الجولان

بات من المسلّم به أنّ الجنديّ السوريّ أبدى بسالة ملحوظة في حرب تشرين / أكتوبر ١٩٧٣، ومثله فعل زميله المصريّ الذي اقتحم خطّ بارليف. لكنّ النتيجة النهائيّة جاءت لمصلحة إسرائيل التي احتلّت مزيداً من الأرض.واقتربت أكثر من دمشق. ومع دخول الطور التفاوضيّ الذي رعاه وزير الخارجيّة الأميركيّ هنري كيسنجر، أمكن التوصّل إلى اتّفاق لفصل القوّات في الجولان أعاد إلى سوريّا بعض أراضيها المحتلّة في القنيطرة، على أن تُستأنف العمليّة التفاوضيّة وصولاً إلى استعادة كلّ الأرض في مقابل تطبيع وسلام شامل. في هذا الإطار، وفي أواسط حزيران ١٩٧٤، زار الرئيس الأميركيّ ريتشارد نيكسون دمشق، فكان أوّل رئيس أميركيّ يزورها وسط اهتمام إعلاميّ قلّ نظيره وتوقّعات لم يشهد مثلها تاريخ الصراع العربيّ – الاسرائيليّ.

لكنْ لئن شقّت العمليّة تلك طريقها بين مصر وإسرائيل، وصولاً

إلى نهاياتها السعيدة في اتّفاقيّتي كامب ديفيد، عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، فهذا ما لم يحصل على الجبهة السوريّة – الإسرائيليّة. وتبعاً لما يُستشفّ من الرواية الرسميّة، تعرّضت دمشق في تلك الغضون لخديعتين متكاملتين: واحدة حاكها الرئيس المصريّ أنور السادات الذي قاتل بموجب خطّتين، أولاهما معلنة والأخرى سرّيّة، ما أدّى إلى ترك السوريّين وحدهم في منتصف الطريق، والثانية حاكها كيسنجر الذي حرّكه حرصه على إسرائيل ومصالحها على نحو يفوق حرص الدولة العبريّة نفسها. وكان ما فعله الوزير الأميركيّ، سياسيّاً وديبلوماسيّاً، مكمّلاً لما فعله السادات عسكريّاً. فهو، بتركيزه الأحاديّ على استكمال سلام مصريّ – إسرائيليّ يحاصرها، تركَ سوريّا وحدها في منتصف الطريق.

الخديعة الأولى سبقت الحرب فيما الثانية تلتها مباشرة. لكنّ الاثنتين، تبعاً للرواية السوريّة التي يغلّفها الإحساس بالبرد والصقيع كما تسوقها الهواجس التآمريّة من كلّ نوع، خديعة واحدة توزّع فريقاها الماكران تقسيم عمل من طبيعة شيطانيّة.

والرواية هذه، في حال صحّتها، تحمل على التشكيك بما نُسب لاحقاً إلى الرئيس الأسد من ذكاء، إذ كيف يُخدع الذكيّ، ذو العقل الاستراتيجيّ الخارق، مرّتين في وقت واحد تقريباً، وفي مسألة واحدة؟

واقع الحال أنّ الذكاء لم يكن الصفة الوحيدة التي أُسبغت على الرئيس السوريّ بعد حرب تشرين. فهو غدا الأسطورة التي تصنع الأساطير والملحمة التي تلد الملاحم. إنّه الرجل الذي صارت

سوريّا وملايينها يُكنّون به، إذ هي «سوريّا الأسد» بالمعنى الذي يقال فيه «كوريا كيم إيل سونغ» أو «صين ماو»:

بيد أنّ الشعب السوريّ، بحساب ما حصل فعلياً، كان الضحّية المباشرة والأولى لحرب تشرين. فبذريعة تلك الحرب وانتصارها المزعوم أُسّست عبادة «الزعيم التاريخيّ» التي انكبّت على صناعتها آلة سياسيّة وإعلاميّة ضخمة الحجم لكنْ ذات طاقة هزيلة على الإقناع وفي موازاة عبادة الأسد، كُرّست البلاد التي يحكمها بوصفها وظيفة استراتيجيّة أكثر بكثير منها وطناً ومجتمعاً. فهي عرين الأسد، تصمد وتتصدّى وتحبط المؤامرات بلا كلل، فيما السؤال عنها اقتصاداً وسياسةً وتعليماً وصحّةً يرقى إلى تطاول مثير للريبة واعتداء على التفاني القوميّ الذي يُبديه الزعيم المعبود.

على أنّ اللبنانيّين كانوا الضحيّة الثانية لتلك الحرب. فقد التزم الأسد، بالحذر المعروف عنه، التزاماً دقيقاً باتّفاقيّة فصل القوّات في الجولان، فلم تُطلَق، منذ توقيعها في أيّار (مايو) ١٩٧٤، طلقة واحدة في تلك الواحة الفردوسيّة الآمنة التي تفصل القوّات السوريّة عن الإسرائيليّة. غير أنّ الصراع السوريّ مع الدولة العبريّة ما لبث أن انتقل فعليّاً إلى مكان آخر لا يرتّب على أصحابه أيّة مسؤوليّة مباشرة، وإن كان يستثمر التناقضات الطائفيّة اللبنانيّة ويعتصرها من دون رحمة حتّى الرمق الأخير

وهنا تداخلت المراحل والأدوار فمي الخلفيّة القريبة، دعمت السلطة السوريّة، إبّان الصراع المحتدم بين صلاح جديد والأسد، منظّمات الكفاح الفلسطينيّ المسلّح في لبنان. وفي ١٩٦٩ دشّنت

منظّمة «الصاعقة» الاشتباك مع الجيش الذي تأدّت عنه المواجهات المفتوحة في نيسان، ومن ثمّ توقيع اتّفاق القاهرة الذي باشر تقويض السلطة والسيادة اللبنانيّتين. ثمّ في ١٩٧٠-١٩٧١، تولّت دمشق، في ظلّ الأسد، نقل الفدائيّين الفلسطينيّين من الأردن، حيث أجلتهم الحرب الأهليّة عنه، إلى لبنان، كما تولّت مدّهم بالسلاح والعتاد. وهذا، معطوفاً على وجود «الصاعقة» ودورها، أعطى الأسد «ورقتين» لبنانيّة وفلسطينيّة مهمّتين. فحين انفجرت أحداث أيّار ١٩٧٣ في بيروت، بين الجيش اللبنانيّ والمنظّمات الفلسطينيّة، على أثر اغتيال الإسرائيليّين القادة الثلاثة في «منظّمة التحرير»، كمال عدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجّار، أمسكت سوريّا بمعظم «أوراق» اللبنانيّين والفلسطينيّين. فقد فرض الأسد حصاراً برّيّاً خانقاً على لبنان من غير أن ينقطع التواصل الدافئ بينه وبين صديقه الرئيس اللبنانيّ سليمان فرنجيّة. وإذ غدت المنظّمات الفلسطينيّة رهينة الضغط والدعم السوريّين، وسّع التحالف الفلسطينيّ - الإسلاميّ - اليساريّ طريق دمشق إلى قلب التناقضات اللبنانيّة. هكذا بات الأسد، من خلال مندوبيه ومبعوثيه إلى بيروت، المرجعيّة المشتركة لقوى التحالف العريض المذكور. وإلى منظّمة التحرير وكمال جنبلاط، بزعامتيه الدرزيّة واليساريّة، وقيادات الإسلام السنّيّ التقليديّة ودار الفتوى، عثرت دمشق على حليف مهمّ في السيّد موسى الصدر على رأس حركته الشيعيّة الناشئة، «أمل».

فحينما اندلعت الحرب الأهليّة - الإقليميّة المفتوحة، في

نيسان ١٩٧٥، اتّخذت «سوريّا الأسد» موقفاً أبويّاً متعالياً، يطالب «الإخوة» بألاّ يسفك بعضهم دماء بعض فلا يفيدون إلاّ إسرائيل. ذاك أنّ دمشق، وفقاً لدعايتها المعلنة، حريصة على سلامة المقاومة الفلسطينيّة التي سلّحتها ووفّرت لها شروطها القتاليّة، حرصها على تعايش اللبنانيّين واستقرارهم السياسيّ. وقد بدا هذا الموقف نموذجيّاً لاستمرار القتال، فيما دمشق مطمئنة إلى ذاك الاستمرار: فهي مرتاحة، حتّى إشعار آخر، إلى أنّها هي وحدها من يقيم في «الساحة اللبنانيّة»، وإلى أنّ أيّاً من القوى الإقليميّة والدوليّة لا تنافسها فيها ولا يسعها تالياً أن تستغلّ مواجهاتها.

لكنّ الحذر الذي يستحوذ على حافظ الأسد دفعه إلى خطوة استباقيّة تقطع الطريق على احتمالات تدخّل كهذا. فخوفاً من أن يلجأ المسيحيّون الذين يشتدّ الخناق عليهم إلى المطالبة بالتدويل أو إلى الاستنجاد بإسرائيل، رعت دمشق وفرنجيّة «الوثيقة الدستوريّة» في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ لتكون صيغة يُسوّى بها النزاع اللبنانيّ، فيما تؤدّي إلى وضع البيض اللبنانيّ كلّه في السلّة السوريّة.

إلاّ أنّ حرب لبنان، لتعزيز الموقع في الجولان، لم تتوقّف هنا. ذاك أنّ كمال جنبلاط والأحزاب الملتفّة حوله رفضوا التسوية السوريّة مدافعين عن الحسم الكامل مع المسيحيّين، اعتماداً على البندقيّة الفلسطينيّة. وإذ حوصر الجبل المسيحيّ فيما رفع القياديّ الفتحاويّ صلاح خلف (أبو إياد) شعار «الطريق إلى فلسطين تمرّ من جونيه»، أحسّت دمشق أنّ حلفاءها يملكون مشروعهم الخاصّ وأنّهم يدفعون الأمور بعيداً، كما خافت أن ينجم عن اندفاعهم هذا

التحامٌ بإسرائيل تعمل دمشق دائماً على تجنّبه. هكذا ما إن ناشد القادة المسيحيّون، وعلى رأسهم فرنجية، الأسد أن يتدخّل، حتّى استجاب الأخير من غير تردّد.

وبدورهم كرّس القادة العرب في مؤتمرين عقدوهما في الرياض والقاهرة الدور السوريّ الجديد في لبنان، أوّلاً تحت عنوان «قوّات الردع العربيّة»، ثمّ في ظلّ القوّات السوريّة وحدها. ذاك أنّ الدول العربيّة التي أرسلت جنودها ما لبثت أن استبدلت مشاركتها بمساهمات ماليّة تُدفع إلى دمشق التي «تتحمّل وحدها عبء الدفاع عن لبنان».

وكانت حرب تشرين قد خلطت السياسة السوريّة بالمال على نحو غير مسبوق. بل ربّما جاز القول إنّ الحرب المذكورة، تحت مظلّة التحالف بين البندقيّة والنفط الذي عُرف بـ«التضامن العربيّ»، أسّست طبقة رجال الأعمال المقرّبين من أهل السلطة، ممهّدةً لظاهرة الفساد الذي استشرى لاحقاً. فآنذاك بات يُكتفى بالإشارة إلى نائب رئيس الحكومة للشؤون الاقتصاديّة، محمّد حيدر، بوصفه «الوزير ٥ في المئة». إلاّ أنّ الأسماء تزايدت في السنوات التالية مثلما تعاظمت النسب، بحيث غدا من الصعب درس الاقتصاد السوريّ ذاته في معزل عن المنح والمساعدات الماليّة العربيّة التي احتلّت لنفسها موقعاً بنيوياً فيه وفي فساده. وربّما جاز أن نصف الاقتصاد هذا باقتصاد الريع القوميّ، حيث يهطل الدخل الأبرز من مكافآت يوفّرها «الصمود» أمام إسرائيل و«التصدّي» لها. وهذا، في واقع الحال، وعاماً بعد عام، ما أتاح

لسوريّا البعث تكوين احتياطيّ ضخم من النقد الأجنبيّ، احتياطيٍّ لا يشي البتّة باقتصاد يعيش انهياراً احتياطيّاً دائماً. لكنْ يبقى أنّ ذلك ما سمح بالاستثمار في البنية التحتيّة وفي التعليم بقدر ما أتاح توسيع الشبكة الحزبيّة التي غدت تقتصر على الاستزلام للنظام والانتفاع بخدماته.

وفي الحالات كافّة، كان للدخول العسكريّ السوريّ إلى لبنان، المموّل عربيّاً، أن كرّس صورة عن سوريّا هندسها الأسد بُعيد إمساكه بالسلطة، فيما أدخلها، وأدخل معها لبنان، ومعهما منطقة المشرق العربيّ، في طور جديد ومعادلات مختلفة استطاع بعضها أن يشغل العالم لسنوات.

١٩٧٩-١٩٨٠:

البطش سيّداً أوحد

ترافق الدخول السوريّ إلى لبنان مع إشاعة عدد من النظريّات التي بدت، في نظر النقّاد، مهينة للذكاء. فقد قيل رسميّاً إنّ الجيش السوريّ دخل أراضي الجار الأصغر دفاعاً عن المقاومة الفلسطينيّة فيه. وهي الحجّة الأبويّة التي كذّبتها مواجهات موضعيّة عديدة بين الطرفين، ثمّ تكفّلت سنواتٌ قليلة تالية بدحضها على نحو دمويّ ومؤلم. كذلك قيل، تبريراً للتدخّل، إنّ دمشق حريصة على الديموقراطيّة اللبنانيّة وعلى دقّة اشتغالها، وهي حجّة خرجت مدحوضة من أفواه قائليها.

واقع الحال أنّ الجيش السوريّ بدا ملتزماً بـ«الخطّ الأحمر» الذي رسمه الإسرائيليّون في جنوب لبنان معتبرين إيّاه آخر الخطوط الجغرافيّة التي يجوز للسوريّين بلوغها، كما التزموا بأنواع السلاح التي يمكن نشرها في المناطق اللبنانيّة. ولم تكتم واشنطن، بأكثر من طريقة، تعبيرها عن «الارتياح» من جرّاء هذه

الخطوة التي تحول دون مخاطر جذريّة تهدّد المنطقة برمّتها.

كذلك لم يكن بلا دلالة أنّ الأثر الأوّل لإعلان دمشق توجّه قوّاتها غرباً، كان سقوط مخيّم تلّ الزعتر الفلسطينيّ في شرق بيروت بعد الحصار المديد الذي ضربته الميليشيات المسيحيّة عليه. أمّا الحدث الكبير الثاني فحصل في آذار ١٩٧٧، ممثّلاً باغتيال كمال جنبلاط، قائد «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة» المتحالفة مع الفلسطينيّين، على مبعدة أمتار من حاجز لقوّات الردع السوريّة في منطقة الشوف.

على أنّ الدخول العسكريّ إلى لبنان ما لبث أن تسبّب بالهزّة الكبيرة الأولى للنظام البعثيّ في سوريّا، مساهماً في العنف الذي سريعاً ما انفجر في حلب وحماه فهو وضعه في مقابل دعاوته القوميّة العربيّة، كما واجهه بحساسيّتين قويّتين تقليديّاً في سوريّا، ومتقاطعتين في ما بينهما، إحداهما إيديولوجيّة مدارها قضيّة فلسطين والصراع مع إسرائيل، والثانية طائفيّة مصدرها العصبيّة السنّيّة. وإذ انساقت الحساسيّة الأولى وراء مشاعر أنتجتها عشرات السنين من إيديولوجيا عروبيّة عابرة للفئات والجماعات، التقت عندها لغة النظام ولغة معارضيه، فإنّ الثانية استهولت الوقوف إلى جانب مسيحيّي لبنان في مواجهة مسلميه وفلسطينيّيه. هكذا أيقظ الاستهوال بالتدخّل إلى جانب المسيحيّين، وضدّ الفلسطينيّين، تكهّنات مبالغاً فيها عن «حلف أقلّيّ» علويّ – مسيحيّ يستهدف السنّة حصراً.

على أيّة حال، لم يكن ما حصل في لبنان، على يد الجيش السوريّ، أقلّ من هزيمة كبرى أُنزلت بالفلسطينيّين. وعلى جثّة

المقاومة الفلسطينيّة نشأ إجماع لبنانيّ ما لبث أن تبيّن أنّه عابر وشكليّ، بل انتهازيّ ورخيص، تأدّى عنه انتخاب الياس سركيس رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة. لكنّ المسيحيّين، وهم القطب الآخر للحرب الأهليّة، كانوا ينتظرون اليوم الذي يواجهون فيه احتمال هزيمة مماثلة لتلك التي حصدها خصومهم الفلسطينيّون.

وقد سنحت الفرصة هذه مع توجّه الرئيس المصريّ أنور السادات إلى القدس، أواخر ١٩٧٧، حيث شرعت تتغيّر التحالفات السياسيّة السوريّة تغيّراً كاملاً، لا في لبنان وحده بل في المشرق العربيّ أيضاً. هكذا التقى البعثان السوريّ والعراقيّ الحاكمان، ودول وقوى عربيّة راديكاليّة أخرى، في عدادها منظّمة التحرير الفلسطينيّة، على إقامة «جبهة الصمود والتصدّي» لمعارضة السادات وإحباط سياسته السلميّة. وفي هذه الغضون شرعت تتصدّع العلاقة السوريّة – المسيحيّة لمصلحة استعادة العلاقة القديمة بين دمشق وكلّ من منظّمة التحرير وحلفائها اللبنانيّين.

لكنّ الإسرائيليّين كانوا قد اختاروا في ١٩٧٧، للمرّة الأولى منذ إنشاء دولتهم في ١٩٤٨، تكتّل ليكود طرفاً أكثريّاً وحاكماً. ومع مناحيم بيغن، القوميّ المتطرّف، على رأس الحكومة في تلّ أبيب، نشأ اتّفاق ضمنيّ، ولو من موقع الاختلاف، على إبقاء لبنان ساحة للنزاع وتقاسم النفوذ. لكنّه، ككلّ «اتّفاق» من هذا النوع، يبقى هشّاً، عرضة للعطب السريع واختلافات التأويل.

فقد عزّز تكتّل ليكود مواقع وقدرات سعد الحدّاد، الضابط الذي أنشأ دويلته في الجنوب اللبنانيّ عشيّة انتخاب بيغن. وفي آذار ١٩٧٨

حصل اجتياح إسرائيليّ شمل الجنوب بأسره ردّاً على عمليّة فدائيّة فلسطينيّة. لكنّ الأسد، الحذر كعادته، لزم الصمت والسكينة.

يومذاك بدا المشهد مُذلاً حقّاً، فيما ضاقت الصحف الغربيّة بالتقارير التي تصف أوضاع الجيش السوريّ وعجزه عن خوض المواجهات العسكريّة الكبرى. ولم يوفّر اللبنانيّون في مزاحهم، الثقيل أحياناً، ذاك الجيش الذي سخروا من رداءة استعداداته وبؤس تجهيزه وضعف كفاءاته وانشغال بعض كبار ضبّاطه في لبنان بالتهريب. وكثيراً ما ظهرت على الجدران اللبنانيّة كتابات تسخر من أنّ الأسد القويّ في لبنان ليس كذلك في الجولان أو أمام الإسرائيليّين.

وفي تلك الفترة نفسها، انفجرت العلاقة السوريّة – المسيحيّة في بيروت، فتعرّضت منطقة الأشرفيّة المسيحيّة لقصف مركّز وغير مسبوق. إلاّ أنّ النتيجة كانت انسحاب القوّات السوريّة ووقوع تلك المنطقة في يد النجم الكتائبيّ والميليشيويّ الصاعد بشير الجميّل. هكذا غدا لبنان، في ظل العهدة السوريّة، أكثر تجزّؤاً وأشدّ استعصاءً على السلطة الواحدة من أيّ وقت سابق، وبات سركيس موضع تجاذب حادّ بين رغبات دمشق ورغبات بشير الجميّل.

على أنّ الوضع العربيّ لم يكن، بدوره، أفضل من الوضع اللبنانيّ. فـ«جبهة الصمود والتصدّي» سريعاً ما بدأت تتفكّك، فيما تردّت العلاقة بين البعثين الحاكمين في دمشق وبغداد، اللذين سبق أن وقّعا «ميثاق عمل قوميّ» ووحدويّ، لفظيّ ودعائيّ بطبيعة الحال،

لتنقلب إلى حشد متبادل للقوّات العسكريّة على جانبي الحدود. وأسوأ من هذا أنّ النظامين «القوميّين والوحدويّين» لم يتردّدا في استخدام أكثر الوسائل إرهاباً وطائفيّة في مواجهة واحدهما للثاني. فالنظام السوريّ، أقلّه تبعاً لاتّهامات صدّام حسين الذي أطاح الرئيس أحمد حسن البكر في ١٩٧٩ وحلّ محلّه في الرئاسة، رعى محاولة انقلابيّة في بغداد قادها بعثيّون أغلبهم من أبناء الطائفة الشيعيّة. وعملاً بالعلاجات الصدّاميّة المعهودة، كان الإعدام رمياً بالرصاص نصيب هؤلاء «المتآمرين». أمّا في سوريّا، فدعمت بغداد عمليّة مجرمة نُسب تنفيذها إلى الإخوان المسلمين وقُتل بنتيجتها عدد من الضبّاط وطلاّب الكليّة الحربيّة العلويّين في حلب، بعدما سبقتها اغتيالات فرديّة طاولت كوادر وإداريّين وأساتذة جامعيّين من الطائفة العلويّة. وقد جنّ جنون النظام فابتدأ حملة رعب وقتل لم تتوقّف، حملةً تعدّدت ساحاتها واختلف ضحاياها ولم يغب عنها استخدام متقطّع للطيران الحربيّ وأعمال قتل عشوائيّ واعتقالات بالآلاف. وإذ نفّذ إرهابيّون من جماعة الإخوان المسلمين محاولة لاغتيال الأسد نفسه، في حزيران (يونيو) ١٩٨٠، اندفعت بعيداً نزعة النظام الثأريّة، والطائفيّة بدورها، مرموزاً إليها بمنفّذها المباشر، رفعت الأسد.

ولم تخل تلك الحرب الأهليّة، المصغّرة والموحلة، من معالم حفظتها الذاكرات، كقتل عدد تراوح، وفقاً للتقديرات، بين ٥٠٠ و١٣٠٠ سجين في سجن تدمر الصحراويّ. وكان لعمل كهذا، بالجبن والخسّة اللذين يعنيهما قتل المساجين، أن نمّ عن خوف

موسّع يقيم وراء قوّة النظام البادية. وما لبثت العضويّة في جماعة الإخوان أن اعتُبرت جريمة عقابها الإعدام. وإذ جُمع عشرات الشبّان، في حلب وحماه، وقُتلوا، امتدّت شفرة البطش إلى ما وراء الحدود. هكذا اغتيل صحافيّان لبنانيّان بارزان هما سليم اللوزي ورياض طه، ثم قُتلت في ألمانيا بيان الطنطاوي، زوجة عصام العطّار مرشد الإخوان المسلمين يومها، في حملة أريد منها قتل زوجها. وفي صيف ١٩٨٠ في باريس، قضى اغتيالاً المؤسّس الثاني لحزب البعث، صلاح الدين البيطار. ذاك أنّ «الأستاذ صلاح»، بعد لقاء طويل جمعه بالأسد في زيارته الأولى والأخيرة لدمشق منذ ١٩٦٦، رفض العرض المقدّم له بالتعاون مع النظام. لكنّ البيطار، الهادئ والصلب في الوقت عينه، ذهب خطوة أبعد وأشدّ إزعاجاً لتلامذته السابقين. فقد أسّس في العاصمة الفرنسيّة نشرة «الإحياء العربيّ» التي استعادت العنوان القديم الذي جمعه بميشيل عفلق قبل أن يجمعهما «البعث». والنشرة تلك ركّزت على موضوعات محرجة لحكّام دمشق: فهي أكّدت على مسألة الديموقراطيّة وحقوق الانسان تأكيدها على ما اعتبرته تفريطاً بالقوميّة العربيّة والتصدّي لإسرائيل، من غير أن تتغافل عمّا رأته لوناً علويّاً للسلطة القائمة. وكانت ثالثة الأثافي أنّ «الإحياء العربيّ» نشرت لصاحبها مقالة ذات عنوان دالّ: «عفوك شعب سورية العظيم» يراجع فيها البيطار، نقديّاً واعتذاريّاً، تجربة حزبه وتجربته فيه. وهذه كلّها أسباب وجيهة للقتل في عرف حافظ الأسد.

طهران - حماه:

الاجتياح الإسرائيليّ

فيما كانت الحرب على الإخوان المسلمين، وعلى قطاعات عريضة من الشعب السوريّ، تُشنّ على قدم وساق، انفجرت الثورة الإيرانيّة بقيادة آية الله الخمينيّ. والحدث الكبير هذا إنّما وقع وقعاً سعيداً، باعثاً على الاصطهاج، لدى النظام البعثيّ في دمشق ولدى منظّمة التحرير الفلسطينيّة التي كانت استعادت، قبل عام فحسب، تحالفها معه. فطهران الإسلاميّة أقدمت، منذ أيّامها الأولى، على طرد السفارة الإسرائيليّة التي تحوّل مبناها مقرّاً لممثليّة فلسطينيّة، كما احتجزت، في خطوة أشدّ دراماتيكيّة بكثير، العاملين في السفارة الأميركيّة. وقد بدا واضحاً أنّ النظام الجديد سيكون قريباً إلى «جبهة الصمود والتصدّي» العربيّة، خصوصاً أنّ أنور السادات كان الحاكم الوحيد في العالم الذي فتح ذراعيه لاستقبال عدوّه المباشر، شاه إيران.

لكنّ «الجمهوريّة الإسلاميّة» ولدت، لأسباب كثيرة، محكومة

بالنزاع مع جمهوريّة البعث الأخرى في العراق، وسريعاً ما لجأ صدّام إلى شنّ حربه عليها التي استهلكت قرابة عقد كامل وحصدت أكثر من مليون قتيل من الشعبين. هنا اختارت سوريّا البعثيّة الطرف غير العربيّ على الطرف العربيّ، وكان هذا خياراً صعباً واستفزازيّاً إذ بدا، أقلّه في نظر القوميّين العرب، تناقضاً صريحاً آخر مع زعمها الإيديولوجيّ الشهير ولما وجدت حرب الخليج تلك مَن يصفها بأنّها نزاع بين جمهوريّة شيعيّة متشدّدة في الدين وفي المذهب معاً، وأخرى تحكمها أقليّة سنّيّة، ساهم اشتعال المعارك حول شطّ العرب في إشعال النفوس والأحقاد المذهبيّة في معظم العالم الإسلاميّ.

لكنّ الحزب والإيديولوجيا كان دورهما يزداد انكماشاً آنذاك. فمواجهات ١٩٧٩-١٩٨٠ مع الإخوان أقنعت الأسد، على ما يبدو، بأنّ الجهاز الأمنيّ هو وحده .ما يُعوّل عليه في أوقات الشدّة والضيق. وعلى النحو هذا غدا الحزب أكثر فأكثر تتمّةً للأذرع الأمنيّة، فيما أضحت العقيدة مجرّد حشد لعبارات ذرائعيّة وهتافات تمجّد الزعيم القائد وفي تراجع الحزب والايديولوجيا إبّان صراع يخاض مع طرف سنّيّ متشدّد، وفي موازاة حرب الخليج ومناخها المذهبيّ، بدا التطوّر المذكور سبباً إضافيّاً لتطييف السياسات السوريّة وتطييف النظر إليها والتعامل معها.

في هذا الوقت نفسه كانت دمشق، بوصفها حليفة تقليديّة للاتّحاد السوفياتيّ، تشذّ عن تيّار الإدانة العريض لموسكو بسبب اجتياحها

أفغانستان، وعن موجة التأييد لحركة «الجهاد الأفغانيّ» ضدّ الروس التي لفحت البيئات السنّيّة المحافظة، العربيّة منها وغير العربيّة.

وما زاد في تظهير الصورة تلك أنّ النظام السوريّ لم ينجح، على رغم عنفه وشراسته، في إخماد العنف الذي بدأه الاخوان المسلمون، أواخر السبعينات. فاغتيال الكوادر العلويّة والبعثيّة استمرّ، على شيء من التقطّع، كما أنشئت «جبهة إسلاميّة» لتوحيد الأطراف التي تعارض البعث ولتفعيل معارضتها المسلّحة. وبالفعل انطلقت حملة إرهابيّة على شكل عدد من الضربات الموجعة في العاصمة نفسها، وفي بعض أحيائها المركزيّة، ناقلةً الرعب إلى النظام وكبار ممثّليه، بمن فيهم الرئيس الأسد نفسه.

لكنّ الانفجار الكبير ما لبثت مدينة حماه أن شكّلت مسرحه وضحيّته في آن واحد، وكان ذلك في شباط / فبراير ١٩٨٢ فقد نزل مئات المسلّحين الإسلاميّين إلى الشارع وارتكبوا أعمالاً مروّعة، لا بحقّ رموز السلطة والحزب الحاكم وحدهما، حيث قضى العشرات منهم ذبحاً، بل بحقّ المدنيّين الآمنين أيضاً.

والحال أنّ النظام البعثيّ لم يكن المسؤول الأوحد عن هذا السلوك الذي سلكته «الطليعة المقاتلة» للإخوان المسلمين في حماه، وهي أكثر تنظيماتهم تزمّتاً معتقديّاً وتعصّباً طائفيّاً ومبادرةً نضاليّة. فوراء ذلك كمنت حصّة معتبرة لتاريخ «الملل والنحل» والعصبيّات والعداء الأبرشيّ الضيّق الأفق الذي تتبادله جماعات الوعي الراكد في المشرق، لا سيّما متى كانت واحدتها مدينيّة وسنّيّة والأخرى ريفيّة وعلويّة. وكان ممّا أجّج هذه المشاعر هجرة

كثيفة لأبناء جبال العلويّين إلى تلك المدينة الموصوفة بأنّها أشدّ مدن سوريّا محافظة وحذراً من الغريب، لا سيّما وقد تلازمت الهجرة تلك، زمناً وإيقاعاً، مع وصول حزب البعث إلى السلطة واستقراره فيها.

بيد أنّ مسؤوليّة النظام هي ممّا يصعب، في الأحوال كافّة، إنكاره ذاك أنّ الركود الاقتصاديّ ومفاعيله كانت قد أهلكت، على نحو خاصّ، السكّان المرتبطين بالقطاعات القديمة والتقليديّة في المدن. وأهمّ من ذلك كان اللون الفئويّ المتزايد الانقشاع لنظام البعث، وتعامله الجلف مع حماة الذي يرقى إلى ١٩٦٤، ناهيك عن الانسداد السياسيّ والتعبيريّ الذي عاناه السوريّون في عمومهم منذ ١٩٦٣ ذاك أنّ الانفتاح الذي مارسه الأسد، منذ ١٩٧٠، على البيئة السنّيّة المدينيّة، لا سيّما الدمشقيّ منها، بقي تجاريّاً ترتّبت عليه صلات اجتماعيّة، إلاّ أنّه جصراً لم يرق إلى انفتاح سياسيّ يجيز إقامة أحزاب وتنظيمات تنطق باسم البيئة هذه وتعبّر عنها. وبطبيعة الحال بقي الإخوان المسلمون، الناشطون تحت الأرض، الخيار الأوحد للسنّيّ الذي ينوي، من موقعه هذا، المشاركة في الشأن العامّ.

وحتّى لو كان البعث الحاكم مبرّأ من كلّ مسؤوليّة، فإنّ ردّه الهمجيّ على التمرّد الإخوانيّ بدا كافياً لإفقاده كلّ تفوّق أخلاقيّ مزعوم. فقد جرّد الأسد حملة من ثلاثين ألف جنديّ تولّوا، على مدى أيّام، تدمير المدينة القديمة بما فيها بعض أشهر مبانيها التراثيّة ودور عبادتها الإسلاميّة والمسيحيّة و«متحف العظم» الحافظ بعض

ذاكرتها. وفي أخذها الصالح بجريزة الطالح، قتلت تلك القوّات عدداً من أهل المدينة خفضه النظام إلى ثلاثة آلاف نسمة ورفعه بعض معارضيه إلى أربعين ألفاً. ومن قبيل محو الجريمة، أقيمت في مكان المدينة القديمة مدينة حديثة ذات طرقات عريضة ومبانٍ مرتفعة ومتاجر ذات واجهات مزركشة، إلاّ أنّ قيامها فوق الجماجم والأنقاض وسم «حداثيّتها» تلك ببربريّة يصعب تمويهها.

هنا، انطلقت موجة ثانية من عبادة الأسد ومن أَيْقَنَته، تولاّها وزير الإعلام يومذاك أحمد اسكندر أحمد. بيد أنّ دمشق التي كانت تمارس هذا الاحتفال اليوميّ الموسّع بزعيمها الطوطميّ، فتصادر لأجله كلّ الفضاء العامّ وكلّ وسائل الإعلام والدعاية، بدت مجافية جدّاً للصورة التي كان يرسمها له العالم حيث عُدّت حماه أهمّ «إنجازاته»، وعُدّ هو قاتلاً بارداً بلا انفعال ولا تعبير، كما لو أنّ العنف عمليّات حسابيّة بحتة.

وعلى هذه الخلفيّة المأزومة والمرتبكة استقبل النظام السوريّ الغزو الإسرائيليّ الذي تعرّض له لبنان بعد أشهر معدودة. فغزو «الشقيق الأصغر»، وصولاً إلى احتلال عاصمته بيروت، كان بالقدر نفسه غزواً للجيش السوريّ المقيم فيه والضامن أمن معظمه، فضلاً عن منظّمة التحرير الفلسطينيّة التي أدّت عمليّاتها العسكريّة إلى هزّ التوافق الضمنيّ القلق بين دمشق وتلّ أبيب.

ومرّة أخرى لم يواجه الأسد الغزاة، فكانت الهزائم القليلة العدد والكبيرة الدلالة والكلفة التي أنزلوها بجيشه كافية لانسحابه المذلّ. هكذا تُركت «الساحة اللبنانيّة» من الجنوب إلى بيروت

ومن الجبل إلى البقاع في عهدة وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون وقوّاته. وهؤلاء، بدورهم، ما لبثوا أن رتّبوا مسرحيّة الانتخابيّة التي اختير بموجبها بشير الجميّل رئيساً للجمهوريّة.

وإذ تلاحقت مسلسلات الإهانة وصفعاتها، بدت المقارنة حادّة وواسعة النطاق بين التعامل مع مدينة حماه والتعامل مع قوّات «العدوّ الصهيونيّ».

في الأحوال كافّة، لجأ النظام في دمشق إلى الأسلحة التي يجيد استخدامها. فقبل أن يتسلّم بشير الجميّل مهمّاته الجديدة، حصدته عبوة زرعها عضو في الحزب السوريّ القوميّ، أقرب الأحزاب اللبنانيّة إلى قلب دمشق وأجهزتها. وبعد ساعات على مقتل الجميّل، هاجم مقاتلون في تنظيمه المسلّح، «القوّات اللبنانيّة»، على رأسهم مسؤولهم الأمنيّ إيلي حبيقة، مخيّمي صبرا وشاتيلا جنوبيّ بيروت، فارتكبوا إحدى أبشع مجازر الحرب الأهليّة – الإقليميّة في لبنان. يومها لم يكن يدور في خلد أحد أن حبيقة، الذي نفّذ ما نفّذه برعاية وإشراف إسرائيليّين مباشرين، سيتحوّل، بعد فترة قصيرة، واحداً من أبرز أصدقاء دمشق اللبنانيّين ووزيراً في حكومات بيروت الموالية لسوريّا.

قمع الفلسطينيّين والمسيحيّين: حزب الله

كانت وجهة المنطقة وتحوّلاتها تشير جميعاً إلى أنّ توثيق التحالف مع إيران سيغدو الهمّ الأبرز لنظام الأسد. فهذا وحده ما يعوّضه ضعف علاقاته العربيّة، لا سيّما وقد خرجت مصر، مع معاهدة كامب ديفيد، من دائرة الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، فضلاً عمّا يوفّره ذلك من تقديمات ماليّة ونفطيّة يحتاج إليها على نحو قاهر اقتصاد سوريّا المتداعي. صحيح أنّ أنور السادات قد قُتل في «حادثة المنصّة» في ١٩٨١، إلاّ أنّ الخيارات الاستراتيجيّة لخليفته حسني مبارك لم تتغيّر إلاّ في الأداء والشكل. كذلك بات معظم لبنان في عهدة إسرائيل فيما تحرّر معظم الثقل الفلسطينيّ من الوصاية السوريّة من خلال الانتقال إلى تونس وبلدان أخرى إثر اجتياح ١٩٨٢. أمّا العراق الذي كان يخوض «معركة الدفاع عن البوّابة الشرقيّة للوطن العربيّ»، فانتزع من الأسد ورقة «القوميّة العربيّة» بمعناها الأكثر بدائيّةً وابتذالاً، محوّلاً الحدود الشرقيّة

لسوريّا مصدر قلق وإزعاج متواصلين. وبدوره. وقف الأردن، المتّهم هو الاخر بدعم الإخوان المسلمين السوريّين وتسليحهم وتدريبهم، يحالف صدّام حسين، ويبالغ في هذا، مزعجاً سوريّا من جنوبها ومهدّداً بتعزيز أيّ موقف فلسطينيّ يغاير موقف دمشق.

كان للتحالف مع إيران، إذاً، أن وضع أوراقاً قويّة في يد الأسد الذي بات أقرب إلى وسيط دائم بين طهران وعواصم الخليج، يبتزّ الأخيرة سياسيّاً وماليّاً بالاستفادة ممّا تتيحه العلاقة بالأولى. وأهمّ من هذا أنّ التحالف ذاك كان ما أتاح تحويل بعض نقاط الضعف نقاط قوّة وفي المعنى هذا رتّب غياب مصر بسبب كامب ديفيد وانشغال العراق في حربه مع إيران فرصةً غير مسبوقة لما وصفته اللغة الرسميّة بانتقال سوريّا من ملعب، على ما كانته في الخمسينات، إلى لاعب كبير. وأمّا انسداد عمليّة التسوية، في ظلّ تكتّل ليكود، ما بين إسرائيل وباقي أطراف النزاع معها، فجاء بمثابة تعزيز للعب ذاك اللاعب، فضلاً عن مساهمته في رسم الطريقة التي يجري اللعب وفقاً لها.

وعلى العموم تحوّل الأسد من الاشتغال على جمع صعب بين صداقتي السوفيات والسعوديّين إلى الجمع الأصعب والأشدّ مدعاة للتركيب بين الصداقتين هاتين معطوفةً عليهما صداقة إيران. وبسبب النجاح في إدارة هذه المهمّة، حدث ما يشبه الإجماع في العالم العربيّ وفي العالم على «النبوغ الاستراتيجيّ» لذاك الضابط البعثيّ البسيط من القرداحة.

هكذا لبس «القائد إلى الأبد»، الذي تُجدّد ولاياته الرئاسيّة

المتتالية بنسب تفوق الـ٩٩ في المئة،خوذة حرب جديدة، متعدّدة الجبهات، خاضها في وقت واحد، من أجل أن يتجنّب الحرب الوحيدة التي كان يهدّد بخوضها، مصرّاً على أنّه يبني لأجلها «توازناً استراتيجيّاً» مع الدولة العبريّة.

وفي تكرار يكاد يكون باهراً في نموذجيّته، بدا قمع الفلسطينيّين ملازماً لقمع المسيحيّين اللبنانيّين، أو أنّ القمعين كانا وجهين للعملة ذاتها. ذاك أنّ الطموح إلى بناء دور إقليميّ مسكون بهاجس إمبراطوريّ بدا محكوماً بالصدام مع العصبيّتين الوطنيّتين الصغريين في المشرق، تلك اللبنانيّة التي شكّل المسيحيّون قاعدتها وصوتها، وتلك الفلسطينيّة التي أنتجتها منظّمة التحرير الفلسطينيّة. فالقوّات العسكريّة للأخيرة التي بقيت في شمال لبنان وفي أجزاء من البقاع، باتت هي الهدف الرئيس للقوّات السوريّة التي احتفظت بوجودها في تلك المناطق نفسها. هكذا عملت دمشق على شقّ منظّمة التحرير في ١٩٨٣ وعلى إفقادها الإجماع على شرعيّتها التي بذلت جهوداً مضنية لاكتسابها، كما استنزفت مقاتليها في مواجهات طرابلس التي أودت بمناطق وأحياء معتبرة من عاصمة الشمال اللبنانيّ. وفي السياق نفسه، اغتيل في البقاع سعد صايل (أبو الوليد)، أحد أبرز القادة العسكريّين لحركة «فتح»، فيما استمرّت، بضراوة لا تكلّ، الحرب على «العرفاتيّة»، لا سيّما وقد استكملت انحيازها إلى المحور العراقيّ – الأردنيّ ضدّاً على المحور السوريّ – الإيرانيّ.

ففي أواسط الثمانينات، وردّاً على خطّة أردنيّة – فلسطينيّة

لمباشرة عمليّة السلام مع إسرائيل، رُوّعت عمّان بالسيّارات المفخّخة، واستهدف الموت سفارات الأردن ومكاتب شركة «عالية» للطيران في عواصم العالم. وما لبثت أن انفجرت «حرب المخيّمات» في جنوب بيروت، في أواخر ١٩٨٥، لتستمرّ حتّى ١٩٨٨ وفي خلالها تولّت حركة «أمل» الشيعيّة، حليفة دمشق، محاصرة تلك المخيّمات الفلسطينيّة وإخضاعها بقسوة لا ترحم. وفي موازاة ذلك لجأت القوى اللبنانيّة الحليفة للسوريّين والإيرانيّين إلى تبديد الأطراف اللبنانيّة التي تحالف الفلسطينيّين. هكذا مُنعت بالقوّة أحزاب «الحركة الوطنيّة»، التي أنشأت «مقاومة وطنيّة لبنانيّة» ضدّ الإسرائيليّين، من المضيّ في هذه المقاومة، وحيل بينها وبين التحكّم بخطوط التماس الحسّاسة معهم في الجنوب والبقاع، كما اغتيل بعض الرموز السياسيّة والثقافيّة للحزب الشيوعيّ اللبنانيّ الذي كان العمود الفقريّ للمقاومة تلك.

واستؤنفت الحرب، بضراوة أكبر، على السلطة المركزيّة اللبنانيّة وقاعدتها المسيحيّة. فبعد مصرع بشير الجميّل، اختير شقيقه الأكبر، أمين، ليخلفه في رئاسة الجمهوريّة. واستطاع اللبنانيّون والإسرائيليّون، برعاية أميركيّة وعبر عدد من جولات التفاوض، التوصّل إلى اتّفاق ١٧ أيّار / مايو ١٩٨٣ الذي يفضي إلى انسحاب إسرائيليّ من دون الاضطرار إلى توقيع معاهدة سلام على غرار كامب ديفيد.

هكذا فجّرت دمشق، من خلال حلفائها اللبنانيّين، عدداً من الحروب في الضاحية الجنوبيّة من بيروت، ثمّ في بيروت نفسها،

آلت إلى إخراج السلطة اللبنانيّة من العاصمة ومن ضاحيتها وإلى انشطار الجيش اللبنانيّ على نحو يجعل ترميمه بالغ الصعوبة. كذلك استدعى سلوك «القوّات اللبنانيّة» الجلف والمتعجرف حيال المواطنين الدروز ما عُرف بـ«حرب الجبل» التي ضربت ما يُعدّ تقليديّاً «الإقليم – القاعدة» للوحدة اللبنانيّة الهشّة. فالإسناد الكبير الذي وفّره الجيش السوريّ و«الفصائل» الفلسطينيّة الموالية لدمشق للمقاتلين الدروز سمح لهم بتهجير المسيحيّين منه، ومن ثمّ تصديع البقعة التي وُحّد من حولها لبنان كما تشكّل، منذ أواخر القرن التاسع عشر، مهد ما عُرف بـ«النهضة العربيّة» أفكاراً وقيماً.

هكذا أضيف خراب الجبل إلى خراب طرابلس التي أضيف خرابها إلى خراب حماة.

على أنّ المساهمة السوريّة الأبرز لبنانيّاً تمثّلت في إنشاء «حزب الله» بالتشارك مع الإيرانيّين. فالرواية الأكثر شيوعاً والتي لم تتعرّض لأيّ دحض، تقول إنّ حجّة الإسلام محتشمي هو من رعى تأسيس هذا الحزب من موقعه يومذاك سفيراً لـ«الجمهوريّة الإسلاميّة» في دمشق. وقد كان ذلك جزءاً من سياق لبنانيّ، مرعيّ سوريّاً، بدأ في ١٩٨١ مع تفجير «حزب الدعوة» الشيعيّ العراقيّ السفارةَ العراقيّة في بيروت، وهو سياق تراءى لوهلة أنّ الاجتياح الإسرائيليّ قد طواه.

وبالفعل برهن «حزب الله» أنّه الثمرة الأكبر التي أنجبها اللقاح السوريّ – الإيرانيّ، والاستثمار الأنجح لوالديه. فابتداءً بشقّ حركة «أمل» وإنشاء «أمل الإسلاميّة»، وببضع عمليّات انتحاريّة خلّفت

دويّاً كبيراً، مستهدفة المقرّ العسكريّ الإسرائيليّ في مدينة صور، والقوّات الفرنسيّة والأميركيّة التي جاءت إلى لبنان في عداد قوّات متعدّدة الجنسيّة بعد غزو ١٩٨٢، تعاظم نفوذ هذا الكيان الجديد وذاعت شهرته. ومقابل الاعتماد على الدعم الماليّ الإيرانيّ وعلى الجهد التدريبيّ الذي تولّاه أفراد من «الحرس الثوريّ» تجمّعوا في مدينة بعلبك، غير بعيدين عن القواعد التي وفّرها السوريّون لـ«حزب العمّال الكردستانيّ»، أمّنت سوريّا البعثيّة مرور النفوذ الخمينيّ واستقراره في لبنان. ولأنّ الطرفين الشريكين يجمع بينهما العداء لصدّام حسين، ساد الإرهاب وخطف الطائرات في مطار بيروت وانطلاقاً منه، كما نشأت ظاهرة خطف الرعايا الأجانب بقصد التأثير في مواقف الدول الغربيّة حيال حرب الخليج. هكذا لم يكن يمرّ أسبوع خلال ١٩٨٤ – ١٩٨٧ إلاّ ويخرج من يشكر الرئيس حافظ الأسد على شاشة التلفزيون. والشاكر قد يكون رهينة غربيّاً بعد طول احتجاز في الضاحية الجنوبيّة من بيروت، وقد يكون شابّاً أو فتاة يذيعان رسالة إلى العالم قبل تنفيذ عمليّة انتحاريّة ضدّ الإسرائيليّين.

وفي الحالات جميعاً، لم يكن ذاك التماهي الذي أحدثته دمشق بين «المقاومة» وبين حزب دينيّ ومذهبيّ شيعيّ، بعد تاريخ من تماهي «المقاومة» مع الفلسطينيّين السنّة، غير حجّة إضافيّة على طائفيّة النظام البعثيّ.

الطائفيّة وحاشية السلطان

في ١٩٨٣، أقعد المرض حافظ الأسد، وسط الحروب والمكائد الكثيرة التي كان ينسجها على جبهات عدّة. هكذا اندلع ما عُرف بـ«حرب الوراثة» التي خاضها شقيقه رفعت ضدّ معارضي توريثه، فلم تُحسم إلاّ بعد تعافي الشقيق الأكبر في ١٩٨٤

ورفعت كان يبدو لكثيرين الأجدر بالوراثة: فهو ليس فقط شقيق الرئيس، بل خائض المعارك المفصليّة التي صُفّي فيها خصوم حافظ، ثم تلك التي حمت النظام في الداخل، وإن كان إسهامها كبيراً في تسويد صفحة ذاك النظام وسمعته، وفي صبغه بالدم والإمعان في تسميم العلاقات الأهليّة عموماً.

ليس هذا فحسب. ذاك أنّ الشقيق الأصغر نُسبت إليه علاقات وأهواء كثيرة تشكّل في مجموعها وجهةً متكاملة. فهو، كما ذهبت الأوصاف، أقلّ تمسّكاً بلفظيّات العروبة والسوريّة والبعث واشتراكيّته، وأكثر علويّة وعائليّة وجرياً وراء المصالح، الكبير منها والصغير، التي بدأت تزدهر بعد حرب ١٩٧٣، وخصوصاً بعد

١٩٧٦ ودخول لبنان. وهو، في نظر نقّاده، إعلان وجهر صريحان بما يضمره، أو يُضطرّ إليه اضطراراً، شقيقه الأكبر وباقي نظامه. فهو يستعجل الانخراط في شبكة المصالح التي باتت تربط الاقتصاد السوريّ باقتصاد التهريب اللبنانيّ، فضلاً عن اقتصادات الريع النفطيّة العربيّة وهباتها.

وقد رأى الكثيرون في علاقة حافظ برفعت، في طوريها الالتحاقيّ ثمّ الصداميّ، برهاناً على سمة مافيويّة راحت، على نحو متعاظم، تسم النظام برمّته. فلم يكن بلا دلالة، على ما تنقل الروايات شبه الرسميّة، أنّ والدتهما لعبت دوراً تحكيمياً في خلافهما وفي محاولات تفاديه، وأن أعيان الطائفة والمنطقة المحيطة بالقرداحة كان لهم سهمهم في ترشيد ذاك النزاع أو تقديم الاقتراحات بشأنه.

ولئن هُزم رفعت في «حرب الوراثة»، بعد أن هدّد الصراع معه بانفجار حرب أهليّة بين أجنحة السلطة، مهّدت هزيمته لإعداد باسل الأسد، النجل الأكبر لحافظ، كي يكون وريثه. ولدهشة كثيرين، لم يكن النظام الجمهوريّ ولا الاشتراكيّة ذات الصوت المطنطن في دمشق ليحدّا من هذه الوجهة التوريثيّة، أو ليشكّلا قيداً محرجاً عليها.

والحال أنّ النزعة المافيويّة تلك ارتبطت بتنامي اللون الطائفيّ للنظام، كما انبثقت منه، وهو الواقع الذي لم يُفد منه إطلاقاً العلويّون السوريّون ممّن شاطروا باقي السكّان فقرهم وتعاستهم، فيما ظهرت في أوساطهم بعض أشجع الأصوات في نقد النظام ومعارضته. بيد أنّ ذلك لم يحل دون تركّز السلطات الفعليّة، عبر

شبكات الجوار والقرابة والاستزلام، في أيدي عدد من الضبّاط العلويّين. فإلى رفعت الذي انتهى الصراع بهزيمته أوائل ١٩٨٤، كان هناك ثالوث الجنرالات الذي يمسك بالشأن الأمنيّ في البلد، وهو في النظام البعثيّ العصب الأكثر حساسيّة، والمتشكّل من علي دوبا ومحمّد الخولي ومحمّد ناصيف. وفي مقابل قيادة رفعت لـ«سرايا الدفاع»، كان علي حيدر يقود «القوّات الخاصّة»، وعدنان مخلوف، شقيق زوجة الأسد، يقف على رأس «الحرس الجمهوريّ»، وعدنان الأسد على رأس «سرايا الصراع»، وهذه كلّها جيوش موازية للجيش الرسميّ الذي أثار على الدوام شكوك النظام. وإلى هؤلاء تمتّع شفيق فيّاض وعلي أصلان بقوّة ملحوظة في مجمّع الجنرالات النافذين.

وفي سياق كهذا، سكّ الساخرون تعبير «العليّين» الثلاثة، إشارةً إلى دوبا وحيدر وأصلان، فجاء بالغ الدلالة الطائفيّة، حتّى بالأسماء، على مكامن التأثير والفعّاليّة في النظام البعثيّ.

صحيح أنّ صفحات كثيرة حُبّرت عن أدوار ومواقع بات كبار الأغنياء والتجّار السنّة، الدمشقيّين والحلبيّين، يستحوذون عليها. وقد نهضت النظريّة تلك على أنّ المصاهرات بينهم وبين الضبّاط العلويّين، فضلاً عن تشارُكهم في بعض المشاريع التجاريّة، هو ما أنجب هذا المركّب السلطويّ العابر للطوائف. بيد أنّ ما قفز التحليل المذكور فوقه أنّ الضبّاط ظلّوا الطرف المقرّر الذي يحدّد للشريك المدنيّ موقعه، والذي يستطيع أن يسحب منه التفويض حين يشاء، فيما الشريك المدنيّ لا يملك أيّ تعبير سياسيّ يعكسه

ويمثّله. وهذا معطوف على أنّ المدنيّين، في نظام البعث العسكريّ، لا يستطيعون، تعريفاً، أن ينافسوا في طلب السلطة الفعليّة أو أن يسعوا في ذلك.

لقد استعرضت سنوات حكم البعث أسماء مدنيّين كثيرين من السنّة، إلاّ أنّهم جميعاً ظلّوا ثانويّين بقياس صنع القرار وتنفيذه، بحيث اقتصر دورهم على الشقّ التقنيّ البحت من التنفيذ. فلمعظم هؤلاء فُتحت أبواب الإثراء غير المشروع، كما أتيح لهم استخدام المناصب لترتيب صفقات تجاريّة وتناول عمولات من حكومات ومن شركات أجنبيّة، إلاّ أنّ كبار الضبّاط العلويّين ظلّوا يتقدّمونهم أشواطاً في ما هو حاسم وأساسيّ. وبدرجة أو أخرى يصحّ هذا التقدير في وجوه سياسيّة وحكوميّة وحزبيّة كعبد الحليم خدّام، وهو أهمّهم، وعبد الله الأحمر وعبد الرؤوف الكسم وزهير مشارقة ومحمود الزعبي وسواهم.

والراهن أن أغلبيّة هؤلاء صدروا عن مناطق ريفيّة وطرفيّة. فباستثناء الكسم الدمشقيّ، جاء خدّام من بانياس، والأحمر من ريف دمشق، والزعبي من درعا، ومشارقة من ضواحي حلب. ووحده الكسم قضى فترة طويلة في رئاسة الحكومة، بينما الدمشقيّون الآخرون الذين كُلّفوا رئاسة الحكومة، كعبد الرحمن خليفاوي ومحمود الأيوبي ومحمد علي الحلبي، كانوا يتناوبون على العبور السريع قبل تسليم المنصب إلى سواهم. وتكاد تجربة الزعبي، الذي تسلّم رئاسة الحكومة كما تسلّم رئاسة «مجلس الشعب»، تختصر بعض أوجه العلاقة وترسم حدود السلطة والنفوذ المتاحين.

فهو اتُّهم بالضلوع في صفقة فساد وعمولات وُضع على أثرها في الإقامة الجبريّة وقيل، في ٢٠٠٠، إنّه انتحر، فيما كان المشكّكون بهذا الانتحار أكثر من مُصدّقيه.

على أيّة حال فالقاسم المشترك الآخر بين هؤلاء جميعاً أنّهم كانوا «أوفياء» و«مخلصين» لحافظ الأسد، وقفوا معه في معاركه السابقة، لا سيّما منها مواجهته مع صلاح جديد و«اليسار» البعثيّ. وهذا ما ينطبق خصوصاً على العسكريّين السنّة الذين برز منهم في عهده ثلاثة هم مصطفى طلاس وحكمت الشهابي وناجي جميل. فأوّلهم، وهو من الرستن قرب حمص، تولّى وزارة الدفاع من دون انقطاع، مكافأة له على صداقته للأسد وحلفه معه منذ شبابهما الأوّل. إلاّ أنّ دور طلاس في الوزارة كان تزيينيّاً، طغت عليه اهتماماته بشؤون لا حصر لها من نشر كتب رثّة عن ملكات الجمال والزهور والشعر واللاساميّة والخرافات إلى توطيد الصلة ببعض رجال الأعمال العرب والإفادة منها. أمّا ناجي جميل، صديقه القديم أيضاً، وهو من دير الزور، فتولّى قيادة القوّات الجويّة، ورئاسة «مكتب الأمن القوميّ» في الحزب. إلاّ أنّه اختفى من المشهد فجأة في آذار ١٩٧٨ وقيل إنّ النظام حمّله المسؤوليّة عن تدهور الأمن حينذاك، كما تردّد أنّ الأسد استاء من تعاظم طموحه الذي حمله على التطاول على الرئيس القائد في بعض أوساط الحزب والدولة. وبدوره تولّى حكمت الشهابي رئاسة أركان الجيش ورئاسة المخابرات العسكريّة. لكنّ تكليفه في أواخر ١٩٩٤ أمر التفاوض المباشر مع الإسرائيليّين كان مثار تعليقات كثيرة. فقد ذهبت التكهّنات إلى أنّ الأسد اختار

وجهاً سنّيّاً لكي يحمّله وزر التفاوض مع «الأعداء الصهاينة». وفي الحالات جميعاً، تأخّر التخلّص من الشهابي عدّة سنوات من دون أن تتغيّر القاعدة العامّة للثواب والعقاب. ففي ٢٠٠٤، ومع انقضاء أربع سنوات على عهد بشّار النجل، أُبعد رئيس الأركان الذي وُجّهت إليه اتّهامات علنيّة بعلاقة مشبوهة مع الأميركيّين، كما لاكت الألسنة ما سُمّي ضلوعاً في مؤامرة قيل إنّ عبد الحليم خدّام ووزير الداخليّة غازي كنعان يحوكانها ضدّ الرئيس النجل. ولم تكن سيرة الشهابي هذه غير توكيد متأخّر للحقيقة القائلة إنّ المقاعد الأماميّة لن تتّسع لسنّيّ، حتّى لو كان عسكريّاً وبعثيّاً «وفيّاً للرئيس» من حاشية السلطان.

بيروت - موسكو:
التعويض الصعب

كان النصف الثاني من الثمانينات سنوات راحة واسترخاء نسبيّين للرئيس حافظ الأسد بقياس نصفها الأوّل. فالغرب جعل يطلب ودّه، أقلّه من أجل تحرير الرهائن في ضاحية بيروت الجنوبيّة، فيما دول الخليج، المساندة لصدّام حسين ضدّ إيران، كانت تداريه وتلاطفه كي تبقيه شعرة معاوية بينها وبين طهران. أمّا الحلفاء التقليديّون لسوريّا، وعلى رأسهم طهران والرياض، فحلفهم معها ظلّ راسخاً لا يتزحزح. وبدوره كان التحوّل السوفياتيّ في ظلّ ميخائيل غورباتشوف لا يزال مجرّد نذير يتململ في برلين وأفغانستان.

كذلك ففي الداخل السوريّ نفسه غدا الكلام عن معارضين يشبه البحث عن إكسير الحياة. ذاك أنّهم، منذ ١٩٧٩، راحت السجون تتّسع لآلافهم، كما تستقبلهم المنافي العربيّة والأوروبيّة من دون أن تستمع إلى أخبارهم ومعاناتهم.

وكان للتجربة هذه أن عزّزت في الأسد قناعة مفادها أنّ الكون

يتحرّك بموجب الدهاء الممزوج بالقسوة أكثر ممّا تحرّكه المعايير الصارمة وتوازنات القوى الفعليّة، إذ من الذي كان سيصدّق، في ١٩٨٢، أنّ المشروع الإسرائيليّ سينهزم في لبنان بعد أقلّ من ثلاث سنوات، وأنّ النفوذ السوريّ سوف يعود ظافراً إلى بيروت؟ ومن الذي كان سيصدّق أنّ الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ستنسحب بكامل جبروتها من أمام عمليّات عسكريّة مرعيّة سوريّاً، وأنّ مواطني تلك البلدان سيُخطف الكثيرون منهم في لبنان ثمّ يخرج من يخرج شاكراً الرئيس الأسد؟.

حدثٌ واحد اخترق هذه اللوحة وتحدّى الإجماع الكاذب والاضطراريّ حول «سوريّا الأسد» كشرط شارط لاستقرار لبنان والمنطقة: ففي مطار هيثرو ببريطانيا، وفي أواسط نيسان ١٩٨٦، اكتُشفت كميّة تقدّر بكيلوغرام ونصف الكيلوغرام من مادّة السمتكس في حقيبة امرأة إيرلنديّة مسافرة، على متن طائرة تابعة لشركة «العال»، إلى إسرائيل. وما لبث أن تبيّن أنّ من أعطى الحقيبة للفتاة الإيرلنديّة لم يكن إلاّ صديقها وعشيقها السوريّ نزار هنداوي. وكان الأدعى للاستهجان أنّ تلك المرأة المخدوعة كانت تحمل في بطنها شيئاً آخر من هنداوي: جنيناً عمره خمسة أشهر.

على أيّة حال كُشف أمر الحقيبة قبل أن تقلع الطائرة، وراحت تداعيات الكشف تتوالى. ولئن حاولت السفارة السوريّة في لندن حماية الإرهابيّ المذكور، كشفت التحقيقات البريطانيّة أنّه يعمل لمصلحة جهاز أمنيّ سوريّ خاضع لإمرة العقيد محمّد الخولي، أحد أبرز رجالات المجمّع العسكريّ. وقد تأدّى عن ذلك قطع

بريطانيا علاقاتها الذيبلوماسيّة مع سوريّا وشنّ حملة سياسيّة وإعلاميّة عليها قادتها رئيسة الحكومة مارغريت ثاتشر بنفسها.

لقد حُكم على هنداوي بالسجن مدّة ٤٥ سنة، وهي كانت أكبر العقوبات في تاريخ الجرائم ببريطانيا حتّى حينه. لكنّ «مسألة هنداوي» كان لها دويّ يتجاوز صاحبها المجرم. فهي جاءت كأنّها تكسر المسكوت عنه حيال الأسد، فلم يكتف الإعلام البريطانيّ بالتركيز على توسّله الإرهاب، بل توقّف طويلاً عند الحدود العديمة الإنسانيّة التي لا يتردّد في بلوغها توخّياً لأهدافه.

واقترن الانكشاف هذا بانكشاف الاقتصاد السوريّ الذي كان يشارف على إفلاس تعدّدت أوجهه ومظاهره. ففائض الفساد الذي أنعشته علاقة التهريب مع لبنان، واقتصاد العمولات مع الخليج، راحا يفاقمان جفاف السوق من السلع الأساسيّة التي يطلبها المواطنون، ويصدّعان عدداً من القيم القديمة من دون أن تنشأ قيم حديثة جديرة بالاحترام. وإلى هذا وذاك كانت التحوّلات الديموغرافيّة والسكّانيّة ومضامينها الطائفيّة المعلنة والمضمرة تزيد الفوضى فوضى. بيد أنّ ما منح التناقضات هذه شكلها الاستفزازيّ كان سلوك أبناء العائلات المحظوظة، كالأسد ومخلوف وخدّام وطلاس. فهؤلاء، في فنادق الخمس نجوم التي بدأت تتكاثر في الثمانينات، أقاموا لأعراسهم ومناسباتهم الاجتماعيّة سهرات طالعة من كتاب «ألف ليلة وليلة». وفي هذه البيئة نفسها، راحت تُسمع الأصوات المنادية بالتخلّص من بقايا الاشتراكيّة ودور القطاع العامّ، لا من أجل إطلاق حيويّة المبادرة السوريّة والتكامل مع

الاقتصاد العالميّ، بل لإفلاتِ الأرباح وحرّيّة جنيها من كلّ عقال قانونيّ أو أخلاقيّ.

لكنّ عين الأسد، المعروف بكرهه الاقتصاد وتقديمه الاعتبارات الاستراتيجيّة على كلّ اعتبار، كانت مركّزة على أمر آخر. فهو كان مهموماً ببناء ما سمّاه «توازناً استراتيجيّاً» مع الدولة العبريّة، يوفّره له التحالف مع الاتّحاد السوفياتيّ. وإذ بدأ الرهان هذا يهتزّ مع تمكّن غورباتشوف في الكرملين، وإشاحته عن منطقة الشرق الأوسط، ارتسم في ذهن الأسد أنّ تركه حرّاً طليقاً في لبنان هو المكافأة الأميركيّة التي يجدر السعي إليها.

فالجار الصغير هو غرفة نومه حيث لا تُقبل الشراكة مع أحد في لعبة التوازن الراكد مع إسرائيل. ولأنّ الغرب أكثر استعداداً بكثير للتفريط بلبنان منه ببلد نفطيّ كالكويت ومنطقة كمنطقة الخليج تالياً، فهذا ما وفّر الممرّ السهل للخطّة الأسديّة.

هكذا عادت القوّات السوريّة مباشرةً إلى بيروت في ١٩٨٧ بحجّة السيطرة على الفلتان الأمنيّ الذي تُحدثه اشتباكات المليشيات الموالية لها. لكنّ هذا الحدث جاء مسبوقاً، في العاصمة اللبنانيّة، باغتيال الشيخ صبحي الصالح، رئيس المجلس الإسلاميّ الشرعيّ الأعلى في أواخر ١٩٨٦ ثمّ، في أيلول ١٩٨٩، أمكن التوصّل إلى صيغة سوريّة – سعوديّة – أميركيّة تضع حدّاً لحرب اللبنانيّين الأهليّة - الإقليميّة، بإقرار «وثيقة الوفاق الوطنيّ» في مدينة الطائف السعوديّة التي كُلّف نظام الأسد تطبيقها. وبمبايعة عربيّة ودوليّة واسعة، نشأت وصاية سوريّة، عسكريّة وسياسيّة، على البلد

«الشقيق» الأصغر.

وقد قضى هذا الاتّفاق بإعادة توزيع مراكز السلطة في لبنان، مضعفاً رئاسة الجمهوريّة التي يشغلها مارونيّ لمصلحة رئاسة الحكومة التي يشغلها سنيّ ورئاسة البرلمان التي يشغلها شيعيّ. لكنْ لئن بدا هذا التوزيع أعدل وأكثر شبهاً بالحقائق الديموغرافيّة، فإنّه حال دون ظهور مركز سلطة لبنانيّ قويّ، بحيث باتت دمشق مركز التقرير الأخير في الحياة السياسيّة الوطنيّة. وبدوره وجد الوضع الجديد ما يعزّزه في أن اتّفاق الطائف قضى ببقاء الانتشار العسكريّ السوريّ إلى أن يستطيع اللبنانيّون تولّي أمور أمنهم بأنفسهم. وهناك لبنانيّون كثيرون تطوّعوا كي يبرهنوا أنّ شعبهم لا يستطيع، ولن يستطيع، التوصّل إلى تولّي أموره بنفسه. كذلك أملى الاتّفاق المذكور التمييز بين سلاح الميليشيات اللبنانيّة الذي ينبغي تسليمه للسلطة وبين سلاح حزب الله الذي يجب الاحتفاظ به لكونه سلاح مقاومة في وجه الاحتلال الاسرائيليّ. وبالنتيجة انتُخب سياسيّ معتدل هو رينيه معوّض لرئاسة الجمهورية في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩

في هذه الغضون، وتحديداً في أيّار ١٩٨٩، اغتيل مفتي الجمهوريّة اللبنانيّة الشيخ حسن خالد، لكنْ بعد أقلّ من ثلاثة أسابيع على انتخاب معوّض، تعرّض موكبه، هو نفسه، لانفجار أودى به، فاختير بدلاً منه سياسيّ آخر يفوقه استعداداً للمساومة مع دمشق ورموزها الأمنيّين هو الياس الهراوي.

في موازاة ذلك رفض قائد الجيش ميشال عون، الذي شكّل

حكومة عسكرية مع انتهاء عهد أمين الجميل، أن يقرّ بالطائف وإملاءاته. ومن دون أن ينتبه، هو المتحالف مع صدّام حسين، إلى التقارب الأميركيّ - السوريّ الذي كرّسه احتلال العراق للكويت، أعلن تمرّداً عسكريّاً استجلب عليه ضربة عسكريّة سوريّة - لبنانيّة مشتركة أجلته عن القصر الرئاسيّ في ١٣ تشرين الأوّل ١٩٩٠، وبعد هربه إلى السفارة الفرنسيّة في لبنان انتهى به المطاف منفيّاً في باريس.

لقد وفّر صدّام عربيّاً، وعون لبنانيّاً، فرصة أخرى للأسد لم يحلم بمثلها. ومنذ ذاك الحين، جرى تهميش الكتلة المسيحيّة التي شكّلت العصب التقليديّ للدولةِ - الأمّة في لبنان، وتوزّع السياسيّون المسيحيّون بين المنافي والسجون.

فالأسد لم يتردّد في الانضمام إلى التحالف العسكريّ الذي أنشئ لإنهاء الغزو العراقيّ للكويت والذي بدأ في ٢ آب ١٩٩٠ وهذا ما حصل في ١٦ كانون الثاني ١٩٩١ مع انطلاق عمليّة التحرير. وبالفعل توجّه، تحت إمرة اللواء علي حبيب، الذي أصبح لاحقاً وزيراً للدفاع، ١٤ ألف جنديّ سوريّ إلى الكويت دون أن يردعهم واقع القيادة الأميركيّة للعمليّة برمّتها.

وإلى التراجع الكبير عن المبدأ القوميّ، ظهر تراجع كبير آخر عن المبدأ الاشتراكيّ. ففي ١٩٩١، صدر القرار الرقم ١٠ لتشجيع الاستثمار الانتاجيّ، والذي أوحى، لوهلة قصيرة، بأن النظام السوريّ يتّجه نحو اللبرلة الاقتصاديّة. مع هذا، حالت أوامريّة النظام وهواجسه الأمنيّة دون تفكيك اقتصاد موصول على نحو

وثيق بحاجات المجمّع العسكريّ، ولم تصل بالتالي الاستثمارات المأمولة التي بدا أنّ ثمنها الفعليّ تفكيك السلطة وتغيير طبيعتها، ومن ثمّ تغيير أصحابها.

لكنّ صعوبات التحوّل لم تقف عند هذا الحدّ. فأخطر ممّا عداه أنّ النظام السوريّ، الذي يشبه النظام السوفياتيّ في وجوه كثيرة، خسر ما لا يُعوّض بتفكّك الأخير في ظلّ صعود بوريس يلتسن، تتويجاً للانكفاء عن الشرق الأوسط الذي بدأه عهد غورباتشوف. فبعد انسحاب مصر من الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، جاء التحوّل الروسيّ الضخم لينهي تماماً طموح «التوازن الاستراتيجيّ» ويجعله عبثاً محضاً. وهذا ما لا يمكن أن يناظره التحالف مع إيران والإمساك بلبنان مناظرة عكسيّة، إذ السوفيات وحدهم هم «الورقة» التي يؤدّي بيعها للغرب إلى العضويّة في ناديه.

بيد أنّ تلك الظروف الملتبسة كان لها أن حوّلت اللبنانيّين، ومعهم الفلسطينيّون حين يستدعي الأمر، مجرّد خندق ومتراس للأسد الذي أحسّ أنّه يركض كثيراً ولا يصل.

خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء

علىٰ مدى التسعينات، قضى رفاق سابقون كثيرون كان لحافظ الأسد سهم أو أكثر في رحيلهم. ولئن بقيت استجابته لموتهم سرّاً مات بموته، فإنّهم، بالتأكيد، ذكّروه بأزمنة وبظروف كان يودّ نسيانها:

ففي ١٩٨٩ توفّي في بغداد ميشيل عفلق، الذي كان ذات مرّة «أستاذه»، وفي أواخر ١٩٩٢ توفّي رفيقه ورئيسه السابق نور الدين الأتاسي مريضاً بالسرطان بُعيد إطلاق سراحه بسبب المرض نفسه. وفي صيف ١٩٩٣ توفّي في سجنه صلاح جديد الذي كان راعيه وقائده في «اللجنة العسكريّة». ثمّ في ١٩٩٦ توفّي أكرم الحوراني في عمّان الذي من دونه ما كانت لتقوم قائمة للضبّاط البعثيّين، بمن فيهم الأسد ذاته. ثمّ مع أواخر ذاك العقد، في ١٩٩٩ تحديداً، توفّي جمال الأتاسي في دمشق معارضاً لحكم البعثيّين الذين طالما استعاضوا بثقافته عن نقص ثقافتهم.

فالأسد، في التسعينات، كان يمضي في طيّ صفحات ماضيه الواحدة بعد الأخرى، هو الذي لم يبق فيه من الوحدة العربيّة أو الاشتراكيّة أو تحرير فلسطين شيء يُذكر. فانشغاله في ذاك العقد إنّما تركّز على قضيّة بعينها، قضيّةٍ يستدعي التفرّغ لها تبديد الماضي كأشباح، بعد تبديده كبشر، وإسكات كلّ شعور بالذنب قد يظهر في لحظة سهو واسترخاء.

أمّا الموضوع الحاكم فبقي هو نفسه: التحوّل غرباً الذي بدئ به مع حرب تحرير الكويت، وكيفيّة تتويجه عبر الاندراج في تسوية نهائيّة مع إسرائيل، بالتوازي مع انحسار سوفياتيّ مؤلم. والمسار كان معقّداً ومتشعّباً تمسك بالطرف الآخر منه قوّة ليست كالقوى التي اعتاد الأسد التعامل معها.

فقد حضر السوريّون، بعدما ألحقوا بهم اللبنانيّين عملاً بنظريّة «وحدة المسارين»، مؤتمر مدريد الذي انعقد في أواخر ١٩٩١ بيد أنّ الإسرائيليّين، في ظلّ اسحق شامير على رأس الحكومة، لم يكتموا رغبتهم في المماطلة وإطالة التفاوض للتفاوض، من دون التوصّل إلى أيّ حلّ. لكنْ بعد عامين، ومع توقيع اتّفاقات أوسلو الفلسطينيّة – الاسرائيليّة برعاية أميركيّة، كشف الأسد أن صدّه للتسوية لا يقلّ عن صدّ شامير في ١٩٩١ والميل هذا ما لبث أن رسّخه توقيع الأردنيّين والإسرائيليّين اتّفاقيّة وادي عربة للسلام في ١٩٩٤ هكذا تبيّن للرئيس السوريّ ما سبق أن تبيّن له في ١٩٧٦، من أنّ ما يبدأ تقارباً مع واشنطن لا ينتهي بالضرورة على النحو نفسه مع تلّ أبيب. فالصلة بهذه الأخيرة تحظى باستقلال

نسبيّ بعيد عمّا يجري مع الأولى، وهو ما لا تساعد في تعقّله ثقافة أوّليّة وشعاراتيّة عن «خضوع إسرائيل لأميركا» الذي ينقلب في لحظات الغضب والإحباط «خضوعاً أميركيّاً لإسرائيل».

صحيحٌ أنّ الجهود السلميّة على الخطّ السوريّ – الإسرائيليّ لم تتوقّف، كما لم تتوقّف الجهود الأميركيّة لتليين المعاندة السوريّة وإغراء دمشق بالانضمام إلى المحفل التسوويّ. إلاّ أنّ إفضاءها كلّها إلى فشل يغري المراقب بالتوصّل إلى استنتاجات تخالف النوايا الديبلوماسيّة المعلنة.

ففي ١٩٩٣، أوصل رئيس الحكومة العمّاليّ إسحق رابين رسالة شفويّة إلى السوريّين، عبر وارن كريستوفر وزير الخارجيّة الأميركيّ، يعرض فيها إنهاء النزاع مع سوريّا وتطبيع العلاقات بين البلدين مقابل انسحاب إسرائيليّ من الجولان يتمّ في خمس سنوات.

وكان أهمّ ما في الرسالة التي باتت تُعرف بـ«وديعة رابين» مبدأ الانسحاب الكامل الذي كان وما زال الخطاب السياسيّ السوريّ يعتبره نقطة انطلاق في أيّة محادثة سياسيّة مع الإسرائيليّين. وكان هذا عرضاً غير متوقّع إذا ما أخذنا في الاعتبار أن حكومة بيغن الليكوديّة كانت قد أعلنت، في وقت يرقى إلى ١٩٨١، ضمّ الجولان. لكنّ خطوة بيغن تلك لم تصبح رسميّة ولم تحظ بتأييد «المجتمع الدوليّ» بما في ذلك الولايات المتّحدة. وقد أجاب الرئيس السوريّ على الرسالة بأن أكّد رغبة بلاده في إقامة علاقات عاديّة مع الدولة العبريّة عوض التطبيع الشامل وتنفيذ الانسحاب خلال أشهر معدودة.

وحصل بعض التقدّم، فانعقدت أواخر ١٩٩٤ جولة مفاوضات بين رئيسي أركان البلدين، أمنون شاحاك وحكمت الشهابي، بالقرب من واشنطن، كما التقى السفير السوريّ في الأمم المتّحدة وليد المعلم بإيهود باراك، المستشار العسكريّ لرئيس الحكومة الاسرائيليّة، ثم في أيار / مايو ١٩٩٥، وُضعت «ورقة أمنيّة» وافقت عليها الحكومتان، وشكّلت إطاراً لمناقشة الترتيبات الضروريّة لأيّ اتّفاق سلام، وبعد شهر التقى رئيسا الأركان ثانية.

إذاً كانت المفاوضات المباشرة اختراقاً أحرز الطرفان خلاله تقدّماً في معالجة مختلف الملفّات المتنازع عليها، ولو لم ينجحا في التوصّل إلى حلول. وتوازى ذلك مع رعاية أميركيّة بالغة الجدّيّة والنشاط للعمليّة الديبلوماسيّة، إذ انعقدت في كانون الثاني / يناير ١٩٩٤ قمّة بين الأسد والرئيس الأميركيّ بيل كلينتون في جنيف تعهّدت فيها دمشق عدم تعطيل المسار السلميّ الفلسطينيّ الاسرائيليّ وإقامة علاقات سلام عاديّة مع إسرائيل، وكانت هذه عبارات يتفوّه بها الأسد علناً للمرة الأولى. وفي أواخر العام ذاته زار كلينتون دمشق، بينما كسر وزير خارجيّته وارن كريستوفر الأرقام القياسيّة في الهمّة الديبلوماسيّة، فقام بين شباط / فبراير ١٩٩٣ ونيسان / أبريل ١٩٩٦ بـ٢٦ زيارة للعاصمة السوريّة.

وباغتيال رابين وحلول القياديّ العمّاليّ شمعون بيريز محلّه في رئاسة الحكومة، استؤنف التفاوض في واي بلانتيشين بالولايات المتّحدة وأمكن التقدّم في بعض المسائل العمليّة والتقنيّة. لكنّ المفاوضات توقّفت بعد هجمات «حماس» داخل إسرائيل في

١٩٩٦ وما استتبعها من ردود إسرائيليّة، لا سيّما وقد تأدّى عن تلك الهجمات فوز الليكوديّ بنيامين نتانياهو في انتخابات العام ذاك.

هكذا دخلت المفاوضات الثنائيّة مرحلة جمود. إلاّ أن نتانياهو لجأ، بدوره، إلى ديبلوماسيّة سرّيّة كلّف بها رجل الأعمال الأميركيّ واليهوديّ الأصل رون لاودر ليقوم، في ١٩٩٨، بمفاوضات سرّيّة مع دمشق ويكون مبعوثه لدى الأسد. وفي وقت لاحق اختلفت الروايتان السوريّة والإسرائيليّة عن مهمّة لاودر. فالسوريّون أكّدوا أنه نقل إليهم موافقة نتانياهو على «وديعة رابين» واستعداد إسرائيل المبدئيّ للانسحاب إلى خطّ ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ مقابل السلام والأمن. أما رئيس الحكومة الإسرائيلية فأنكر أن يكون قد تعهّد الانسحاب الكامل أو اعتبر «وديعة رابين» ملزمة له.

وفي الحالات كافّة بدا من المستبعد حصول أيّ تقدّم في ظلّ الثنائيّ نتانياهو – الأسد. لكنْ، في ١٩٩٩، مع فوز قائد حزب العمل إيهود باراك في انتخابات الكنيست وتولّيه رئاسة الحكومة، بدأت مرحلة جديدة من التفاوض. ففي ١٥ كانون الأول/ ديسمبر استؤنفت العمليّة في بلير هاوس بواشنطن، من النقطة التي توقّفت عندها مع رابين. ثم التقى مطالع ٢٠٠٠، في ولاية فيرجينيا الغربية، وزير الخارجية السوريّ فاروق الشرع وباراك. وعلى رغم تشكيل لجان تتعلّق بالحدود والمياه والأمن، انتهت المفاوضات إلى أزمة أخرى نجم عنها تأجيل وزيرة الخارجيّة الأميركيّة مادلين أولبرايت الجولة الثالثة منها.

بعد ذاك فشلت القمّة التي انعقدت في آذار/ مارس، بين

الأسد وبين كلينتون. فإلى جنيف توجّه الرئيس السوريّ، المريض والمتداعي صحّيّاً، والثقيل الهمّة على السفر أصلاً، ليتسلّم من نظيره الأميركيّ العرض الذي حمّله إيّاه باراك، والذي تعاد بموجبه كلّ مرتفعات الجولان إلى سوريّا باستثناء شريط عرضه ٥٠٠ متر يحاذي بحيرة طبريا، وشريط آخر أصغر منه يحاذي الضفّة الشرقيّة لنهر الأردن، على أن يعوّض الإسرائيليّون ذلك بقطعة من أرضهم. وساد الاعتقاد أوساط الديبلوماسيّين والمراقبين الغربيّين بأنّ الأسد لن يتردّد في قبول استعادة ٩٩ في المئة من الجولان، وأنّ ما يحصل عادة في تسويات مشابهة من «تبادل» أراضٍ و«تنازلات جغرافية متبادلة» يمكن أن يصحّ هنا أيضاً. بيد أن الرئيس السوريّ، مرّة أخرى، رفض العرض وتمسّك بما سمّاه هو ومساعدوه «الشرف». هكذا تبخّر نهائيّاً كلّ أمل بسلام سوريّ إسرائيليّ، وبات المتوقّع مزيداً من المواجهة في لبنان ومزيداً من إحكام ربطه بالمعركة السوريّة اليائسة.

وعلى العموم ظلّت العداليّة والمساواتيّة الصافيتان اللتان تتمسّك بهما دمشق سبباً لأسئلة وجيهة. فإن نوى الطرفان المعنيّان السلام حقّاً، كان من الممكن اعتماد التحكيم الدوليّ فضّاً للخلافات العالقة. وهذا بالضبط ما فعلته مصر وإسرائيل بالنسبة إلى طابا، المنتجع الذي لم تستطع معاهدة كامب ديفيد في ١٩٧٩ حسم وضعه فتُرك الأمر لتحكيم قضى، في ١٩٨٨، بملكيّة مصر له. إلاّ أنّ ذلك لا يحصل في سوريّا البعثيّة التي ضمنت أنّ اتّفاق فصل القوّات يقيها الحرب المباشرة، فيما السلم قد يورّطها في مشكلات

جديدة هي في غنى عنها.

وما بين الحرب والسلم كانت للأسد تجربة أخرى لكنّها، هذه المرّة، مع الجار التركيّ في الشمال. لكنْ، على عكس الإسرائيليّين، لا يكون تجنّب التورّط مع الأتراك بتعليق الأمور وتركها دون بتّ، خصوصاً أنّه ما من «ساحة لبنانيّة» يمكن تصريف النزاع معهم فيها.

واضطرّ حافظ الأسد أن يختم حياته بمسعى آخر في تجنّب التورّط، وعلى نحو لا يوافق الصفات المنسوبة إليه اعتباطاً أو مديحاً. ففي ١٩٩٨، حين هدّده جنرالات تركيا باجتياح يصل إلى الجنوب السوريّ، ما لم يسلّمهم عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمّال الكردستاني، اللاجئ لديه، وما لم يغلق قواعده في البقاع اللبنانيّ، رضخ الأسد واستجاب بسرعة أذهلت العالم. هكذا، مثلما لقيت صفة الذكاء التي يوصف بها أكثر من طعن وتشكيك، باتت صفات الشجاعة والوفاء والمبدئيّة، وهي الأخرى من الصفات المنسوبة إليه، موضع استهجان وتندّر.

لماذا اللا حرب واللا سلم؟

أثار فشل السلام مجموعة قضايا، بعضها يتعلّق بالدولة العبريّة وحكوماتها التي يحول ضعف شعبيّتها دون الإقدام على مغامرة سلام غير مضمونة النتائج. والمغامراتُ، بتعريفها، غير مضمونة النتائج. لكنّ بعضها الآخر، وهو ما يعنينا هنا، يتعلّق بالأسد وسلطته. فعلى المستوى الأبسط رفض الرئيس السوريّ، تلميذ الطريقة السوفياتيّة في الأداء، الانخراط في الديبلوماسيّة العامّة ومخاطبة الرأي العامّ الإسرائيليّ، فضلاً عن إحاطته ما يجري بتكتّم مَن يقدم على عمليّة مخجلة.

أمّا في المسائل العالقة بين البلدين فظلّ الانسحاب من مئة في المئة من الأراضي المحتلّة موضوع تمسّك غير قابل للمساومة. وأمّا الإصرار على انتزاع التزام إسرائيليّ واضح بالانسحاب حتّى خطّ ٤ حزيران ١٩٦٧، شرطاً مسبقاً للتفاوض، والرفض الإسرائيليّ لتقديم التزام كهذا، فأبقيا الشكّ بالنوايا السلميّة قائماً، لا سيّما أنّ سوريّا ظلّت ترفض اللقاء العلنيّ بين القادة، وتتجنّب الكلام

الصريح عن تطبيع كامل.

وشيئاً فشيئاً تزايدت الشكوك في ما إذا كانت القيادة البعثيّة تريد فعلاً استعادة الجولان مقابل تخلّيها عن نفوذها في لبنان، الذي لم تحرزه إلاّ بفضل هذا النزاع مع إسرائيل. ذاك أن استرداده وقيام سلام كامل ينقل سوريّا من كونها دولة استثنائيّة ويحوّلها دولة طبيعيّة تنكفئ إلى داخل حدودها وتعالج مشاكل انتقالها إلى دولة – أمّة عاديّة.

وأبعد من هذا، في ما يخصّ الضعف البنيويّ للنظام، أن تركيب السلطة غير مجانس لتركيب المجتمع فالأقليّة العلويّة التي يمسك أفراد نافذون منها، عبر الأمن والجيش، بمقاليد الأمور، لا تعدّ أكثر من ١٢ في المئة من السكّان. ثمّ إنّها لا تملك من مواصفات الهيمنة إلاّ مصادر البطش والإذعان. فهي، بسبب ريفيّتها وعزلتها والإهمال الطويل الذي عرّضتها له السلطات المتعاقبة السوريّة وغير السوريّة، لم تُعرف بموقع متقدّم في التعليم أو الاقتصاد أو التجارة، على ما كانته مثلاً حال الموارنة في لبنان. وهذا علماً بأنّ مسيحيّي لبنان كانت نسبتهم السكّانيّة إلى مجتمعهم ما بين ثلاثة وأربعة أضعاف النسبة السكّانيّة العلويّة إلى مجتمعها.

هكذا تبدّى أنّ سلاماً يفكّك السطوة العسكريّة إنّما يهدّد بتعريض الأقليّة الحاكمة لتحدّيات قد تفيض عن السلطة إلى الاجتماع. ولا بدّ أنّ الرئيس السوريّ يعرف أنّ اعتناقه سياسات سلميّة أمر مكلف ما لا يقلّ عن كلفة الانخراط في الحرب. فشارل ديغول، الزعيم التاريخيّ لليمين الفرنسيّ، تعرّض لمحاولة اغتيال ولمحاولتي

انقلاب عليه حين صار من دعاة استقلال الجزائر، فيما قُتل إسحق رابين، وهو بطل حرب ١٩٦٧ عند شعبه، إثر توقيعه اتّفاق أوسلو. وقد يؤجّج مخاوف سياسيّ حذر كالأسد أنّ خصوم ديغول ورابين الفرنسيّين والإسرائيليّين لم يملكوا الرغبات الثأريّة التي امتلكها خصومه السوريّون حياله.

وفوق الخوف على المستقبل، والتعويض بلبنان، شكّل انسحاب مصر والاتّحاد السوفياتيّ من جبهة الصراع خلفيّة راسخة تغري بصرف النظر عن الجولان والاكتفاء بخطابيّة التحرير وإنشائه.

لكنّ قضيّة لبنان بدت على شيء من التعقيد الاستثنائيّ. فقد قام المبدأ العامّ على ربطه بالتعثّر السوريّ، بحيث لا يتّجه إلى سلام آخر مع إسرائيل بعد مصر وإلى جانب الفلسطينيين والأردن. ومبكراً، واستناداً إلى اتّفاق الطائف الذي أعطى دمشق اليد الطولى فيه، شهد ١٩٩٢ حدثين تأسيسيّين في علاقات البلدين، وفي صورتيهما بالتالي:

فقد دخل «حزب الله» الحياة البرلمانيّة عبر مشاركته في الانتخابات، بعد أن أفتى المرشد الأعلى الإيرانيّ آية الله خامنئي بجواز ذلك. وهذا ما ترافق مع حديث عن «لبننة الحزب»، قبل أن يشيع حديث آخر عن تحوّله ربّ عمل ضخماً، انطلاقاً ممّا توفّره له المعونات الماليّة الإيرانيّة. وكان واضحاً أنّ الدأب السوريّ على تعظيم قوّة الحزب المذكور وتمكينه من الاجتماع اللبنانيّ يحوّل أيّ مشكلة لاحقة مع دمشق مشكلة لبنانيّة – لبنانيّة.

كذلك كُلّف رجل الأعمال رفيق الحريري رئاسة الحكومة في

١٩٩٢، هو الذي جنى ثروته في السعودية وحمل جنسيّتها. وكان مضمون العلاقة بالوافد الجديد السماح له بتسلّم الشقّ الاقتصاديّ والماليّ الذي يريح النظام السوريّ من أيّ ارتداد سلبيّ يتركه الوضع الاقتصاديّ، فيما كان بعض متنفّذي النظام السوريّ مستفيدين من المال الحريريّ بطرق شتّى، مباشرة ومداورة، بالتنفيع الصغير أو بالهدايا الكبيرة.

وتقسيم العمل كان واضحاً: فحزب الله يتولّى المقاومة في الجنوب، ويبقى الأمر مضبوطاً على إيقاع المصلحة السوريّة - الإيرانيّة، فيما يتولّى الحريري إعادة الإعمار في بيروت.

وجاء التقاسم الانفجاريّ هذا يكمّل ما كرّسه الطائف إعداماً لأيّ مركز قرار لبنانيّ، مشيراً إلى أنّ أيّاً من الطائفتين المسلمتين الكبيرتين في لبنان، السنّة والشيعة، عاجزة بمفردها عن وراثة الدور المسيحيّ قبل ١٩٧٥، وأنّهما معاً مضطرّتان إلى المايسترو السوريّ الذي يحرّك تناقضاتهما فينشّطها ثمّ يضبطها ويحول دون انفجارها.

لكنّ الفضيحة التي ظهّرها الكلام المنتفخ عن «عروبة لبنان» في ظلّ الرعاية السوريّة، جسّدتها استحالة ملء هذه العلاقة بأيّ مضمون جدّيّ، اقتصاديّ أو ثقافيّ أو تعليميّ. فقد اقتصرت الوحدويّة البعثيّة الممكنة على الإلحاق الأمنيّ والاستراتيجيّ فحسب، والذي تجلّى في ازدهار نقاط التعذيب في عنجر بالبقاع، مركز القيادة الاستخباريّة السوريّة، وفي بعض فنادق بيروت. وفي ظلّ هذه «العروبة»، أحكم الحصار على المخيّمات الفلسطينيّة

في لبنان، بعدما انتُزعت «المقاومة» من أيدي حلفاء الفلسطينيّين، واتّسع استبعاد الفلسطينيّين من سوق العمل اللبنانيّة على نحو غير مسبوق.

إلاّ أنّ أسباب التناقض كانت كثيرة بين الركنين اللبنانيّين للنظام السوريّ: ذاك الذي يريد استئناف المقاومة وذاك الذي يريد «البناء والتعمير». ففضلاً عن تمثيل الحريري العصبيّة السنيّة، وتمثيل حزب الله العصبيّة الشيعيّة الجانحة راديكاليّاً، راهن مشروع الأوّل على تحويل بيروت عاصمة ماليّة وتجاريّة للشرق الأوسط، على افتراض أنّ السلام الإقليميّ الذي بدأ في مدريد ثمّ انطلق في أوسلو واصلٌ إليها لا محالة. وهذا ما كان مدعاة للريبة لا فقط عند حزب الله الذي يلغيه السلام، بل أيضاً عند دمشق التي تمسّكت بـ«وحدة المسارين» في أيّ تفاوض مع الدولة العبريّة، حارمةً «الشقيق الأصغر» كلّ ديبلوماسيّة خاصّة به.

وكي تضمن سوريّا السيطرة التامّة على حركة الحريري، المعروف بعلاقاته الدوليّة الواسعة، أوصلت إلى رئاسة الجمهوريّة، في ١٩٩٨، قائد الجيش إميل لحّود الذي اشتهر بخفّته وعدم تمثيله أيّة شعبية تُذكر بين أبناء طائفته، وبمبالغته تالياً في الإذعان للرغبات السوريّة.

لكنّ المفاجأة جاءت من إسرائيل. فإيهود باراك كان قد تعهّد في حملته الانتخابيّة في آذار / مارس ١٩٩٩، بانسحاب أحاديّ من لبنان، مستجيباً لرغبة رأيه العامّ الذي أقلقه عدد قتلاه. وهذا علماً أنّ مقاومة حزب الله لم تكلّف الدولة العبريّة خلال ١٨ عاماً

سوى ٨٠٠ قتيل، أي أقلّ من أربعة إسرائيليّين في الشهر الواحد، وهو ما يذهب أضعافه ضحايا حوادث سير. والأهمّ أن الرأي العامّ الإسرائيليّ، وفي أعقاب تداعي أوسلو، بات ميّالاً إلى التخلّي عن فكرة المفاوضات لمصلحة انسحابات أحاديّة من دون اتّفاق مع السلطات التي يجري الانسحاب من أرضها والتي، في رأي الاسرائيليّين، لا تلتزم ما تتعهّده.

على أن باراك بوصوله إلى رئاسة الحكومة أنجز الانسحاب بأسرع مما وعد، وتمّ ذلك في ٢٤ أيّار / مايو ٢٠٠٠ عندها لم تُخف دمشق وحلفاؤها اللبنانيّون انزعاجهم ممّا سمّوه «مؤامرة الانسحاب». وفعلاً فقدت سوريّا آخر ذرائعها لإبقاء جيشها في لبنان، وبدأت تتصاعد نبرة المعارضة المسيحيّة مطالبةً بانسحاب مماثل للانسحاب الإسرائيليّ. وكان ما يضاعف الارتباك أنّ الأسد نفسه رحل عن هذه الدنيا بعد ١٦ يوماً على الانسحاب الاسرائيليّ.

لكنّ دمشق مضت، بعد رحيل الأب، في تقوية حزب الله، تعينها في ذلك إيران. ومنذ الإعلان عن الانسحاب، وقبل تنفيذه، توافقت سوريّا وحزب الله وأجهزة الأمن اللبنانيّة على استنباط قضيّة لم يكن أحد على بيّنة منها سابقاً هي مزارع شبعا، التي بات يُفترض تحريرها قبل تخلّي الحزب عن سلاحه. فالانسحاب، وفقاً لهذه النظريّة، ناقص، وإن اعترف العالم باكتماله، وبالتالي فإنّ بقاء سلاح المقاومة الشيعيّة أمر لا بدّ منه.

أمّا الحجّة الإسرائيليّة لعدم الانسحاب فأنّ مزارع شبعا يشملها

القرار ٢٤٢ الصادر في ١٩٦٧ لا القرار ٤٢٥ الذي يخصّ لبنان وحده. وكانت الأمم المتّحدة قد صنّفت المزارع منذ ١٩٧٤ جزءاً من الأراضي السوريّة المحتلّة. ذاك أن القوّات السوريّة، منذ الخمسينات، أقامت فيها مراكز لها ونقطة جمركيّة، وقد قرّرت بيروت حينذاك أن تتغاضى عن المسألة كي لا تثير غضب دمشق. فحين احتلّتها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ احتلّتها من سوريّا لا من لبنان. وقد زاد التعقيد تعقيداً أنّ دمشق لم تقل بصراحة ووضوح إن المزارع لبنانيّة.

وكان يمكن، في حال توافر رغبة سوريّة في إخراج إسرائيل من المزارع وإخراج لبنان من الحرب، إحالة الموضوع إلى تحكيم دوليّ. لكنّ هذا لم يحصل. ما حصل أنّ المزارع حُوّلت محكّاً لسيادة لبنان، علماً بأن حزب الله ظلّ يضيف، بين وقت وآخر، حججاً أخرى لإبقاء سلاحه، منها تحرير فلسطين واسترجاع المسجد الأقصى في القدس.

وعلى العموم حيل مجدّداً دون قيام دولة لبنانيّة إذ أصرّ حزب الله، عبر تمسّكه بالسلاح، على ممارسة الازدواج السلطويّ مانعاً احتكار الدولة لوسائل العنف. وهذه كانت قنبلة أخرى أكبر من سابقاتها، سريعاً ما انفجرت في الجسد اللبنانيّ.

بدايات بشّار المتعثّرة

برحيل حافظ الأسد بسرطان الدم، خلفه نجله بشّار البالغ ٣٤ عاماً يومذاك، والذي عُدّل الدستور لتسهيل وراثته. يومها كان للأمر طعم الفضيحة، فاحتلّ النظام السوريّ المرتبة الثانية في التوريث الجمهوريّ والاشتراكيّ بعد كوريا الشماليّة، حيث ورث كيم جونغ إيل أباه كيم إيل سونغ.

إلاّ أنّ العجز الشعبيّ عن التأثير في الشأن العامّ خلق إجماعاً ظاهريّاً على تجميل المأساة أو إكساب القناعة الاضطراريّة شكل الخيار الحرّ. هكذا شاع، بشيء من التسرّع والسذاجة، أنّ العهد الجديد سيقطع مع الماضي وسيبدأ عمليّة انفتاح توصل إلى الديموقراطيّة. أمّا البراهين التي قُدّمت فأنّ بشّار شابّ درس طبّ العيون لسنتين في بريطانيا، ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٤، مع أنّه لم يُكمل بسبب استدعائه إلى سوريّا إثر وفاة شقيقه الأكبر باسل. ثمّ إنّ بشار اقترن بشابّة سوريّة هي، فضلاً عن سنّيّتها التي تخفّف من علويّة النظام، جميلة وأنيقة وذكيّة وبورجوازيّة، عاشت في لندن

وعُرفت بمظهرها وسلوكها الغربيّين «المتمدّنين». وأخيراً، خدمَتْه المقارنة بشقيقه الأكبر الذي يرجّح أنّه توفّي بحادث سير، بعدما كان هو المرشّح لوراثة أبيه. فباسل الذي ارتبط اسمه ببعض هوايات أبناء الأغنياء المرفّهين، كحبّ سيّارات السباق والأحصنة، ارتباطه بالتحلّل من بعض الضوابط الأخلاقيّة، هو من شبّهه هواة السينما بـ«صوني» في الجزء الأوّل من فيلم «العرّاب». أمّا بشّار الذي شابه «مايكل» في سيرته الأولى، فكان يصعب الجزم آنذاك بأنّه سيكمل سيرة مايكل حتّى النهاية.

وأخيراً كان من الرائج يومها، خصوصاً في الدوائر الإعلاميّة والسياسيّة الغربيّة، التفاؤل بوصول جيل جديد إلى السلطة في بعض البلدان العربيّة: ففي الأردن والمغرب تولّى العرش في ١٩٩٩ ملكان شابّان هما عبد الله الثاني ومحمد السادس إثر رحيل والديهما: أوّلهما كان في السابعة والثلاثين والثاني في السادسة والثلاثين.

وفعلاً حين تحدّث بشّار في خطاب تسلّمه الرئاسة في ١٧ تموز (يوليو) ٢٠٠٠، سأل الشعب السوريّ أن «يقدّم أفكاراً جديدة» و«يجدّد أفكاراً قديمة»، ثمّ بعد خمسة أيّام أصدر مرسوماً يدعو إلى إقامة فروع للتكنولوجيا والأنترنت في جامعات سوريّا الأربع

وعلى العموم لم يكن صعباً استبيان طاقات الوريث. ذاك أن أحداً لم يصفه بالذكاء ولا بالكاريزما، فيما أشار البعض إلى حبّه الحذلقة الكلاميّة التي لا يلبث أن يفقد السيطرة عليها والتحكّم بها. كذلك وُجد من يشير مبكراً إلى إعجابه المنقطع النظير بحزب الله اللبنانيّ وأمينه العامّ حسن نصر الله. وهو تقدير برهنت الأيّام

اللاحقة صدقه، لا فقط لجهة التعويل على الحزب الشيعيّ اللبنانيّ في مواجهة رفيق الحريري، بل أيضاً كإشارة إلى علاقة بإيران ذهبت أبعد ممّا كانته علاقة أبيه النديّة بها.

في مطلق الأحوال سريعاً ما ظهر أنّ نظريّات الأجيال والعيش في الغرب وجمال الزوجة وطلاقة لسانها والولع بالتقنيّات المعولمة لا تعدو كونها خرافات صدّقها غربيّون حسنو النوايا، وتظاهر بتصديقها عدد من المثقّفين السوريّين الشجعان الذين انطلقوا ينشئون المنابر والمنتديات التي تحمل مراجعات للسياسات الحكوميّة في بلدهم، كما يتدارسون بعض أوجه تاريخ الحكم البعثيّ. وهذه النسمة الطريّة هي ما سُمّي «ربيع دمشق» في تيمّنٍ ضمنيّ بـ«ربيع براغ» الذي قاده ألكسندر دوبتشيك في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨

وبالفعل لم يختلف مصيرا الربيعين. فعبد الحليم خدّام، الذي احتفظ بمنصبه نائباً للرئيس، باشر الحملة محذّراً من «جزأرة سوريّا»، قاصداً الفوضى والحرب الأهليّة اللتين سبق أن عاشتا بالجزائر. ومالبث النظام كلّه أن هبّ، صيف ٢٠٠١، ليحبط الدعوة الديموقراطيّة ويعطّل أصواتها ويعتقل ناشطيها، مؤكّداً ولاءه لنهجه السابق.

أمّا التطوّر الوحيد البارز الذي استجدّ، فضلاً عن إطلاق سراح معتقلين سياسيّين شاخ بعضهم في السجن، فكان اعتماد النظرية الصينيّة في الجمع بين الليبراليّة الاقتصاديّة وبين سيطرة الحزب الواحد سياسيّاً. لكنْ لئن بدا التشبيه بإنجازات الاقتصاد الصينيّ مضحكاً إلى حدّ الإحزان، كان واضحاً أن الاستقرار، وليس

الاقتصاد، هو ما فرض هذا التوجّه المتذبذب والهاجس بتجنّب الإصلاح، أكثر كثيراً ممّا بالإصلاح ذاته.

فضلاً عن ذلك، فالإصلاحات على محدوديّتها، وهي اقتصاديّة فحسب، ظلّت اعتباطيّة لا تخضع لمراجعات تشريعيّة أو قانونيّة. هكذا اتّسع الفساد فيما عمل التكوين المافياويّ لغائلات السلطة، كالأسد وأقاربهم آل مخلوف وآل شاليش، وآل خدّام وآل طلاس، على تحويل الاستعانة بمساعدات الدول النفطيّة، كالسعوديّة وإيران، إلى حاجة تعادل الحياة والموت. هكذا ترسّخ الزواج الذي بدأ بعد حرب ١٩٧٣ بين الشلّة الأمنيّة – العسكريّة الضالعة في القمع والشلّة الماليّة الضالعة في الفساد، وظلّت القرابة والمصاهرات جسر التوصيل المتين.

أمّا الجديد النسبيّ الآخر، خصوصاً وقد طرأ مزيد من التراجع في نفوذ البعث وإيديولوجيّته، فمنحُ حصّة من السلطة الثقافيّة والمجتمعيّة للإسلاميّين الذين يمارسون غضّ النظر عن استمرار الحكم الأمنيّ للبعثيّين. وفي هذا التخلّع المتمادي، وفي تخلّي الدولة عن وظائفها، واقتصارها على سلطة تقمع وتنهب، راح يتعاظم التمركز على دمشق، وجزئيّاً حلب، فيما تُلفظ المدن الأخرى والمناطق والأرياف. وبما يوازي فقرها وتهميشها، وضمور صلتها بالسلطة وحزبها ومنظّماتها، آثرت تلك الفئات استكمال انفصالها عن ثقافة الدولة، مستعيضة بوسائل التواصل الاجتماعيّ، البعيدة عن الرقابة، عن تلفزيون ميّت وصحف مقفرة وبليدة.

وأمّا خارجيّاً، فاستمرّ الإمساك بلبنان في معزل عن حصول

الانسحاب الإسرائيليّ منه، كما تضافرت عوامل إقليميّة قوّت الرغبة الرسميّة في الإبقاء على نهج حافظ الأسد. فإذ ترافق تولّي بشّار وانتقال القياديّ الحمساويّ خالد مشعل من قطر إلى دمشق، كانت الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية، ومن ثمّ انتخاب أريبل شارون رئيساً لحكومة إسرائيل في شباط / فبراير ٢٠٠١، قد وفّرا حجّة أخرى للتشدّد السوريّ. وما لبثت أن تلاحقت الأسباب: فمن مأساة ١١ أيلول ٢٠٠١ و«الحرب على الإرهاب»، إلى حرب العراق في ٢٠٠٣ التي عارضتها دمشق وخافتها، اتّسعت الفجوة بين الولايات المتّحدة والنظام السوريّ، كما تقلّصت الرغبة، الضئيلة أصلاً، في الإصلاح. بيد أنّ هذا، كما العادة دوماً مع الحكم الدمشقيّ، جاء مسبوقاً بتعاون استخباريّ بعيد مع واشنطن، بدأ إثر ١١ أيلول، ليتراجع بعد حرب العراق، قبل أن يتوقّف في ٢٠٠٥

فقد راهن النظام على مقايضة قوامها تسليم ما أمكن من إرهابيّين ومشبوهين بالإرهاب للفوز بما تيسّر من رضى الرئيس الهائج جورج دبليو بوش، ولولا الحرب العراقيّة لربّما كُتب النجاح لتلك المقايضة. ذاك أنّ الوجود العسكريّ الأميركيّ في بلاد الرافدين كان أكثر ما أرعب بشار، معزّزاً اندفاعته للارتماء الكليّ في الحضن الإيرانيّ. وزاد في الإلحاح هذا أن «خطّة طريق» لحلّ النزاع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ، مرعيةً من «رباعيّة» الولايات المتّحدة وأوروبا وروسيا والأمم المتّحدة، ما لبثت أن وُضعت في ٣٠ نيسان / ابريل، أي فوراً بعد دخول بغداد. ثمّ في بداية أيّار / مايو وصل وزير الخارجية الأميركي كولن باول إلى دمشق حاملاً قائمة

مطالب بينها إغلاق مكاتب منظّمتي «حماس» و«الجهاد الإسلاميّ» الفلسطينيّتين في دمشق وإغلاق الحدود مع العراق التي يتسلّل منها الإرهابيّون.

وبعد الحرب العراقيّة زجّت السلطة بكبير موظّفيها، المفتي أحمد كفتارو، فأصدر فتواه بالجهاد في العراق باعتباره «فريضة عين» على كل مسلم. وفي المقابل تنادى مثقّفون معارضون، من خلال عريضة رفعوها في أيار/ مايو ٢٠٠٣، لتجديد الدعوة إلى إصلاحات تأتي «من الداخل» وتقطع الطريق على الخارج. وتتمّةً لهذا الجهد صدر «إعلان دمشق» في أواخر ٢٠٠٥ كمحاولة لصياغة هيئة سياسية تجمع أطراف المعارضة. لكنّ ما كان أبعد وأخطر أنّ التصدّع ما لبث أن ظهر في الداخل نفسه: ففي ١٢ آذار ٢٠٠٤، انفجر الوضع في مدينة القامشلي، في الشمال الشرقيّ المحاذي للعراق، واتّخذ شكل انتفاضة للأكراد السوريّين الذين تُقدّر نسبتهم بـ١٠ في المئة من السكّان. والمعروف أن ربع مليون كرديّ سوريّ محرومون من الجنسيّة، عملاً بمشروع «الحزام العربيّ» للتعريب الذي بدئ العمل به في ١٩٦٢ هكذا امتدّ العنف شاملاً معظم المناطق التي يعيش فيها أكراد، ما تأدّى عنه مقتل أكثر من ثلاثين شخصاً واعتقال أكثر من ألفين لقي بعضهم من التعذيب ما يليق بمن يكون معارضاً وكرديّاً في وقت واحد.

وبدأت إدارة بوش باعتماد سياسات العقوبات على سوريّا، مع إدراك واضح بأنّ وجودها العسكريّ في لبنان هو المكان الأشدّ قابليّة للعطب. وبدا أنّ إخراج الجيش السوريّ من «الشقيق

الاصغر» قضيّة مشتركة أميركيّة - فرنسيّة، أمل بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن يعوّض للولايات المتّحدة ما تسبّبت به معارضة فرنسا حربَها في العراق.

هنا، في صيف ٢٠٠٤، ارتكبت دمشق الخطأ القاتل بأنْ فرضت على اللبنانيّين تمديد ولاية الرئيس إميل لحّود نصف ولاية إضافيّة من ثلاث سنوات. وهذا ما لم يأخذ في الحسبان انعدام شعبيّة لحّود واعتبار أكثريّة اللبنانيّين الساحقة أنّه مجرّد دمية سوريّة. لقد بدا القرار هذا مهيناً وعدوانيّاً لا يفسّره إلاّ رعب النظام السوريّ من احتمال تفلّت قبضته على لبنان وحاجته، من ثمّ، إلى رجل كلحّود. ذاك أنّ أيّ سياسيّ مسيحيّ آخر يصعب الوثوق به في هذه المعركة الخاسرة مع الولايات المتّحدة وفرنسا. وبدورها باتت الطائفة السنيّة بزعامة رفيق الحريري والطائفة الدرزيّة الصغيرة أشدّ تعاطفاً مع الطرح الذي كان قبلاً يقتصر على المسيحيّين. ولم يُخفِ بشّار ونظامه ارتباكهما من النتائج التي قد تسفر عنها الانتخابات اللبنانيّة المقرّر إجراؤها في أيّار ٢٠٠٥ والمقدّر أن تعطي الحريري وحلفاءه أكثريّة واضحة. وإلى ذلك بدأ الأخير، بسبب سنّيّته، يتحوّل نجماً لبعض السنّة السوريّين أنفسهم، فيما كانت علاقاته الدوليّة الواسعة، لا سيّما مع فرنسا، تضاعف قلق دمشق منه.

وعلى النحو هذا راحت تتجمّع غيوم كثيرة في سماء البلدين.

استكمال الخراب اللبنانيّ

آل الانزعاج الأميركيّ من المواقف السوريّة حيال العراق، وتشجيع وصول الإرهابيّين إليه عبر غضّ النظر عنهم، إلى فرض سلّة من العقوبات الاقتصاديّة في أيّار / مايو ٢٠٠٤، أُتبعت بعقوبات على رموز في النظام السوريّ.

أهمّ من ذلك ما حدث في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٤ حين صدر عن مجلس الأمن، بدفع أميركيّ - فرنسيّ، القرار ١٥٥٩، مطالباً بانسحاب ما بقي من قوات أجنبيّة من لبنان، وبحلّ جميع المليشيات اللبنانيّة وغير اللبنانيّة ونزع سلاحها، فضلاً عن بسط يد الدولة اللبنانيّة فوق أراضي بلدها. وزاد في خطورة هذا القرار وفي جدّيّته أنه جاء مسبوقاً بإصدار الكونغرس الأميركي «قانون محاسبة سوريّا».

لكنّ ١٥٥٩ سريعاً ما اعتبرته دمشق وحليفها حزب الله قراراً صهيونيّاً - أميركيّاً، وبدأت الأجواء تتشنّج في لبنان. وبعد حملة دعائيّة ممنهجة ضدّ رفيق الحريري، اغتيل الرجل في بيروت في

١٤ شباط / فبراير ٢٠٠٥ في عمليّة تفجير وحشيّ، ثم كرّت سلسلة اغتيالات طالت سياسيّين وإعلاميّين ومثقّفين يُعدّون كلّهم خصوماً لسياسة سوريّا وحزب الله.

وفي ١٤ آذار / مارس، بعد شهر بالتمام على الجريمة، انفجرت تظاهرة غير مسبوقة في لبنان ضمّت مليون شخص يطالبون بانسحاب القوّات السوريّة وإسقاط النظام الأمنيّ الذي أنشأته. بعد ذاك تلاحقت القرارات الدوليّة التي أكملت تصديع الموقع السوريّ وصولاً إلى قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ الذي طالب بإقامة علاقات ديبلوماسيّة طبيعيّة بين البلدين. وكان الحكم السوريّ، في هذه الغضون، قد اضطرّ إلى إخراج جيشه من لبنان على نحو مذلّ، وسط التعرّض لضغوط خارجيّة متّصلة.

والحدث الأخير أدّى إلى حرمان دمشق الاستفادة من «الساحة» اللبنانيّة، فبات ممكناً لسياسة بيروت الخارجيّة أن تتحرّر من الوصاية. لكنّ هذا لم يمنع النظام السوريّ وحلفاءه، فور خروج جيشهم، من مباشرة الإعداد الدؤوب للردّ، تماماً كما فعلوا بعدما أخرج الإسرائيليّون الجيش نفسه من لبنان في ١٩٨٢ فدمشق، عبر الانسحاب، نفّذت جزءاً من القرار ١٥٥٩ لكنّها تركت لغم حزب الله والمنظّمات الفلسطينيّة التابعة لها. وإذ استمرّ مسلسل الاغتيالات لوجوه من ١٤ آذار، عُطّل نشاط النوّاب المتخوّفين من استهدافهم بأعمال قتل تخفض عددهم وتحرمهم البقاء أكثريّةً نيابيّة. وفضلاً عن الحصار الاقتصاديّ بإغلاق الحدود، وهي المنفذ البرّيّ الوحيد للبنان إلى العالم، وجّه بشّار إهانات

غير معتادة في اللغة الديبلوماسيّة لرئيس الحكومة اللبنانيّة فؤاد السنيورة. كذلك جرى العمل على تصديع ائتلاف ١٤ آذار عبر انسحاب ميشال عون منه وتحالفه، في شباط ٢٠٠٦، مع حزب الله الذي كان، قبل أسابيع قليلة، خصمه المحليّ الأوّل. وما لبث عون، غير المعروف بأيّ تواضع في طموحه، أن انفتح على سوريا وإيران، محرّكاً لدى المسيحيّين كلّ ما يمكن تحريكه من غرائز طائفيّة.

بيد أن الردّ الأبرز على صعود ١٤ آذار، وعلى الأجندة الوطنيّة والديموقراطيّة التي رفعها، ولو بكثير من التعثّر، تمثّل في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦. ويبدو، بالعودة إلى ذاك السياق، أنّ ما أراده حزب الله وحلفاؤه من وراء تلك الحرب إعادة الاعتبار بالقوّة لأجندة الصراع مع إسرائيل في الحدود التي تتوسّلها دمشق وتضبطها.

صحيح أنّ الاسرائيليّين فشلوا في تصفية حزب الله، خصوصاً أنّ الحرب شكّلت المواجهة الأولى بين قوى محلّيّة لادولتيّة وبين جيش معتاد على المواجهات الكلاسيكيّة، ما حمل الأمين العامّ للحزب حسن نصر الله على الحديث عن «نصر إلهيّ» حقّقه حزبه. لكنّ الصحيح أيضاً أن الحرب أظهرت حقائق أخرى حملت نصر الله على القول إنّه لو عرف مسبقاً بالنتائج لما أقدم على شنّها. فإلى التفاوت الهائل في الخسائر البشريّة والماديّة، صُدّع ما بقي من لحمة ونسيج وطنيّين لبنانيّين، وانتهت الـ٣٤ يوماً من القتال بصدور القرار ١٧٠١ عن مجلس الأمن، الذي

قضى بتمركز قوّات الأمم المتّحدة والجيش اللبنانيّ في منطقة حدوديّة عريضة، وألاّ تكون هناك عناصر مسلّحة من غيز هذه القوّات.

هكذا انتهت عمليّاً المقاومة لإسرائيل وباتت فعاليّة حزب الله موجّهة كلّها إلى الداخل اللبنانيّ. مع هذا استطاع الحزب أن يغيّر الأولويّة كما وضعتها حركة ١٤ آذار، أي الوعد ببناء دولة مستقلّة وديموقراطيّة، من دون أن يكون نجاحه كاملاً، ومن دون أن يكون سبيله إلى ذلك سهلاً. فقد صدر في حزيران / يونيو ٢٠٠٧ قرار مجلس الأمن ١٧٥٧ الذي يقضي بإنشاء محكمة دوليّة تنظر في اغتيال الحريري، ثمّ اضطرّت سوريّا، في ٢٠٠٨، لإنشاء علاقات ديبلوماسيّة مع لبنان، ومن ثمّ إقامة سفارتين في البلدين.

وهذان المكسبان واجهتهما أيضاً، في معارك الكرّ والفرّ السياسيّة، جهود مضادّة أنجبها التفاهم العميق بين دمشق وطهران وحزب الله: فوزراء المعارضة الشيعيّة في حكومة «الوحدة الوطنيّة» استقالوا جميعاً ردّاً على تعاون الحكومة مع المحكمة الدوليّة. وكان المقصود بهذه الخطوة، المصحوبة باعتصام مفتوح في الوسط التجاريّ لبيروت، إسقاط الحكومة، أو في الحدّ الأدنى إلحاق الشلل بها، وهو ما تمّ. كذلك أراد النظام السوريّ من إقامة التمثيل الديبلوماسيّ أن يبرّئ ذمّته أمام العالم كجزء من حملته لكسر عزلته. أمّا وظائف السفارة فعليّاً فاقتصرت على وظائف قنصليّة، فيما استمرّ التركيز في المسائل الأساسيّة على الحلفاء اللبنانيّين لسوريّا.

وعلى العموم أمكن بقوّة السلاح والتخويف منع الأكثريّة الـ١٤ آذاريّة من أن تحكم، هي التي نالت الأكثريّة في انتخابات ٢٠٠٩ العامّة بعدما نالتها في انتخابات ٢٠٠٥ وكان أبرز حدث في هذا السياق انقضاض مسلّحي حزب الله وحلفائه، في أيّار / مايو ٢٠٠٨، على بيروت وتعطيلهم بعض وسائل الإعلام المناوئة لهم، وذلك بعد أن حاولت الحكومة السيطرة على شبكة اتّصالات الحزب. وقد استلزم الأمر عقد مؤتمر في العاصمة القطريّة، الدوحة، وإجراء مصالحة شكليّة بين القادة اللبنانيّين مكّنت من انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة وتشكيل حكومة «وحدة وطنية» أخرى.

وكان الأثر المباشر لذاك العمل العسكريّ تحوّل الزعيم الدرزيّ وليد جنبلاط، المسكون بمخاوف الأقليّات الدينيّة المشرقيّة وهواجسها، من أحد أركان ١٤ آذار إلى ملتحق بحزب الله وسوريّا. هكذا حصل حزب الله وحلفاؤه على فيتو معطّل في الحكومة الجديدة.

ومجدّداً استقال وزراؤه حين تناقلت بعض وسائل الإعلام الغربيّة معلومات عن قرب إصدار المحكمة الدوليّة قرارها الظنّيّ في جريمة قتل الحريري، وأن أفراداً في حزب الله متّهمون بها. وبالفعل استقالت الحكومة التي يرأسها سعد الحريري وقد فقدت أكثريّتها، وبدأ السعي إلى حكومة أخرى بالاستناد إلى أكثريّة جديدة شكّلها الخوف، أريد لها أن ترفض التعاون مع المحكمة كما تنزع الشرعيّة عنها. أمّا سوريّاً فكانت التسريبات عن المحكمة تلتقي كلّها عند دور ما تكبّره تلك الرواية وتصغّره تلك. لكنّ المصاهرات

والقرابات بدت شديدة الحضور في أسماء المتّهمين والذين تدور الشبهات حولهم.

وعلى العموم، ظهّرت جريمة الحريري البُعد العائليّ المافيويّ للسلطة في دمشق، بينما نمّت عن انكسار شيء أساسيّ من لبنان كما عرفه لبنانيّون كثيرون.

طاقم بشّار

إذا كان حافظ الأسد مَن صنع طاقمه، فهذا ما لا يصحّ في بشّار، الأمر الذي جعله أضعف بكثير حيال الأقارب النافذين، وأشدّ تعويلاً على شبكات القرابة والطائفة. وإذا كان الماضي البعثيّ لحافظ قد أبقى حصّة للحزب، ولو متضائلة، فتحرّر بشّار من هذا الإرث حرّره من مراعاة تلك الحصّة، ما عزّزته ادّعاءات الحداثة الشكليّة وولوج عصر الاشتراكيّة والحزبيّة.

لكنّ تغيّرات ثلاثة طالت الطاقم الحاكم في ظلّ بشّار: فقد أزيح معظم رجالات الأب، الذين عرفوا بشّار طفلاً فلم يعد سهلاً، لا عليه ولا عليهم، أن يعرفوه رئيساً. هؤلاء انكفأوا إلى بيوتهم وأعمالهم الخاصّة باحترام يتفاوت بين واحدهم والثاني. كذلك باتت حصّة رجال الأعمال، خصوصاً رامي مخلوف، ابن خال بشّار، حصّة معتبرة في الطاقم الحاكم وقراره. وبدورها، تعرّضت تلك المجموعة لهزّة جسّدتها المحاولة الانقلابيّة التي رُبطت بغازي كنعان وعبد الحليم خدّام وحكمت الشهابي،

وكانت واحداً من ذيول اغتيال الحريري.

لقد عاند خدّام الاعتراف برئاسة بشّار منذ البداية، وهو لم يُخف طموحه وتململه ذا المصدر الطائفيّ، ولا كان ممّن ترتاح إليهم نخبة الضبّاط العلويّين، لا سيّما بعد الصلة التي وطّدها بالحريري. وفي الحالات كافّة، انشقّ خدّام عن النظام في كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠٠٥ مستدعياً حملة تنديد رسميّ به من عيار ستالينيّ. وإذ أسّس، في العام التالي، «جبهة خلاص وطنيّ» مع الإخوان المسلمين، فقد حرمه ماضيه والصورة الشائعة عن فساده كلّ تأثير في مجريات الحياة السوريّة. لكنْ قبلذاك، وفي تشرين الأوّل / أكتوبر، انتحر كنعان، أو حُمل على الانتحار، فيما ردّدت وسائل إعلام غربيّة أنّه، وهو الضابط العلويّ، كان يُعدّ لانقلاب يطمئن العلويّين فيما يزيح بشّار ومقرّبيه عن سدّة الحكم. وكنعان هو مَن تولّى رئاسة المخابرات السوريّة في لبنان حتّى ٢٠٠٣ ليُنقَل منها ويُسلّم وزارة الداخليّة التي تُعدّ منصباً احتفاليّاً في سوريّا.

كائناً ما كان، حظي الطاقم الحاكم باستقرار ملحوظ منذ ٢٠٠٥، وبقي مدهشاً التداخُل الهائل بين الأجهزة الأمنيّة التي يُقدّر عددها بخمسة عشر، وصولاً إلى التسميات المتشابهة المعطاة لها والتي تنمّ، كما الحال دائماً، عن مخيّلة فقيرة. وبالقدر نفسه ظلّ من السهل أن يُلاحَظ التشابه بين البيئة الأمنيّة الضيّقة للسلطة السوريّة ومثيلتها في العراق إبّان عهد صدّام حسين، مع فارق القوّة طبعاً بين بشّار والرئيس العراقيّ الراحل.

ويتّفق دارسو الشأن السوريّ على أنّ الشقيق الأصغر ماهر أقوى رجالات النظام. فهو القائد الفعليّ لـ«الحرس الجمهوريّ»، ذاك التشكيل الذي يعدّ عشرة آلاف ويتولّى أمن العاصمة. فهو، إذاً، الحامي المباشر للسلطة وحارس مرماها.

ومنذ البداية ارتبطت صورة ماهر بالقسوة والعنف: فهو من نُسب إليه دفع شقيقه الأكبر إلى قمع «ربيع دمشق»، وإطلاق النار على صهره آصف شوكت، قبل تنفيذه مذبحة سجن صيدنايا في ٢٠٠٨، حيث قتل ما بين أربعين ومئتي سجين أغلبهم إسلاميّون. ولم يقتصد الإعلام الغربيّ والاسرائيليّ في نقل حركات ماهر وسكناته: فقد ذاع أنّه حضر في الأردن عدداً من اللقاءات غير الرسميّة مع مدير وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة بحضور رجلي أعمال من عرب إسرائيل للتباحث في استئناف مفاوضات السلام. وفي ٢٠٠٥، ورد اسمه، ومعه اسم صهره آصف شوكت، في التقرير الأوّليّ عن التحقيق باغتيال الحريري، كشريك محتمل في التخطيط.

وظهر من يشبّهون ماهر بعمّه رفعت لجهة التعويل على خيار علويّ. وهو فعلاً ورث عمّه على رأس «سرايا الدفاع» التي أعطيت اسم «الفرقة الرابعة» ذات التسليح الإيرانيّ، مثلما ورث شقيقُه بشّار أباهما حافظ. والمعروف أنّ «الفرقة الرابعة» هي التي تولّت قمع الانتفاضة حين اندلعت في درعا في آذار ٢٠١١، مثلما تولّى رفعت قمع تمرّد الإخوان في ١٩٨٠

هكذا سرت تقديرات لم يتأكّد أيّ منها تقول إنّ ماهر قد يتحدّى

سلطة أخيه بشّار الموصوف بالضعف وقلّة الفاعليّة، مثلما تحدّى عمُّه رفعت سلطة أبيه حافظ.

ويلي ماهر الأسد آصف شوكت كأبرز رجالات النظام الأمنيّين. بيد أنّ موقع شوكت من عائلة زوجته، وبالتالي من مراتب السلطة، ظلّ دائماً مادّة للتكهّن. فقد شاع أنّ باسل الأسد اعترض على زواجه بشقيقته بشرى، وأنّ ماهر يبادله كراهيّة حملته على إصابته بطلقات مسدّسه. وذهبت إحدى الروايات إلى أنّ آصف هو مَن حُمّل مسؤوليّة اغتيال القائد العسكريّ لحزب الله، عماد مغنيّة، عام ٢٠٠٨، في دمشق، وأنّ إزاحته، في ٢٠١٠، عن رئاسة المخابرات العسكريّة وتكليفه نيابة رئاسة أركان الجيش إنّما جاءا عقوبة له على ذلك. لكنْ، كما في كلّ نظام سرّيّ، ظهرت تقديرات مخالفة مفادها أنّ نقله كان تمهيداً لتعيينه رئيساً للأركان أو وزيراً للدفاع

غير أنّ ما يتّفق عليه المراقبون أنّ شوكت تحوّل، بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، أحد أبرز قنوات التعاون الاستخباريّ بين الأميركيّين والسوريّين. وبنتيجة التعاون هذا أنشئ في دمشق مكتب استخباريّ أميركيّ لم يُغلق إلاّ بعد تطوّر الخلاف لاحقاً.

ويتولّى رئاسة فرع المخابرات العسكريّة، وهو جهاز أجهزة السلطة وأشدّها بطشاً، عبد الفتّاح قدسيّة الذي جيء به من قيادة القوّات الجويّة التي شغلها بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ وقد يكون علي مملوك العسكريّ السنّيّ الأبرز في دائرة السلطة الضيّقة. فكرئيس لجهاز أمن الدولة، أو الأمن العامّ، تتركّز مهمّته في التعاطي مع معارضي الداخل. في الوقت نفسه ارتبط اسم مملوك أيضاً بالتنسيق

الأمنيّ مع الولايات المتّحدة في مكافحة الإرهاب.

ويرأس جميل حسن مخابرات القوّات الجويّة التي سبق أن تولاّها قدسيّة، وهي جهاز صغير إلاّ أنّه نخبة الامبراطوريّة الأمنيّة. وبفعل صدور حافظ الأسد عن القوّات الجويّة، فإنّه كان يرعى مباشرة هذا الجهاز الذي اهتمّ، تحت عينه الساهرة، بمطاردة الإسلاميّين في الداخل والخارج. وبدوره يتربّع محمّد ديب زيتون، وهو السنّيّ الآخر في القبضة القياديّة، في رئاسة فرع الأمن السياسيّ. والأخير، الذي يُفترض أنّه مدنيّ، مكلّف مراقبة النشاط السياسيّ المنظّم، ومنه النشاط القليل لأحزاب «الجبهة» ومنشوراتها. كذلك يُعنى بمهامّ استخباريّة عربيّة، لا سيّما فلسطينيّة. أمّا زهير حمد، نائب مملوك، فتتعلّق أبرز نشاطاته بمراقبة الصحف وقنوات التلفزيون ومواقع الانترنت، مع ما يرافق ذلك من تهديد ووعيد للصحافيّين وابتزاز المشتبه بهم عموماً.

وأمّا حافظ مخلوف، الشقيق الأصغر لـ«رجل الأعمال» رامي، وصديق طفولة بشّار وابن خاله، فرئيس فرع الأمن العام لدمشق الذي يُعنى أساساً بالمدنيّين. ومن شلّة حافظ الأسد أبقي محمّد ناصيف وحده مستشاراً رئاسيّاً للأمن. وناصيف، المنتمي إلى عشيرة خير بك وإلى عشائر الكلبيّة التي تنتمي إليها عائلة الأسد، صهر لهم بفعل زواجه بإحدى بنات رفعت. وفي ٢٠٠٧ جمّدت الولايات المتّحدة ممتلكاته فيها لـ«سلوكه الإشكاليّ» بما فيه دعم الإرهاب والسعي للحصول على أسلحة دمار شامل ورعاية العمل التخريبيّ في العراق. وثمّة إجماع بين متابعي الشأن السوريّ على

أنّه صلة الوصل الأبرز بين دمشق والنظام الإيرانيّ والقوى الشيعيّة التابعة لها في لبنان.

ثمّ هناك هشام إختيار، مدير مكتب الأمن القوميّ التابع للقيادة القطريّة للبعث، ووظيفته التنسيق بين الأجهزة الأمنيّة وتقديم اقتراحات أمنيّة للرئيس. ولا يُنسى ذو الهمّة شاليش، ابن عمّة الرئيس والمسؤول عن الأمن الرئاسيّ. فقد نسبت إليه واشنطن الضلوع، بمشاركة شقيقه آصف، بتمرير أسلحة إلى عراق صدّام حسين، ثمّ بتوفير الحماية لنجله عديّ. ومنذ ٢٠٠٩ دخل النادي الضيّق ابن طرطوس علي حبيب فحلّ في وزارة الدفاع بعد خدمته رئيساً للأركان وقيادته القوّات السوريّة في حرب تحرير الكويت ثمّ قيادته «القوّات الخاصّة». غير أنّ وزير الدفاع يبقى أقلّ فعاليّة من بارونات الأجهزة الأمنيّة، بسبب تركيبة النظام الذي يثق بالجيوش الموازية والطائفيّة أكثر كثيراً ممّا بالجيش الوطنيّ.

وبين سنّة النظام يبرز اسم رستم غزالي، رئيس الاستخبارات العسكريّة في ريف دمشق، وهو الذي تولّى المهمّة نفسها في لبنان خلفاً لغازي كنعان، فهندس التجديد لإميل لحّود متسبّباً بانفجار الأوضاع اللبنانيّة. واسم غزالي إنّما ارتبط بحدث اغتيال الحريري الذي جدّ إبّان تولّيه الموقع الأمنيّ الأوّل في لبنان.

أمّا مناف طلاس، أحد قيادات «الحرس الجمهوريّ» وصديق بشّار الشخصيّ، فابن مصطفى طلاس الذي كان صديق حافظ الأسد وتابعه. ويوصف طلاس بانكبابه على توطيد العلاقة بين بشّار وبيئة رجال الأعمال السنّة، وعلى رأسهم شقيقه فراس.

على أنّ أبرز المدنيّين الذين يشكّلون واجهات للنظام هم فاروق الشرع، وزير الخارجيّة منذ ١٩٨٤ ونائب رئيس الجمهوريّة منذ ٢٠٠٦، ووليد المعلّم، السفير في الأمم المتّحدة الذي رُقّي وزيراً للخارجيّة، وبثينة شعبان، المستشارة الإعلاميّة للقصر الجمهوريّ. بيد أنّ المدنيّ الوحيد الذي يتعدّى الواجهة ويمثّل موقعاً فعليّاً في الطاقم الحاكم يأتي من تقاطُع العائلة والبيزنس: إنّه رامي مخلوف، الوجه الاقتصاديّ والماليّ الأقوى في سوريّا. وصورة مخلوف الشائعة إنّما حفّت بها شهادات لا تُحصى عن الفساد والزبونيّة و«الخوّة» التي ينبغي أن يتقاضاها من كلّ شركة أجنبيّة تريد دخول سوريّا وسوقها.

وربّما كان الحدث الأشهر في ملفّه الشخصيّ إنشاؤه شركة «سيرياتيل» للتليفونات المحمولة بالشراكة مع شركة «أوراسكوم» المصريّة لصاحبها نجيب ساويرس. لكنّ الأخيرة التي لم تستطع التعايش مع فهم مخلوف للشراكة في بلد يسيطر هو على قراره ولا تحكمه القوانين، اضطرّت لأن تبيع حصّتها البالغة ربع الملكيّة وتولّي الأدبار عن سوريّا. ومعروفة للسوريّين تجربة النائب رياض سيف ومعاناته، هو الذي انتهى به نقده لنشاطات مخلوف وللطريقة المعمول بها في منح رُخص الهاتف إلى السجن.

وفضلاً عن «سيرياتيل»، يملك مخلوف مصرفين وعدداً من المناطق الحرّة وعدداً من مخازن الأسواق الحرّة وشركة بناء وشركة طيران، كما يحتكر استيراد بعض أنواع السيّارات الفاخرة وأصناف التبغ. لكنّه، فوق ذلك، رئيس مجلس إدارة «شام هولدنغ»، كبرى

الشركات الخاصّة في سوريّا، وله فيها أسهم وحصص مثل الحصص الأخرى التي يملكها في عدد من شركات النفط والغاز. وفي ٢٠٠٨، قضت وزارة الخزانة الأميركيّة بمنع المؤسّسات والأفراد الأميركيّين من كلّ تعامل مع مخلوف، كما جمّدت حصصه وودائعه في الولايات المتّحدة التي اتّهمته بـ«السلوك الفاسد» و«الاستفادة من موقعه للافتئات على رجال أعمال سوريّين أبرياء وتحصين نظام يتّبع سياسات قمعيّة ومهدّدة للاستقرار».

هكذا لم يكن عديم الدلالة أنّ منتفضي درعا، في أحد أعمالهم الأولى، أحرقوا فرع «سيرياتيل» في مدينتهم. لكنّ رامي، في واحد من أوائل التنازلات الشكليّة التي قدّمها النظام، أعلن انصرافه للعمل الخيريّ، وسط قهقهة مدوّية في أرجاء سوريّا وخارجها سواء بسواء.

وتبقى عموماً سمات قليلة جامعة بين أفراد هذا المجمّع الأمنيّ – الماليّ: فهم كلّهم شملتهم، في هذه الفترة أو تلك، عقوبات أميركيّة وأوروبيّة، ومعظمهم انتُخبوا أعضاءً في القيادة القطريّة للبعث بوصفها المحطّة الشكليّة التي لا بدّ منها لبلوغ ذروة الهرم السلطويّ. أمّا عنصر التمييز الأساسيّ بينهم فأنّ الانتماء القرابيّ والطائفيّ كان ما يراكم النفوذ في أيدي البعض منهم ويحدّ من نفوذ بعض آخر.

بعث بلا قيامة

تضافرت عوامل كثيرة في المنطقة والعالم لتمنح بشّار الأسد ونظامه رخصة حياة جديدة. فهما كانا أكبر المحظوظين من متغيّرات أنتجها اتّضاح النتائج البائسة لحرب العراق وتزايد التوتّر في فلسطين. وكمستثمرين في الخراب، تمكّنا من استيلاد وطنيّة سوريّة ذات طبيعة سلبيّة وضدّيّة، باعتماد ديناميات التخويف من الحصار الأميركيّ ومن الوطنيّة اللبنانيّة المناهضة للسياسة السوريّة والتي أخرجت جيشها من لبنان، لا سيّما بعد ظهور بعض تعبيراتها الشوفينيّة ضدّ العمّال السوريّين في لبنان. لكنّ العوائد الأسمن جاءت بها الفوضى العراقيّة التي أعقبت إسقاط صدّام حسين. هكذا ركّزت دمشق عليها بوصفها البديل الوحيد أمام سوريّا لو سقط نظامها. أمّا الحكمة وراء ذلك فإبقاء الأمور على حالها تجنّباً للطوفان.

وفي عضّها على جرحها اللبنانيّ راحت دمشق تراكم انتصارات حقّقها لها حلفاؤها في انتظار مواسم المقايضات. ففي ٢٠٠٦ فازت

حماس في الانتخابات الفلسطينيّة العامّة. كما عجز الإسرائيليّون عن تصفية حزب الله. وما لبثت بندقيّة الحزب الشيعيّ اللبنانيّ أن استولت على بيروت فيما كانت الحركة الأصوليّة والسنّيّة الفلسطينيّة تخرج من ركام الحرب الإسرائيليّة عليها رافعة إشارة النصر.

وبدوره، بدأ الانفتاح الدوليّ بالرئيس الفرنسيّ نيكولا ساركوزي الذي أراد إحداث تغيير في نهج سلفه شيراك، ولعب دور في الشرق الأوسط ينوب به عن واشنطن مع نهاية عهد بوش وقبل قيام إدارة جديدة. هكذا زار سوريّا في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ ثم ثانية في بداية ٢٠٠٩ وراحت العواصم الأوروبيّة، الواحدة بعد الأخرى، تستقبل الأسد.

كذلك انتقلت السياسة الأميركيّة، بعد وصول باراك أوباما إلى الرئاسة، من المغامرات الهوجاء لبوش إلى الممالأة الساذجة. وعملاً بتوصيات بيكر – هاملتون التي دعت إلى «الانخراط» مع سوريّا وشكّلت وجهة في السياسة الخارجيّة الأميركيّة، زار، في ٢٠٠٩، عدد من أعضاء الكونغرس ومسؤولون في مجلس الأمن القوميّ والخارجية دمشق، إضافة إلى ثلاث زيارات للمبعوث الخاصّ لعمليّة السلام في الشرق الأوسط جورج ميتشل. وفي شباط / فبراير ٢٠١٠ زارها نائب وزير الخارجيّة الأميركيّ للشؤون السياسيّة وليم بيرنز، وكان بذلك أرفع مسؤول أميركيّ يفد إليها منذ خمس سنوات. وبعد وقت قصير سُمّي روبرت فورد أوّل سفير لبلاده فيها منذ ٢٠٠٥ وفضلاً عن طلب المساعدة السوريّة للتهدئة في العراق، كان من الحجج الأميركيّة الضمنيّة

حيناً والمعلنة حيناً آخر أنّ من الممكن فصل سوريّا عن حليفتها إيران، المتّهمة بتطوير سلاح نوويّ، والاعتقاد بأنّ دخولها على خطّ مساعي التسوية بين الفلسطينيّين والاسرائيليّين سيعطي زخماً للعمليّة السلميّة. لكنْ بعد أقلّ من عشرة أيّام على تعيين فورد، استقبل بشّار الرئيس الإيرانيّ محمود أحمدي نجاد والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في دمشق على نحو احتفاليّ واستفزازيّ.

وبحسب الحجّة التي ردّدها المتعاطفون مع دمشق، بقيت العقبة التي تعوق تطوير العلاقات السوريّة - الأميركيّة ما سبق أن أصدرته إدارة بوش من تشريعات، كان آخرها في ٧ أيّار / مايو ٢٠٠٨ حين مُدّدت العقوبات على سوريّا لاتّهامها ببناء مفاعل نوويّ لأغراض عسكريّة بالتعاون مع كوريا الشماليّة، فضلاً عن الاتّهامات التقليديّة لها في ما خصّ العراق ولبنان. وكان الطيران الحربيّ الإسرائيليّ قد دمّر في ٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٧ منشأة عسكريّة سوريّة قرب مدينة دير الزور، وجاءت صورها دليلاً اعتمدته إدارة بوش على وجود مشروع نوويّ سوريّ.

وإقليميّاً، عادت العلاقات السوريّة - السعوديّة إلى التحسّن بعدما شارفت على الانهيار في ٢٠٠٥، من دون أن يطرأ أيّ تراجع في حرارة العلاقات السوريّة - الإيرانيّة. هكذا أمكن للقمّة العربيّة أن تنعقد في دمشق في آذار / مارس ٢٠٠٨، وأن تُعدّ ناجحة بمعيار القمم العربيّة. ثمّ زار الملك السعوديّ عبد الله دمشق في تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٠ فكانت تلك زيارته الأولى منذ تولّيه العرش

في ٢٠٠٥ وهذه الخطوة إنما نجمت، هي الأخرى، عن خرافة فصل سوريّا عن إيران وحملها على تنسيق جهودها في العراق مع السعوديّين. وبفعل تأثير السعوديّة على رئيس الحكومة اللبنانيّة سعد الحريري قام الأخير، وهو يداري مرارته، بزيارة الأسد في كانون الأوّل / ديسمبر.

وربّما كان أهمّ من ذلك كلّه التحوّل النوعيّ في العلاقات السوريّة - التركيّة، علماً بأن الصحراء التي قطعتها تلك العلاقات شاسعة جدّاً ممّا كانته في ١٩٩٨، سنة التهديد بحرب تركيّة. فتتويجاً لتقارب بدأ في ٢٠٠٤، ألغت دمشق وأنقرة، في ٢٠٠٩، تأشيرات الدخول المتبادلة، ثمّ وقّعتا، مطالع ٢٠١٠، مذكّرة تفاهم لإقامة سدّ على نهر العاصي يكون رمزاً للتعاون، فيما كانت السلع التركيّة تتدفّق جنوباً، واجدةً في سوريّا سوقاً متعطّشة لكلّ شيء. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية كانت أنقرة، بقيادة «حزب العدالة والتنمية» الإسلاميّ، قد قدّمت إشارات متتالية على ابتعادها عن زملائها في «الناتو» واقترابها من مواقف «الممانعين» الإيرانيّين والعرب.

لكنّ هذا لم يغيّر شيئاً في السلوك الرسميّ السوريّ. ففي صيف ٢٠٠٩ اتّهم رئيس الحكومة العراقيّة نوري المالكي دمشق بالوقوف وراء أعمال إرهابيّة، وطالب بتشكيل محكمة دوليّة للنظر في ذلك. ورغم تصاعد الاتّهامات الغربيّة لطهران، وما رتّبته من مخاوف عربيّة، وخليجيّة تحديداً، مضى التحالف السوريّ - الإيرانيّ يزداد قوّة. وفي أواخر ٢٠٠٩ وُقّعت مذكّرة تفاهم

عسكريّة ودفاعيّة بين طرفيه. وما لبثت دمشق، بعد انتخابات ٢٠١٠ في العراق، أن تكيّفت مع الطلب الإيرانيّ في أن يتولّى المالكي رئاسة الحكومة، من دون أن تؤدّي الرعاية التركيّة لتفاوض سوريّ - إسرائيليّ غير مباشر إلى أيّة نتيجة. وفضلاً عن استمرار السياسة نفسها حيال لبنان، لم تتراجع دمشق شعرة واحدة في تأييدها الحارّ لحزب الله وحماس.

والسياسة هذه ما كان لها أن تستمرّ لولا إخفاق الديموقراطيّة في العراق ولبنان وإخفاق التسوية الفلسطينيّة - الاسرائيليّة، معطوفاً على هذا كلّه جرعة من انتهازيّة الدول الغربيّة الكبرى في مرحلة احتضار البوشيّة.

بيد أنّ تلك الانتصارات السوريّة بقيت خارجيّة واستمرّت تقيم على داخل مجوّف ومفرّغ. ففي سوريّا نفسها لم يتغيّر شيء يُذكر، وما بين منتصف ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ مارست السلطة هجمة أمنيّة فسُجن أو أعيد إلى السجن عشرات الصحافيّين والكتّاب وناشطي حقوق الإنسان، كما حُجب ١٣٥ موقعاً إلكترونيّاً فيما اعتُمد نظام يقضي بجمع معاملات مفصّلة عن مرتادي مقاهي الانترنت. وأبشع من هذا، واستئنافاً للتقليد الذي أرساه رفعت الأسد في سجن تدمر، قاد ماهر الأسد حملة استهدفت سجن صيدنايا، فيما كانت تقارير المنظّمات الدوليّة تتلاحق في وصف الانتهاكات السوريّة المتمادية لحقوق الإنسان.

وقد استمرّ تفكيك المجتمع بتسليم رموز الفساد العائليّ والحزبيّ والعسكريّ مزيداً من المواقع الاقتصاديّة، لا سيّما منذ

أعلن حزب البعث في مؤتمره العامّ العاشر في ٢٠٠٥، تبنّيه نظريّة «اقتصاد السوق الاجتماعيّ». ولئن ترافق ذلك مع إنشاء بورصة والسماح للمصارف التجاريّة بالعمل، ولو في ظلّ قيود بيروقراطيّة كابحة، كاد يمّحي دور النقابات في صياغة السياسات الاقتصاديّة لتحلّ نسب تضخّم فلكيّة محلّ اقتصاد كان راكداً وكان تضخّمه راكداً بالتالي. وبدل أن يعوّض «اقتصاد السوق الاجتماعيّ» عن فقدان لبنان، انتهى الأمر به استعارة مشوّهة للاقتصاد اللبنانيّ النيو ليبراليّ وللحياة البيروتيّة الليبراليّة. وهذا في مجموعه عزّز فقر الفقراء، وهو كبير أصلاً، بجرعات إضافيّة. وغنيّ عن القول إنّ سوريّا البعث تملك إحدى أرفع النسب العربيّة في تزايد السكّان، وهناك قرابة نصف مليون عامل مهاجر من أبنائها إلى لبنان ينام بعضهم تحت الجسور وفي غرف البنايات غير المكتملة البناء، فيما يتراوح عدد القابعين تحت خطّ الفقر ما بين ثلث السكّان وربعهم، يتجمّع أكثرهم خارج دمشق وحلب كما في هوامشهما وأطرافهما.

إلاّ أن التحوّل الليبراليّ المشوّه والاعتباطيّ رتّب نتيجة أخرى سوف تظهر آثارها لاحقاً. فقد اتسع حجم التداخل بين السوق السوريّة والأسواق العالميّة، وصار النظام الذي كان معزولاً، ضعيف التأثّر بالخارج، يتأثر بالعقوبات والمقاطعات.

مع هذا بقي السلوك في مكان آخر. فقد انعقد المؤتمر الحزبيّ العاشر في ظلّ شعار «رؤية متجدّدة، فكر يتّسع للجميع»، وخرج بوعود إصلاحيّة كبرى لم يُنفّذ شيء منها، فبدا الأمر تكراراً موسّعاً

لما حصل قبل عامين، حين وُزّر الاقتصاديّ الإصلاحيّ عصام الزعيم لينتهي المطاف به نزيلَ أحد السجون.

ولئن غدا البعثيّون يعدّون قرابة مليونين، فقد تعايش تضخّمهم الكمّي مع تواصل التنازلات أمام الوعي الإسلاميّ ثقافيّاً وتربويّاً، من دون أن يلغي هذا تدخّل الحكومة لضبط بعض الحالات النافرة شأن نقاب المعلّمات في المدارس الذي تعرّض للمنع في ٢٠١٠

وإلى الخبز المفقود والكرامة الفرديّة المهدورة والحرّيّة المأكولة، كان بشّار ابن أبيه في تلقّي الصفعات الوطنيّة الكبرى والتظاهر بأنّ شيئاً لم يحصل. فقبل انسحاب ٢٠٠٥ المذلّ من لبنان، وفي صيف ٢٠٠٣ تحديداً، حلّقت الطائرات الحربيّة الإسرائيليّة فوق مقرّ إقامته الصيفيّ في اللاذقيّة، وما هي إلاّ أسابيع حتّى هاجمت مقاتلات إسرائيليّة بلدة عين الصاحب التي تبعد عشرات الأميال عن العاصمة، بحجّة وجود معسكر لـ«الجهاد الإسلاميّ» هناك. وقبل أن يتبدّد الغموض الذي أحاط بتدمير الإسرائيليّين منشأة دير الزور، جاء الاغتيال الغامض، هو الآخر، لعماد مغنيّة محرجاً ومهيناً. وفوق هذا شكّل ذاك الاغتيال مادّة لتكهّنات كثيرة حول السلطة وصراعاتها، خصوصاً بعد اغتيال، لا يقلّ غموضاً، حلّ بالعميد محمّد سليمان في عرض البحر.

فإذا أضفنا الاحتدام المسكوت عنه للطائفيّة السنيّة – العلويّة، جاز القول إن سوريّا بشّار لم تخرج من التخبّط الذي تحايل عليه حافظ الأسد عبر مفاقمته في الخفاء والهرب منه إلى الإقليميّ والخارجيّ.

هكذا، حين اندلعت الانتفاضات العربيّة، مطالع ٢٠١١، وكانت أولاها في تونس، لجأ بشّار إلى حجّة تفيد بأنّ نظامه في مأمن لأنّه، في سياسته الخارجيّة والإقليميّة، منسجم مع شعبه. وما كادت صحيفة «ول ستريت جورنال» الأميركيّة تنقل رأيه هذا، حتّى انفجرت انتفاضة في سوريّا نفسها، كانت مدينة درعا الجنوبيّة مهدها.

والواقع أنّ الانتفاضة المذكورة استقت أحد عناصر أهميّتها من تعطيلها معادلة الابتزاز التي ازدهر تبعاً لها النظام الأسديّ، ومن صمود بطوليّ حمل العامل الخارجيّ، للمرّة الأولى، على أن يذعن للداخليّ. ذاك أنّ الشطارة الإقليميّة لم تعد عنصراً مقرّراً بالقياس إلى المسائل الملحّة التي رفعتها الانتفاضة وعبّرت عنها، وفي صدارتها مسألتا الحرّيّة والخبز

لقد حصد ذاك النظام العاصفة بعد زرعه الريح، معيداً بلاده «ملعباً» وباعثاً «الصراع على سوريّا» مجدداً، وفي أسوأ الأشكال وأخطرها. ولأنّه زرع الكثير من الريح يُقدّر أن تأتي العاصفة قويّة جدّاً، معها يتعلم السوريّون السياسة بشروط قاسية جداً، وفي طريقها تجرف، في ما تجرف، تلك اللعنة التي شكّلت عنواناً لكوارث وطنيّة متتالية وستاراً لكذب كثير: حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ.

بيبليوغرافيا مختارة جدّاً

كتب عربيّة ومترجمة

أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، ٢٠١٠

الياس فرح، **تطوّر الإيديولوجيّة العربيّة الثوريّة (جزءان)**، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩

بيان المؤتمر التأسيسيّ لعصبة العمل القوميّ المنعقد في قرنايل، المطبعة العصريّة، دمشق، ١٩٣٣

جلال السيّد، **حزب البعث العربيّ**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣

جوناثان أوين، **أكرم الحوراني، دراسة حول السياسة السوريّة ما بين ١٩٤٣–١٩٥٤**، لا ذكر للدار، ١٩٦٦

حازم صاغيّة، **قوميّو المشرق العربيّ من درايفوس إلى غارودي**، دار رياض الريّس للنشر، بيروت، ٢٠٠٠

حازم صاغيّة، **بعث العراق**، ط٢، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤

ذوقان قرقوط، **ميشيل عفلق - الكتابات الأولى مع دراسة جديدة لسيرة حياته**، المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣

زكي الأرسوزي، **المؤلّفات الكاملة**، مطابع الإدارة السياسيّة للجيش والقوّات المسلّحة، دمشق، ١٩٧٣

سامي الجندي، **البعث**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٩

سامي الجندي، **عرب ويهود - العداء الكبير**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٨

مصطفى دندشلي، **حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ ١٩٤٠-١٩٦٣**، (لا ذكر للدار)، ١٩٧٩

ميشيل عفلق، **معركة المصير الواحد**، دار الآداب، بيروت، ١٩٦٣

ميشيل عفلق، **في سبيل البعث**، دار الطليعة، بيروت (متعدّد الطبعات).

ميشيل عفلق، **في السياسة العربيّة**، منشورات البعث العربيّ، دمشق، ١٩٤٨

نضال البعث في سبيل الوحدة والحرّيّة والاشتراكيّة، دار الطليعة، بيروت (عدّة أجزاء، صدر جزؤها الأوّل في ١٩٧٣).

هاني الفكيكي، **أوكار الهزيمة - تجربتي في حزب البعث العراقي**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن-قبرص، ١٩٩٣

ياسين الحاجّ صالح، **سوريّا من الظلّ: نظرات داخل الصندوق الأسود**، جدار للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠١٠

كتب إنكليزيّة

Adeed dawisha, *Arab Nationalism in the Twentieth Century: from Triumph to Despair*, Princeton, 2003.

Alan George, *Syria-neither bread nor freedom*, Zed Books, 2003.

David W. Lesch, *The New Lion of Damascus*, Bashar al-Asad and Modern Syria, Yale, 2005.

David Roberts, *The Ba'th and the creation of modern Syria*, Croom Helm, 1987

Eberhard Kienle, *Ba'th v. Ba'th*, I.B.Tauris, 1990.

Eberhard Kienle (ed.), *Contemporary Syria: Liberalization between Cold War and Cold Peace*, British Academic Press in association with the Centre of Near and Middle Eastern Studies, School of Oriental and African Studies, University of London, 1994.

Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, London, 1970.

Flynt Leverett, *Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire*, Brookings, 2005.

Fouad Ajami, *The Vanished Imam: Musa Al Sadr and the Shia of Lebanon*, I.B.Tauris & c0 ltd, 1986.

Hanna Batatu, *Syria's Peasantry*, the Descendants of its Lesser Rural Notables, and their Politics, Princeton, 1990.

Lisa Weden, *Ambiguities of Domination-Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*, Chicago, 1999.

Majid Khadduri, *Arab Contemporaries-The Role of Personalities in Politics*, Johns Hopkins, 1973.

Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War*, Oxford, 3rd ed., 1977.

Magnus Ranstorp, *Hizb'allah in Lebanon: The Politics of the Western Hostage Crisi*, Palgrave-Macmillan, 1997

Manfred Halpern, *The politics of social change in the Middle East and North Africa*, Princeton, 1965.

Michael Young, *The ghosts of Martyrs Square-An Eyewitness Account of Lebanon's Life struggle*, Simon & Schuster, 2010.

Moshe Ma'oz, *Syria and Israel-From War to Peacemaking*, Oxford, 1995.

Nicolas Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: politics and Society under Asad and the Ba'th Party*, I.B.Tauris, 1996.

Patrick Seale, *The Struggle for Syria*, Oxford, 1965.

Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East*, I.B.Tauris, 1988.

Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad*, I.B.tauris, 1995.